

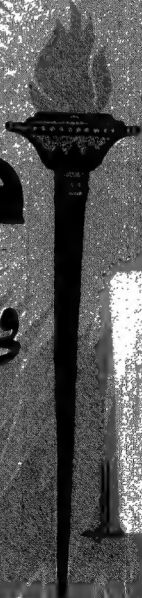


اخرنا لك ٤٥

حريانه

في الدولة الحديثة

معلم
مارولد لاسكي



اخترنا لك ..

٤٥

الحريات في الدولة الحديثة

تأليف

هارولد لاسكي

مطابع شركة الاعلانات الشرقية



الرئيس جمال عبد الناصر

نبذة عن المؤلف

هارولد جوزيف لاسكى

١٨٩٣ - ١٩٥٠

ولد هارولد لاسكى فى مانشستر فى الثلاثين من شهر يونيو عام ١٨٩٣ ، والتحق بمدرسة مانشستر ، ثم دخل اكسفورد ، وانضم الى الجمعية الفابية ، وتعرف على جورج لانزبرى وغيره من أصحاب مذهب الاحرار . وفى أثناء الحرب العالمية الاولى ثبت عدم لياقته للخدمة العسكرية ، ومن ثم أخذ يلقى محاضرات فى التاريخ فى جامعة ماك جيل بكندا وذلك من عام ١٩١٤ حتى عام ١٩١٦ . وبعد ذلك أخذ يلقى محاضراته فى جامعات هارفارد ، وامهيرست ، وييل ، غير أن المسؤولين فى الجامعات لم يرضوا عن آرائه التقدمية . وعاد هارولد لاسكى الى انجلترا عام ١٩٢٠ - وهناك انضم الى حزب العمال ، وكلية مدرسة العلوم الاقتصادية والسياسية أيضا . وعمل لفترة من الوقت فى (نيشن) اللندنية ، ثم عمل نائبا لرئيس المعهد البريطانى لتعليم البالغين . وفى الفترة ما بين عام ١٩٢٢ وعام ١٩٣٦ أصبح لاسكى عضوا فى الهيئة التنفيذية للجمعية الفابية . وبعد عام ١٩٣٦ صار عضوا فى اللجنة التنفيذية لحزب العمال . وقد ساهم بمعونته فى حركات الاضراب الهامة التى كانت تقوم بها نقابات العمال . وفى الوقت الذى احتفظ

فيه بمنصبه كاستاذ محاضر في مدرسة الاقتصاد البريطانية ، أخذ يحاضر - في الفترة ما بين ١٩٢٢ ، ١٩٣٦ - في كليتي مجدالين وكامبريدج ، وجامعة لندن ، وجامعة ييل ، ومعهد القانون السوفييتي بموسكو ، وكلية الثالوث بدبلن ، كما أخذ يحاضر في فرنسا ، وأسبانيا ، واليونان ، وألمانيا .

غير أن شهرة لاسكى تتمثل قبل كل شيء في كونه مؤلفا لهذه الكتب التي تفيض بأبحاث العلوم السياسية . ولقد اشتهر عدة أعوام بانضمامه الى الجناح اليسارى في حزب العمال . والذي حدث انه كان يؤمن أحيانا بالنظريات الماركسية ثم يهاجمها بعنف مرة أخرى . لقد آمن بضرورة القيام بتخطيط منظم للمجتمع ، ودعا الى القيام بثورة « يرضى » عنها الجميع . وقد كان المتحدث الرسمي باسم حزب العمال البريطانى . وفي أثناء الحرب العالمية الثانية نادى بوجوب القضاء على الفاشية قبل أى شيء آخر ، كما أنه شن هجوما عنيفا على الشيوعيين البريطانيين . ومات لاسكى في لندن يوم ٢٠ مارس سنة ١٩٥٠ ، ومن أهم مؤلفاته :

- Studies in the Problem of Sovereignty (1917).
- Authority in The Modern State (1919).
- Political Thought in England from Locke to Pentham (1920).
- Communism. (1927).
- Liberty in The Modern State (1930).
- The Dangers of Obedience and other Essays (1930).
- Politics. (1931)
- Democracy in Crisis (1933)
- The State in Theory and Practice (1935).
- Parliamentary Government in England (1939)
- The Danger of Being a gentleman and other Essays (1940).
- The American Presidency (1940).
- Where Do we go from Here? (1940).
- Reflections on The Revolution of Our Time (1943).
- Faith, Reason and Civilization (1944).
- The American Democracy. (1948).
- A Grammar of Politics (1925).

مقدمة المؤلف

- ١ -

تم تأليف هذا الكتاب عام ١٩٣٠ • وعندما أعدت طبعه سنة ١٩٣٧ أضفت اليه مقدمة شرحت فيها ما بدا لي أنه حجة قاطعة على الرأى القائل بأن وسائل حماية الحرية قد تدهورت فى جميع أنحاء العالم • ومنذ ذلك التاريخ نشبت الحرب العالمية الثانية ، وقاتلنا فيها الدول الفاشية واتباعها •

وأُسفرت هذه الحرب فى أوروبا عن نفس النتائج التى أسفرت عنها فى الشرق الاقصى وذلك باستسلام الفاشست دون قيد أو شرط • وقد حكم بالاعدام على كثير من الزعماء البارزين للفاشست واتحر آخرون وحكم على بعضهم الآخر بالسجن مددا طويلة •

وبنيت على أنقاض عصبة الأمم منظمة الأمم المتحدة وكرست جهودها كسالفاتها لصون السلام وتحسين مصير الانسان فى جميع البلاد • وفى هذه المرة قبلت الولايات المتحدة الامريكية أن تكون

عضوا في الامم المتحدة وأن تتحمل أعباء العضوية كما قبل الاتحاد السوفيتي العضوية أيضا • وخول لكل منهما الحق في الحصول على مقعد في مجلس الامن وهو الهيئة التنفيذية الفعالة في هذه المنظمة الجديدة •

وتحقق نصر كبير على قوى الظلام التي كانت تهدد - في الفترة ما بين الحربين العالميتين - كيان الديمقراطية والحرية • غير أني لا أعتقد أن أى مراقب أمين يمكنه القول عن صدق بأن مستقبل الحرية صار في مأمن من الاخطار المقبلة •

واذا كنا نفترض أن مستقبل الحرية يتوقف على تحقيق الحريات الاربع التي نادى بها الرئيس روزفلت • فليس هناك ما يدعوا الى أن نشعر في ثقة بأن مستقبل الحرية مستقبل آمن • ان الازمات الاقتصادية الخطيرة التي نزلت بمعظم بلدان العالم تقضى بأن يظل التحرر من الفقر مثلا بعيد المنال لأعوام وأعوام مقبلة • فلن يكون هناك تحرر من الخوف ما دام التنافس محتدما بين دول العالم لاسيما أن سلاحا فتاكا هو القنبلة الذرية يخيم بشبحه على العالم •

ونحن اذا كنا مبaleين في القول بأن حرية الرأي الآن لاتعادل الحرية التي كانت مكفولة بين حربى ١٩١٤ - ١٩٣٩ فانه مما لا شك فيه أن حرية الرأي ما زالت تتعرض للخطر في عدة ميادين

وبخاصة لان اكتشاف الطاقة الذرية وغيرها من أسلحة الدمار قد كآل ضربة قاصية لحرية الرأى فى ميدان كان فيما مضى يعد قاسما مشتركا أعظم فى المجتمع العالمى - أى فى ميدان العلم .

ولا سبيل الى استرداد حرية الرأى فى هذا الميدان الا اذا حصلنا على نوع من الامن يختلف فى جوهره عن أى نوع من الامن عرفناه منذ عام ١٩١٤ . وقد استعدنا جانبا كبيرا من حق العبادة .

وهذا نتيجة لما يسكن أن يطلق عليه اسم الفوضوية فى عالم القيم . ولقد أوضحت سنوات الحرب - ولم تكن فى ذلك بأقل شأنًا من تلك السنوات التى وان لم يكن قد سادها السلام . الا انها قد عهدت نوعا من الهدوء من الصراع المباشر بين الدول - أوضحت هذه السنوات الظروف التى يمكن أن تكفل فيها سلامة الحرية .

ان الحرية تحتاج أول ما تحتاج الى اقتصاديات مطردة ، وهذا هو الشرط الاساسى لها . أما من أين تأتى بهذا الشرط فان الناس ما زالوا يأملون فى تحقيقه ، والأمل هو العامل الأول الذى يدفع الناس الى احترام القانون .

وحيشما تتوافر لمجتمع ما اقتصاديات مطردة ، يشعر أفراداه بالرخاء ، وبأن هناك فرصا متاحة ، وبأن هناك آملا فى التقدم . فيسود هذا المجتمع الشعور بالغبطة ، وتجد بين أفراداه استعدادا

للمغامرة ، وإيماناً بأن تقدم الفرد يتضمن تقدم المجتمع بأسره •
 وتجد لدى مثل هذا المجتمع ثقة كبيرة بنفسه ، فلا يقلقه
 الشك ، ويكون مستعداً كل الاستعداد لأن يناقش كل أمر الى
 أقصى حدود المناقشة ، ولا تتعرض حرية الفرد للخطر الا عندما
 تبدأ اقتصاديات المجتمع في التقلص والانكماش •

فان الانكماش الاقتصادي معناه الخوف ، والخوف يولد
 الشكوك ، وهنا يبدأ حكام هذا المجتمع والقائمون بأموره في
 النظر الى الحرية باستياء • وانهم ليدركون في هذه الحالة أن
 الشعب لم يعد على حالته الطبيعية وانه يشك في حكمة حكامه ،
 وأنه قد شرع في الانصات الى أصوات جديدة ، وأنه لابد أن
 يطالب بتغييرات جديدة •

وما كان يتحملة الشعب أثناء ازدهار اقتصادياته على أنه نوع
 من المنغصات سوف يتلاشى ، يظهر أثناء الضوائق على أنه بلاء
 كبير • ويتطلع الناس الى أن تعالج الحكومة الموقف ، وقد تكون
 الحكومة راغبة في أن تفعل ذلك ، ولكن لا سبيل الى نجاحها الا
 اذا اكتشفت الطريق لايجاد ظروف جديدة من الازدهار
 الاقتصادي •

وقد تفشل الحكومة في مساعها وعندئذ لا يمكنها الاحتفاظ

يسلطتها الا بطريقين : فاما الاستبداد والقمع داخل البلاد ، واما القيام بحرب خارجية •

ومن الواضح الجلى أن كلا من هذين الطريقين هو انتهاك لحريات الفرد • واذا نحن أردنا أن نعرف معنى القمع في داخل البلاد فلننظر الى ما كانت عليه ألمانيا الهتلرية أيام الحرب حيث كان الملايين من الناس يقتلون بوحشية وبطرق أحقر من أدنى مستويات الحضارة الانسانية •

وقد قمع حكام ألمانيا جميع أفراد الشعب مستندين الى نظام ارهابي مرسوم • والحقيقة هي أن ألمانيا كانت المثال الذي تحذيه بدرجة مروعة الدول التابعة لها ، كما سرت عدواه الى شريكة المانيا في الشرق وهي اليابان • ويجب ألا نفعل ما خلقت هذه العادات من تركة مثقلة • فلم يحدث أبدا منذ القرن السابع عشر ، أن أصبح الناس لا يبالون بتوقيع العقوبات البدنية المؤلمة، وأصبحوا قساة القلوب ازاء الاستغاثة الحارة، كما أصبحوا بعد استسلام اليابان في أغسطس ١٩٤٥ • وقد نشرت صحيفة التايمز - والكتاب مائل للطبع - دعوة لمعونة عشرة آلاف من ضحايا الكوليرا في الصين الذين كانت كل جريتهم أنهم عاصروا الحروب التي تخلت العامين السابقين •

ونحن نعلم أن جزءا كبيرا من اليونان ما زال على شفا

المجاعة • ونحن نعلم أن في ألمانيا المهزومة ، وفي روسيا المنتصرة أيضا ، ملايين من الانفس سوف لا تجد في الشتاء القادم ماتحتاج اليه من غذاء وكساء وماوى • ولعل في امكاننا أن نستطرد فنقول ان جانبا من شعب الولايات المتحدة (وهى الدولة التى بلغت من الثراء حدا لم تبلغه أية دولة فى التاريخ) يتراوح بين خمس السكان وربعهم يعيش على الكفاف •

ونحن جميعا ندرك تماما أن مثل هذه الظروف تجعل من العسير أن نضع الحرية الفردية فى الحياة الانسانية فى الصورة اللائقة بها • وقد كان هذا من الاهداف الاولى التى خضنا من أجلها غمار الحرب • كما ندرك تماما أيضا أن فكرة الحرية تختلف فى مفهومها فى الدول المختلفة ، فيصر الامريكىون على أنه لا يمكن لأحد أن يتمتع بالحرية ، لأن حرية العمل الجساعى تتعارض والحرية الفردية •

هذا وفكرة الحرية كما يعرضها فلاسفة الاجتماع تنطوى على تجارب ومفاهيم بلغت درجة من التعقيد لا تسمح لها بأن تدخل فى نطاق حياتهم • وقد يجد المراقب من الأسباب ما يدعو الى القول بأن هؤلاء الناس لا يأبهون للحرية وأن محاولة إيقافهم من سباتهم وركودهم الحالى تتطلب جهدا شاقا •

غير أن المراقب أيضا قد يجد فى كثير من أنحاء ألمانيا اليوم •

حالة مماثلة من الركود تسود الملايين من بينها ، وسوف يضطر الى القول بأن هؤلاء المواطنين قد أضنتهم الجهود البائسة في سبيل العيش الى الحد الذى محا من أذهانهم فكرة الحرية وما يرتبط بها من القيم الاخلاقية •

ولكنه اذا أنعم النظر وجد أن هذه القيم الاخلاقية بالنسبة لهذه الملايين من الناس ضرورة يجب تحقيقها ، وأن الدمار الذى لحق بهم من هزيتهم المنكرة هو الذى محا من أذهانهم معنى الحرية •

والواقع هو أن الحرب لم يكن من شأنها الا أن تؤكد بعض حقائق الحرية التى ترجع الى العصور الحضارية الاولى ، لان الانسان ، بعد أن تخلص من الخوف من مشكلة البقاء ، شرع فى الاهتمام بالحرية • فعندما تتاح له فرصة للاسترخاء والتفكير فى وضعه ، يبدأ فى ادراك أنه ليس عليه أن يقبل الوضع الذى كان غارقا فيه من قبل •

وهكذا نجد أن الأساسين اللذين يقوم عليهما الانسان الحر هما الاكتفاء الاقتصادى ، والفراغ الذى يسمح له بالتفكير • ولكن — كما دلتنا الحرب — لا يتيسر الاكتفاء الاقتصادى الا عندما تنظم قدرات المجتمع على الانتاج بحيث يصل الفرد الى هذين

الأساسين • وتنظيم القدرة الانتاجية يتطلب ايجاد علاقات اقتصادية معينة بين الأفراد •

وتتحقق منفعة هذه العلاقات عندما يظهر أنها تفضي الى زيادة في الانتاج ، وهذه بدورها تفضي الى نوع من التوزيع يرضى الجميع ويبعث فيهم الأمل في الازدهار • ولقد رأينا أنه كانت هناك لهذه العلاقات في الماضي أنظمة لم تبق طويلا لانها لم تنطبق على القاعدة السابقة الذكر •

وقد رأينا مدارس فكرية تهب للدفاع عن هذه العلاقات ، التي يشعر الانسان بأنها تنطوي على أعظم مصالحه ، أو تهب لمهاجمتها • وقد تبين لنا أن هذا الهجوم ، أو ذاك الدفاع ، قد أثار عواطف جياشة في كل من الفريقين المتنازعين ، حتى ذهب بهم الأمر الى حد أنه لم يبق أمامهم من سبيل (كما حدث في فرنسا عام ١٧٨٩ وفي روسيا ١٩١٧) الا أن يشتبكوا في صراع بعضهم مع بعض حتى تكتب الزعامة في المجتمع لواحد منها •

وفي امكاننا أن نطبق هذه القضية التي عرضناها — دون مغالطة للحقائق — على الوضع الحالي • لقد بات من العسير في معظم الدول اليوم أن يواجه الحكام مطالب الدولة ، دون أن ينتزعوا من الجماهير التي تعيش على بيع قدرتهم على العمل ، تضحيات ليسوا على استعداد لتحملها •

وعلى ذلك فقد سيق جميع هؤلاء الى نظم معين من
الاقتصاديات الموجهة ، لا يهدف الى تحقيق السلام الاجتماعى .
فحسب ، بل الى تحسين قدراتهم الانتاجية . وهذا التوجيه
للاقتصاديات معناه استخدام الحكم فى توجيه نشاط الانسان
فى اتجاه معين . وبذلك تقضى الحكومة على نوع من أنواع
الحرية فى العمل ، كان الانتاج فيه يقدر بحسب حاجة الاسواق
فقط .

وقد اتضح أن الاستناد الى قاعدة حاجة الاسواق معناه إيجاد حال
دائمة من الهبوط والصعود فى اقتصاديات البلاد ، ليس لحاجة
المجتمع فى مجموعه أى اعتبار فيها ، وانما الاعتبار لهؤلاء
الاشخاص - سواء أكانوا أفرادا فى دولة معينة ، أم كانوا دولا فى
نطاق المجتمع الدولى - الذين يؤثرون فى حالة العرض والطلب
فى الاسواق .

ولقد مضى العهد الذى كان ممكنا فيه أن تترك وسائل
الانتاج الكبرى فى أيدي الافراد . وفى تلك الاحوال التى تركت
فيها وسائل الانتاج الضخمة هذه فى أيدي الافراد ، نشأ الخطر
من أن تصبح مطالبة الناس بالرخاء معناها البطالة الجماعية ،
التي تجلب على المجتمع مشاكل خطيرة لا يمكن حلها بالطرق
القانونية .

وفى مثل تلك الاحوال التى لا سبيل الى تسويتها الا باستخدام العنف ، نجد أن الحرية الفردية لا يكون لها وجود، وهذه القضية صحيحة ، بالرغم من أن معظم الامريكيين ما زالوا يتمسكون بنظامهم الذى يطلقون عليه اسم حرية العمل ، وذلك لأن الولايات المتحدة كانت حتى نشوب الحرب العالمية الثانية تسودها البطالة ، واستطاعت الولايات المتحدة أن تتجنب هذه الكارثة بتنفيذ برامج ضخمة للمنشآت العامة وعن طريق المنح التى تمكنت بها من السيطرة على اقتصاديات الاسواق •

أضف الى ذلك أن الحرب صارت بالنسبة للامريكيين برنامجا هائلا من برامج الاشغال العامة، فقد استطاعوا القضاء على البطالة. ويرجع ذلك الى انضمام الملايين الى القوات المسلحة . بينما كانت ملايين أخرى تقوم بامداد هذه القوات بما تحتاج اليه من العتاد حتى يمكنها احراز النصر •

وعندما انتهت الحرب كانت الولايات المتحدة فى وضع خاص، فقد اعتبرت الدولة الوحيدة بين الدول الكبرى التى ضاعفت قدرتها الانتاجية . ولكن بالرغم من ذلك كان هذا الوضع وضعاً مؤقتاً •

ومن الجائز أن يكون لاحتياجات الدول الأجنبية أثر فعال اذا أمكن لتلك الدول دفع ثمن هذه الاحتياجات ، ومن الممكن

دفعه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، اذا هي استطاعت بيع الكثير من انتاجها للولايات المتحدة حتى تتساوى المبيعات مع المشتريات . والا كان على تلك الدول أن تصدر الذهب بدلا من هذه المنتجات . وهناك وسيلة أخرى هي أن تقرر الولايات المتحدة أية دولة أجنبية تكون في ضائقة لتمكنها من الاستمرار في شراء المنتجات الامريكية حتى يتاح بناء اقتصاد الدولة المقترضة ، وبذلك تسكن من شراء المنتجات الامريكية التي لم تكن تستطيع شراءها الا بمساعدة من هذا القليل ، وذلك لأنه اذا توقف شراء المنتجات الامريكية ، فمعنى ذلك أنه يؤدي الى البطالة في الولايات المتحدة . ومن المعروف في اقتصاديات الاسواق أنه يجب بيع ما ينتج لكي تستمر عملية الانتاج . واذا لم يكن في مقدور عملاء الولايات المتحدة الأجانب شراء السلع الامريكية فستكتمش صادراتها وستحدث البطالة في الصناعات الامريكية التي تعتمد على التصدير .

وفي هذه المرحلة لا يبقى أمام الولايات المتحدة الا احدى طرق ثلاث هي :

(١) اما أن تعيد تنظيم الطاقة الشرائية لدى مواطنيها لتباعدهم على الطلب بصورة فعالة حتى يعوض هذا عن الخسارة التي تلحق بالتجارة الخارجية .

أو (٢) قد تعقد الحكومة قروضا جديدة لكسب الوقت ولكي يستطيع العميل الاجنبى أن يعيد بناء طاقته الشرائية المستقلة •

أو (٣) قد تفرض بضائعها على الاسواق الاجنبية فرضا بأن تبيعها بسعر أقل من تكاليف الاتساج ، وتضطر اذ ذاك الى استخدام رؤوس الاموال العامة لتعوض أصحاب الصناعات والتجار الذين يعتمدون قبل كل شيء على المكاسب التي يتيحها بيع منتجاتهم •

ان الحل الأول معناه نبذ ما يسمى « بالسوق الحرة » مع تطبيق اقتصاد منظم قائم على التخطيط بدلا من هذه السوق الحرة •

والحل الثانى لا تيسر له سبل النجاح الا اذا استطاعت الشروط الخاصة بالقروض أن تفيد بصورة فعالة اقتصاديات البلدان التي تقبل هذه القروض •

وأما الحل الثالث فسيؤدى الى اضطراب السوق المحلى الذى تفرض عليه البضائع الامريكية فرضا — الى حد أن الدولة التي تقع فريسة لهذه الفرض تضطر الى حماية منتجاتها عن طريق تقييد دخول السلع الامريكية أو منعها منها باتا •

وقد يفضى هذا الى قيام الحكومة الامريكية باجراءات

مضادة للدفاع عن مصالح منتجها • وربما أدى هذا الى اندلاع حرب اقتصادية قد تؤثر على مصالح في غاية الاهمية الى الحد الذى تصبح معه الحرب الاقتصادية بمثابة تهديد للأمن ، والافتقار الى الأمن قد يشعل بدوره حربا حامية حقيقية • وفى غضون هذه المراحل تتعرض حرية النظام الاجتماعى لمخاطر جمة •

اتنا نعيش فى عالم توثقت فيه العلاقات بين الامم لدرجة أن انبثاق موقف من المواقف التى أشرنا اليها يؤدى الى اضعاف أسس أية حضارة تحاول أن تجعل الحريات الاربع التى تحدث عنها الرئيس روزفلت حقيقة واقعة وجزء لا يتجزأ من الحياة اليومية •

ولو حدث أن استخدمت دولة من الدول الكبرى — سواء أكانت الولايات المتحدة أم الاتحاد السوفييتى — نفوذها وسطوتها لفرض النظام الذى تحبه وترى أنها مرتبطة به فإن من المحتمل أن ينحاز الى جانبها مواطنوها وهؤلاء المواطنون فى البلدان الاجنبية الذين يعتقدون أنهم سيستفيدون من سياسة هذه الدولة القوية •

وسيوذى هذا الى توسيع هوة الشقاق الداخلى والخارجى بين الأمم واذ ذاك تتعرض الوحدة القومية والدولية للتدهور • ويحاول كل من المعسكرين المتناحرين أن يتخذ اجراءات من

شأنها تدعيم مبادئ سياسته واضعاف سياسة المعسكر الآخر •
وقد يدعى كل معسكر أنه لا يهدف الا الى اقرار السلام وقد
يزعم أن سياسته وحدها هي التي تتيح العدالة أو الحرية أو طيب
العيش للأمم •

ويهمنا أن نفهم أن هذا محض دعاية تهدف الى اسدال قناع
براق زائف على سياسة هذا المعسكر أو ذاك • وهذا ما يظهر
بوضوح في قول الولايات المتحدة أن دول ما وراء الستار
الحديدي لا تتمتع بالحرية وأن روسيا قد أقامت هذا الستار
الحديدي لتحول دون التدخل في شئونها الداخلية أو شئون هذه
الشعوب التي تتطلع الى روسيا كزعيمة لها •

وبنفس الأسلوب تقول روسيا ان الولايات المتحدة لا تتمتع
بالحرية كما لا يتمتع بها جميع الذين يدخلون في دائرة نفوذها •
لقد فشلت الجهود التي بذلت في القرن السابع عشر لفصل
الاقتصاد عن السياسة وفي العقد التاسع من القرن الماضي قال
ضابط ألماني لفرديريك انجلز « ان الحياة الاقتصادية للشعوب هي
الأساس الذي تستند اليه فنون الحرب » ولا يستطيع أى معلق
جاد في وقتنا هذا أن ينكر هذه القضية •

ان قوة أى شعب تكمن في قدرته على تطويع مصادره
الاقتصادية ورأيه العام لخدمة الاهداف السياسية • وفي هذه

المرحلة التي وصلنا إليها من حضارتنا ، يجب أن نعترف - بكل أسف - بأن الحرب هي الفصل الأخير بين الأهداف السياسية المتعارضة . ونظرا لأن طابع الأهداف السياسية في أى مجتمع يعتمد على الهيمنة على سلطة الدولة نجد أنه من المحتم الحصول على هذه السلطة لأجل تغيير طابع الهدف السياسى .

وهنا تكمن نقطة الضعف الرئيسية في نظرتنا الى مشكلة الحرية ، فقد كتب ليونارد هوبهاوس يقول : « ان مذهب الحرية الحديث لا يدعى أن هناك تجانسا وانسجاما يحتاج الى التعقل والنظر الثاقب لكى يؤتى ثماره ، وانما يقول المذهب باحتمال وجود انسجام أخلاقى قد يصل اليه البشر .. »

غير أن ليونارد هوبهاوس يغفل طابع مذهب الحرية القديم وأهداف هذا الطابع . فهذا المذهب يقول « اذا ما أتيح لنا التعقل والنظر الثاقب » فان هذا سيحقق بالضرورة عدالة اجتماعية . فاذا ما أدخلنا العنصر « الاخلاقى » فلا بد من أن نعترف بأن المجتمع لا يحقق انسجاما في مصالحه دون التدخل في اقتصاديات الاسواق .

وهذا نفسه يضطرنا الى الاعتراف بواجب الدولة في التدخل لتحقيقا لهذا الانسجام في المصالح وهو الشيء الذى يرغب فيه المجتمع . وفي الديمقراطيات السياسية التى تعتمد على الهيئات

التي تمثل الشعب يتحدد طابع الواجب الذي يقضى بالتدخل بناء على شخصية الحزب أو الأحزاب التي تتمتع بالأغلبية في الجمعية التشريعية لمجتمع ما . ونحن نفترض في هذا المجال أن تكون الأحزاب على وفاق من حيث المبادئ ، وأن يكون خلافها خلافا سلميا يدور حول مسائل واقعة داخل نطاق هذه المبادئ .

ولسنا نستطيع أن نتهرب من تلك الحقيقة التي تقول : «إذا ما حدث خلاف حول المبادئ الأساسية فليست هناك حرية» ومن الواضح أن هذا الخلاف قد عم مناطق كثيرة في أنحاء العالم ، وأن الحكومات في هذه المناطق قد تغيرت وحلت الحكومة التي تستخدم القوة محل الحكومة التي تستخدم وسائل الاقتناع . وما أن تلعب القوة دورها على المسرح ، حتى يكون معنى هذا أن الحكومة ترمى إلى هدف ما في النهاية ، وهي تريد أن تحقق هذا الهدف ، وعليها أن تجبر المارقين على الاذعان لأهدافها والا تعرضوا للعقاب جزاء خروجهم على تفوذها . ونظرا لأن أية حكومة مضطرة إلى أن تدافع عن أهدافها بالوسائل المنطقية والوسائل العاطفية ، فانها تجتذب في صفها جميع الهيئات والوسائل التي تستطيع التحكم فيها ، ثم تقوم بتشكيلها وتنظيمها ، كما تحرم الذين يقفون في وجهها من وسائل التنظيم والتشكيل .

ومع ما وجه الى هذا النظام من نقد فليست أنكر أن المجتمعات التي تقوم على نظام الحزب الواحد — كما هو الحال في الاتحاد السوفييتي — قد تكون مجتمعات تقدمية الى حد كبير وقد يسيطر عليها الحرص على تحقيق الرفاهية لافرادها .

وفي الوقت ذاته فاني لا أومن — لحظة واحدة — بأن الحكومة ذات الحزبين (أو أكثر) ستضمن بالضرورة ارساء قواعد الحرية . فان هذا يتوقف قبل كل شيء على مجرى العوامل الاقتصادية في المجتمع كما يتوقف على علاقة هذه العوامل بالنظام السياسي . ومن الواضح أن نظام الحزبين في دولتين من الدول الرأسمالية الديمقراطية (بريطانيا والولايات المتحدة) قد استطاع أن يعايش نظام استخدام نفوذ الدولة ضد الجماهير حتى في حالة وجود حق التصويت العام . ان الذين شاهدوا هذه النوبات التي اجتاحت الولايات المتحدة — منذ عام ١٩٤٥ — ضد الراديكاليين ويذكرون اصرار أمريكا في اعلان «الاستقلال» على حق الشعب في تغيير طابع حكومته ، لا يستطيع هؤلاء أن يقولوا ان حق التصويت العام وحده يضمن للشعب الحكومة التي يرغبها أو يتيح له التمتع بالوعود التي قطعها أعضاء الحكومة على أنفسهم .

وفي النادر القليل نرى الشخص الذي يعتقد المبادئ

الراديكالية يعامل معاملة حسنة في محاكم البلدان الرأسمالية حتى اذا لم يكن هناك ما يوحي بوجود خطر ما . وان الحكومة الاشتراكية التى تسك بزمام الامور فى مجتبع رأسمالى لايسكن الا أن تدرك ضيق الحدود التى يمكنها فى نطاقها أن تقوم بسناوراتها بنجاح ، وكذلك الخطر الذى تتعرض له اذا قامت باستخدام الاجراءات التى تزعزع ثقة الناس وأصحاب الاملاك .

ومما لا شك فيه أن مشكلة الحرية البوم تتوقف على مسألة العقارات كما كان الحال فى الماضى ، وهناك نقطة لا نستطيع تحديدها حيث يعرب الملاك عن استعدادهم لرشوة معارضى الرأسمالية عن طريق اجراءات الاصلاح الاجتماعى .

ولكن عندما نصل الى هذه النقطة فيكون هناك خطر داهم ، هو أن هؤلاء الملاك قد يواجهون موضوع الخيار بين مستلكاتهم وبين المؤسسات الديمقراطية ، كما حدث فى تاريخ الملكية الدستورية فى ايطاليا بعد ظهور الفاشية . وفى تاريخ جمهورية فيما قبل ظهور الهتلرية . ولقد استطاع هتلر أن يبلغ تلك المرحلة من القوة لانه أصبح واضحا لاولئك الذين كانوا مثل رايس وفارين أنه يعد آلة يقومون هم بتحريكها . ولم تكن النقطة الفاصلة نقطة فاصلة بين الدول ، فلقد قام الحلفاء المنتصرون بانشاء حكم هورتى الرجمى فى المجر عام ١٩١٩

لأنهم كانوا يخشون الشيوعية ، كما أن حكومة الولايات المتحدة قامت بمساعدة العهود المناهضة للشيوعية عام ١٩٤٨ • فحدث ذلك أيضا في تركيا واليونان ، كما أن الحلفاء رفضوا مساعدة دول مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا لأنها على صلات طيبة مع الاتحاد السوفيتي ، لنفس ذلك السبب وكان لابد من التأكد من أن الاملاك تعتبر في مأمن في أوروبا بعد عام ١٩١٧ ، كما أن حكومة لويد جورج التي أيدها مستر ونستون تشرشل بحماسة بالغة قامت بمد يد المعونة لأية مغامرة للقيام بحرب على البلشفية ولم تتردد أية حكومة من حكومات العمال في بريطانيا في أن تنكث بأي وعد قطعه لليهود حول الهجرة الى فلسطين حتى يمكن التأكد من الاستيلاء على بترول الشرق الاوسط • ولتحقيق هذا الغرض لم يترددوا في ابداء الاستعداد للاشتراك في كوميديا مفجعة بتصيب ملك على الاردن •

وأبدوا استعدادهم للقيام بأعمال في فلسطين ، كما قام سابقوهم من المحافظين بأعمالهم في ايرلندا وفي الهند • ويجب ألا يغيب عن البال أن الاغراض التي يمكن تحقيقها بالقوة العسكرية تعتبر وسائل وقتية لا تلبث أن تزول وتبقى الاغراض كما هي •

لقد مر قرن من الزمان منذ أن قام دي توركيفيل - في بداية

السنوات الزاهرة التى أتاحَت للطبقة العاملة وحدتها داخل الدولة - بتنبية مجلس النواب الفرنسى الى أن المسائل السياسية قد أصبحت مسائل اجتماعية • وإن هذا التحول هو الذى أتاح مجالا جديدا للحريات التاريخية وجعل من مسألة الحرية مسألة عويصة أكثر من ذى قبل •

وهذا صحيح بالنسبة لحرية الفرد • وليس من السير ادراك مدى استطاعة أية حكومة فى بريطانيا (عام ١٩٤٠) القيام بذلك دون استعمالها سلطة الحجز التحفظى (الاعتقال) وهذا صحيح أيضا بالنسبة لحرية التعبير وحرية الصحافة • ولم تتمخض عن ملكية الدولة كما هى الحال فى روسيا ، أو عن الملكية الخاصة ، كما هى فى معظم الدول الاوربية الغربية ، أو ملكية الجماعة كما فى تشيكوسلوفاكيا ، تلك النتائج التى كنا نصبو اليها •

فبينما تتاح حرية الاجتماع عندما تمكن زعيما فاشيا من أن يجند جيشا من المتأمرين ، أو تمكن الجمعيات الصناعية الامريكية من استخدام مشاكسين مأجورين للحيلولة دون اطراد حركة النقابات بين العمال كما أنه ليس من السهل أيضا الدفاع عن أى دعوى فى الحرية الدينية اذا كانت هناك فرق معينة تسعى للحصول

على مزايا خاصة من الدولة التي تهب أعضاء هذه الفرق أفضلية
تحرم على من ليسوا فيها .

ولقد اتفق الجميع على أن يسعى الكل الى التحرر من الخوف
بيد أنه يتضح من المناقشات التي دارت حول ايجاد منطقة دولية
للاغذية والزراعة أنه لم توافق أية دولة من الدول المنتجة للمواد
الغذائية على أن تمنح مثل هذه المنظمة السلطة التنفيذية
الضرورية لتحقيق فاعليتها . الا أنها تفضل حيادا لا طابع له مع
أن اللجنة لا هم لها الا ايجاد الحقائق بالرغم من أننا - كما صرح
بذلك سير جون بويد أور - لا نستطيع أن نطعم شعبا جائعا
من الجداول الاحصائية .

وكذلك فاننا جميعا نرغب في التحرر من الخوف ، غير أنه
لا توجد أية دولة منظمة على استعداد لان تتخلى عن سيادتها في
سبيل ايجاد وسائل التحرر من هذا الخوف .

واذا رجعنا القهقري نجد أن هناك (منذ عام ١٩١٤)
استنتاجين كان لابد منهما . أما الاستنتاج الاول فهو يتمثل في
أن الملكية الشخصية لوسائل الانتاج لم تعد تناسب المؤسسات
الديمقراطية ولذلك كلما زاد ثباتها زاد التأكد من أنها ستولد
مشاكل ليس من المحتمل الوصول الى تسوية لها بالطرق السلمية .
وذلك بالرغم من أن النظام الدستوري متأصل في بريطانيا العظمى

والولايات المتحدة ولم استثن احدهما من هذا الاستنتاج •
وان الاثر الذى تخلف عن الحريين العالميتين الاولى والثانية فى
بريطانيا العظمى جعل من الضرورى القيام بسرعة بتغييرات ثورية
فى اقتصادياتها اذ أنه من المؤكد أن تكون الطبقة المالكة قد
أعدت اعدادا نفسيا فى هذه الناحية • ولست ممن يشاطرون
الرأى البريطانى « عبقرية التراضى » • اذ أنى اعتقد انهاء
وليدة ظروف تاريخية معينة ليس من المحتمل حدوثها مرة أخرى •
وسوف يظهر لنا ما اذا كانت حكومة حزب العمال تستطيع أن
تجابه أزمة أو سلسلة من الازمات التى سنكشف لنا عن معدن
هؤلاء الرجال ، وستكشف لنا عن طريق هذا الاختبار عن الرجال
ذوى العزم والصلابة ، ولقد أظهرت لنا خبرة سنتين أن الحكومة
لن تتعلم درسا أوليا من أنه كلما شجعت الاشتراكية فى الدول
الاجنبية صانت الاشتراكية فى الوطن • ويجب أن تعكس السياسة
الخارجية صورة الغرض الداخلى اذا أريد لها النجاح • ويجب
أن تنفذ من الشكل الى الجوهر اذا أريد ألا تكون مجرد تعبير
عن أغراض الرأسمالية ، صيغ من جديد فى عبارات بليغة رنانة؛
وانى أشك فى وجود ذلك فى الولايات المتحدة ، لانها بالرغم من
هذه الطاقة الانتاجية الهائلة ، أبعد من بريطانيا العظمى فى الوصول
الى حل لمشكلة توزيع الثروة توزيعا معقولا ، لان تكوينها
السياسى أقل نضجا من تكوينها الاقتصادى ، ولان هناك بعض

نواح للفساد والعنف لا تتشى مع النواحي الدستورية • ويجب أن أضيف أن الكراهية التي ولدتها اصلاحات فرانكلين روزفلت الاجتماعية بين الملاك ما هي الا علامة لها خطورتها ولا يمكن لأى مراقب أن يهمل شأنها •

أما الاستنتاج الثانى فهو فى نظرى الواجب الاسمى للقرن القادم ، بيد أننا لا نعمل على تنفيذ ما انطوى عليه حساب تعرضنا للخطر • لقد دخلنا فى حقبة أصبح من الواضح فيها أن مبدأ السيادة القومية قد استهلك • فهناك بعض مهام للحكومة دولية فى طابعها ، حتى صار لا يمكن بمعها الاعتماد على مجرد تعاون ما يسمى بالدول المستقلة المتساوية ذات السيادة لتحقيق سيادة القانون ، الذى أصبح هو الامر الجوهرى • وصار لا يمكن القول بمساواة الدول واستقلالها فما ذلك الا خيال قانونى لا أصل له فى الحقيقة السياسية • انه خيال عقيم لانه يطمس الحقيقة التى يجب أن نلفت النظر اليها • وانى لا أدعى التنبؤ بالمراحل التى ستر بها الدول القومية • كما أنى لا أنكر أن الشعور القومى ما زال عميقا ، فيجب أن تقدم له الاحترام الكافى ولكنى استطيع أن أقول أنه كلما استطعنا الفصل بين مفهومات الامة والدولة وأن نوضح فى أذهاننا النشاط الواجب القيام به قانونا استطعنا أن نفهم المسألة التى أمامنا • بيد أننا لم

نكسب الا القليل في الوقت الحاضر عندما تفكر في موضوع الاتحاد الاقليمي للولايات المتحدة الاوروبية وأوروبا الغربية المتحدة وهكذا . وعلى كل حال فمن المشكوك فيه أن لا يعتبر الاتحاد الاقليمي شيئا واهيا . فليس من الممكن وضع دستور له ينطوى على مرونة جوهرية في فصل السلطات أو تفادي المشكلات الكامنة في الناحية القضائية .

ويبدو أن السبيل الوحيد للوصول الى شروط تيسر إيجاد الحرية ، هو تنفيذ نوع من توحيد الاختصاصات ، وتعتبر مؤسسة وادى نهر تيسى مثالا يعتد به لهذا التوحيد في الاختصاصات والامل الذي يداعبنا في تحقيق ذلك المثال هو عن طريق التخطيط القومى تخطيطا عالى المستوى فى الشؤون التى تشبه القوة الكهربائية أو المواصلات أو اقتصاديات الفحم والصلب . غير أنه من المستحيل أن تهيمن على هذا التخطيط حفنة خاصة . ومن الاهمية بمكان (وفى نطاق الضمانات التى توافق عليها منظمة الامم المتحدة) أن نخول المسؤولين القائمين بتطبيق هذه المشروعات السلطة الحكومية الفعالة لتنفيذها . ولقد قام سير جون أور بتقديم اقتراح مماثل لتنفيذ مشروعات التغذية . كما أنه لا بدأخلى أى شك فى انه اذا أصبح لذلك أثر فعال ، فإن الكسب الذى سنجنه من ورائه لن يعادله كسب

آخر • ويجب أن نتذكر أن الحرية - ومن ثم الحضارة - ماهي الا أمر وجود الطعام الكافي الذي يجب توزيعه بالعدل والقسطاس • ولكن لم يتحقق بعد هذا المطلب طيلة تاريخ العالم ، ولن نحققه طالما تعتبر الدولة القومية وحدة أساسية لمنظمة سياسية لسبب بسيط هو أن الصبغة الرأسمالية لسلطة الدولة في أغلب البلاد، تجعل ذلك المبدأ أداة لتسخير رفاهية المجموع من أجل الأقلية • كما أن مستوى التعليم الحالي يمكن أولئك الذين يقومون بتحديد غرض الدولة من إثارة الشعور القومي الذي يحتمل أن يساق لاغراض مختلفة في الحقيقة تماما عن مصالح الامة • ولكن اذا استطعنا في الوقت المناسب تنظيم تلك الجهود الصادقة، لتكون بديلة لتلك الجهود التي تقوم الدولة بتحديددها ، فمن الممكن أن نصل عن هذا الطريق الى نيل الحرية التي يتطلع اليها الافراد • وذلك اذا استطعنا تنظيمها « في الوقت المناسب » وهذا هو لب المشكلة وجوهرها • ولم يكن عام ١٩٢٩ هو العام الذي انفرجت فيه الازمات الدورية ، فقد استطاعت الرأسمالية أن تخططها بسهولة ويسر في السنوات المائة السابقة • ويجب أن نتذكر أنه بعد سبع سنوات من ذلك الكساد الذي استشرى ، لم تبلغ أية دولة مستوى الانتاج اللائق بها في ذلك العام ، كما أننا كنا نجد بعد ذلك أن المانيا واليابان كان كل هما تكديس اقتصادياتهما استعدادا للحرب • ولقد انتهت مرحلة من ذلك الصراع الذي

قاموا بالاستعداد له ، بيد أن مرحلة جديدة قد بدأت ، اذ كان على الولايات المتحدة اما أن تقضى على البطالة نهائيا ، عن طريق اعادة توزيع الثروة توزيعا دقيقا في البلاد ، أو تصدير هذا الانتاج ، لتجنب البطالة بما تجلبه من نتائج مفعجة لبقية العالم . وهناك ما يطلق عليه الالمان اسم « السلطة العسكرية » بيد أن ذلك يتعارض مع الحرية ويتنافى معها اذ أنها تتضمن النزعة الحرية على نطاق واسع ، وما من شك في أن العقل الأمريكى الآن لا يتقبل المذهب العسكرى بل ينفر منه . ومن الممكن أن توجد التضمينات التكنولوجية للحرب الحديثة في الولايات المتحدة وغيرها من الدول نوعا جديدا من النزعة العسكرية لا يعترف به من يبحثون عنها في النواحي التاريخية . هذا ويبلغ عدد الجنود المشاة في الجيش والبحرية أقل من مليون ونصف مليون من ١٤ مليوناً من الافراد الذين عبّأهم الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية . وسيدرك ذلك كل فرد ينعم النظر في الجهود التى بذلت في عمل القنبلة الذرية فان العامل الهندسى في الحرب الحديثة هو الوحدة الاساسية في تسليح الجيش ، كما أن العامل لا يختلف عن هذه الحال بالرغم من أنه لا يدرك ذلك . وتضفى العسكرية الجديدة على نفسها الصبغة المدنية . ولكن اذا أمكنت المحافظة على نواحي الانتاج الحالية ، فمن المستطاع أن تفرض على شعب يراها اذ ذاك ناحية من نواحي العمل ، بيد

ان ذلك فى اطراذه يزيد من الاتجاه نحو الرأسالية الاحتكارية وتطبق هذه الحال على الهيئات الحالية ، أكثر مما كانت عليه عندما كتب عنها الجنرال فيجيرير منذ ٤٠ سنة فقال « ان الشركات المالية ترى أن الحكومات يجب عليها خوض الحرب لضمان أرباحها » .

ويستطيع أى فرد يعتبر الحرية أساس الحياة المتحضرة أن يرى أن الاخطار التى تهددها هى جزء من أزمة عالمية لم يعد عامل الوقت فيها يقف فى صفنا . فالتنا نسير بخطا خثيثة نحو كارثة جديدة . واثنا ندرك أسبابها كما اثنا نعلم جيدا العلاج الذى نواجهها به لكى نحد منها . ان مأساتنا هى أن طريقة تفكيرنا الاجتماعى ما زالت تحدد معالمها تأملات القرن التاسع عشر . لاسيما فى الميدان الاقتصادى . بيد أن التقدم التكنولوجى يسير الى الامام بخطا سريعة بحيث اتسعت الهوة بينهما اتساعا كبيرا ووصلنا الى مرحلة تعتمد الحرية فيها على الاصلاح . فان أسس معيشتنا هى التى يجب تغييرها ، وقد حان الوقت لان نقول بكل قوة ان البديل عن التغيير المنشود هو حقبة جديدة يخيم عليها شبح الظلام ، تنسى فيها ذكرى كلمة الحرية فى خضم صراع مر من أجل البقاء .

- ٢ -

هذا هو الخطر المحدق بنا في الوقت الحاضر ولن نستطيع التغلب عليه الا اذا استجمعنا أطراف «شجاعتنا» ونظمنا صفوفنا لمواجهة قبل فوات الاوان . اتنى أشير الى الشجاعة هنا لان الشجاعة هي سر الحرية ، وكذلك كان الحال حتى في أيام بركليس .

ان سكوتنا في وجه الظلم معناه دائما اذعائنا لفقدان الحرية ، وكلما تهربنا من أعباء الحرية وجد الطغاة أمامهم طريقا سهلا ممهدا ، وذلك لان جوهر الحرية يكمن في أنها تعتمد في بقائها على الاحترام الذى تثيره في نفوس عامة الناس . واذا ما رغب عامة الناس في تنظيم صفوفهم لصيانة الحرية استطاعوا أن يوطدوا أركانها . وأعدى أعداء الحرية هو الشعور بالتخاذل والبلادة . والذين ذاقوا طعم الحرية لن يتخلوا عنها أبدا اذا ما دوى صوت النذير ، ويتركز ضعف الناس في عجزهم عن كشف القناع الذى يرتديه أعداء الحرية . لقد تعود الناس على الطاعة ولم يعلمهم أحد كيف يطالعون دروس التاريخ . وهم لم

يلموا بمسائل التعاون الاقتصادى بين الدول ، أو تلك العلاقة الضرورية القائمة بين ارتفاع الاسعار وتدهورها فى المجتمع الرأسمالى وبين وجود جيش من المتعطلين فى هذا المجتمع الرأسمالى والصورة التى تتحكم بها وسائل الانتاج فى اشغال النظم السياسية بمقتضى ما تتطلبه تلك الوسائل . ومعظم الناس يولد ويعيش ثم يموت دون أن يلم بطرف من أطراف تلك العوامل التى تتحكم فى مصير العالم . انهم يواجهون دائما تلك الحاجة اليومية من أجل البقاء ، كما يشعرون بعبء العمل ، ويحسون بالحاجة الى النوم وقضاء ساعة فى التمتع بالحب .

لقد تعودوا على الطاعة بعد ما رأوه من قسوة الحياة ، وليس من السهل أن نشعرهم بوطأة المخاطر التى يجب عليهم أن يواجهوها ، وعمق هذه الآراء التى تحتاج الى جيش عرمرم للدفاع عنها ، والزعامة الهائلة وحدها هى التى تستطيع أن تلهب حماستهم وخيالهم وتدفعهم الى الحركة استجابة للنداء .

ان هذه الزعامة تتطلب قبل كل شئ احساسا بالموقف الراهن ، ولا يكفى أن نعرف أننا نعيش فى أيام محفوفة بالخطر ، فنحن فى حاجة قبل كل شئ الى معرفة طبيعة هذا الخطر . ولا يكفى ايضا ان نصر على اننا لا نعيش فى أمان ، فنحن فى حاجة الى الايمان بطبيعة هذا الافتقار الى الامان . ان الخطر الذى نحس

بوجوده الآن لا يختلف في بواعثه عن تلك البواعث التي أدت الى اندثار حضارات الاغريق والرومان . لقد وصلنا الى نهاية مرحلة من مراحل النظام الاقتصادي تماما كما سبق لهم أن وصلوا الى نهاية مرحلة من مراحل . والآن تتعارض علاقات الانتاج مع طاقته الدافعة كما في الماضي تماما . والذي يميز موقفنا عن موقف أسلافنا أننا نعرف الكثير عن المسببات التي تؤدي الى حدود التغييرات الاجتماعية . اننا نستطيع أن نتحكم في مصيرنا الاجتماعي اذا ما أردنا (ولم تكن للاغريق أو الرومان هذه القدرة) ان الوسائل التي تحقق لنا مزيدا من الأمن ملك أيدينا ، وهي تحمل في ركبها أيضا تلك الوسائل التي تحقق لنا حرية جديدة كاملة . لقد كانت حريات الماضي مقيدة بمفاهيم النظام الاقتصادي الذي كنا نعيش في ظله ، وقد تعرضت حريتنا في الماضي لعقبات وعراقيل ناتجة عن خضوعها لمقتضيات الملكيات ولم يسح بالاستمتاع بالحرية الا حينما كان هذا الاستمتاع لا يهدد الذين يسكنون بزمام النظام الاقتصادي .

والآن وقد أحس أصحاب الملكيات بأن ملكياتهم ستطيح بالحضارة مرة أخرى فانهم يحاولون نبذ الحرية حتى يحتفظوا بالمزاي التي يتمتعون بها . واذا ماسمحنا بنبذ الحرية — في مرحلة معينة — فلا بد أن يحدث صراع . ان عقل الانسان لا يستطيع

في النهاية أن يخضع للظلم ، والعبد يثور على سيده في يوم من الأيام •

انهم يحاولون نبذ الحرية وتجاهلها وسينتصرون ما لم تنظم أنفسهم لنحول دون انتصارهم •

أنتى لا اتجاهل على الاطلاق تلك الصعاب والمخاطر التى تعترض هذا التنظيم • فان تغيير الاساس الاقتصادى للمجتمع أخطر مهمة يقوم بها انسان • ذلك لأن هذا الاجراء يتصدى لتقاليد موروثه متأصلة ، ومعتقدات وآراء وطيدة الاركان • ولن نتجح فى مهمتنا دون احداث شعور بالألم والخيبة ، وهو شعور يسيطر على هؤلاء الذين كانوا يعيشون على آمال موروثه • بل لا نستطيع أن نتجز مهمتنا دون أن يشتبك الانسان مع أخيه الانسان •

وان لم نفعل هذا واجهنا حقائق بشعة ، فعلينا اما أن نغير النظام الاقتصادى القائم أو ندعن لهذا النظام الذى ظالما أشعل نيران الحرب وربما أشعلها فى المستقبل ، فليس لدينا الان علاج لأمراضنا سوى أن ننظم الانتاج الناشئ عن مواردنا الاقتصادية لخدمة الاستهلاك الاجتماعى ، ولنواجه الحقائق بشجاعة فنقول ان علينا أن نلغى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج • كما يجب علينا أيضا أن نلغى نظام المجتمع الطبقي القائم على

أساس المزايا التي تكفلها الملكية الخاصة التي حافظ عليها هذا المجتمع ومن الممكن (ولكن لا أرى أن هذا أمر محتمل تحقيقه) اقناع الافراد اذا ما أردنا تحقيق الاهداف السابقة بالموافقة على هذه التغييرات بطريقة سلمية ، لأن وسائل الدولة ستكون في ايدنا . ومن المؤكد اننا اذا نجحنا في اقناع الافراد ، فانتنا سنحقق حينذاك أروع ثورة في تاريخ الجنس البشرى . غير أنه من المحتمل أن يثور هؤلاء الذين كانوا ينعمون بالامتيازات . ولكن يحتمل أن ينتصر اذا ما قمنا بتنظيم أنفسنا . ان الاذعان ليس سوى تأجيل للصراع . وان العمل على تنظيم وحدة هؤلاء الذين يريدون تحقيق النظام الاجتماعى الجديد سيتيح لهم على الأقل فرصة النضال .

غير أننا لا نستطيع أن نؤكد تأكيدا جازما أن الذين يسمون وراء النظام الاجتماعى الجديد جنود يعملون الآن في جيش الحرية ، وأنهم وحدهم هم الذين يستطيعون القضاء على استغلال الانسان لاخته الانسان . وفى مقدورهم وحدهم أن ينظموا مجتمعا يتحقق فيه الاعتراف بحق الجميع فى الخير العام . فذلك أمر فيه خلافات ناتجة عن ادعاءات يبررها مقدرة الافراد على مضاعفة هذا الخير العام . ان نظامنا الاقتصادى الراهن لا يستطيع تصوير هذه السمات ولا نستطيع ان نحمل

مجتمعنا الا اذا سمحت دعائمه بالتوسع المستمر . والمعروف الآن أن عهد التوسع في ذلك النظام الاجتماعى قد انتهى ، وأنه يعانى الآن من الانكماش ، ومن ثم لا يستطيع أن يشبع احتياجات الفرد بطريقة تقدمية ، ولهذا يرى الذين لا يتمتعون بمزاياه انه نظام اجتماعى متطرف وظالم ، وعلى هذا فان النظام الاجتماعى الراهن لا يوحى بوجود الامان وقد جاء في كتابى ان الامان شرط أساسى للحسرية .

ولا يقف الامر عند هذا الحد فكلما بذلنا جهدنا لاستعادة هذا الامان فى ظل الاسس الحالية الراسخة عظم تعرض الحرية للخطر ، ذلك لان هذا الضرب من الاستعادة يعتمد على قمع جميع وسائل الحرية . والتجربة التى مرت بها البلدان الفاشية توضح لنا ذلك، فلقد حققت هذه البلدان الامان الذى تنشده عن طريق تحويل مجتمعاتها الى سجون . وفى هذه البلدان الفاشية لم يعد العلم والفن أشياء يبدعها العقل البشرى بحرية وانما أصبح هذان الفرعان جهازا فى يد السلطة التى تجبر الافراد على الخضوع فقد اضطروا — وهم يسعون وراء الشعور بالامان — أن ينكروا ميراثهم الحضارى والثقافى ، وسيطر على عقول الناس عبء ثقيل مفزع ومع هذا كله لم يحققوا الامان الذى كانوا ينشدونه مع فداحة الثمن الذى حاولوا دفعه .

وقد تقترب هذه النهاية بعد زمن طويل والكل يعسرف ان
الحرب والسجون ليست بديلا للخبز والعيش المتحرر لروح
الانسان ، وفي النهاية يعرف الرجال هذه الحقيقة ، وحين ينبلج
فجر هذه الحقيقة تنقد شجاعتهم من جديد ليحاولوا مرة أخرى
تحطيم القيود التي يرسفون فيها .

هذه هي الحقيقة التي تكمن وراء الصراع المرقم القائم في الاتحاد
السوفيتي . لقد تعود أعداء الحرية أن يعضوا من شأن صانعيها
وأن يعلنوا ان الثمن فادح في نهاية الامر ، ويهم الذين يسعون
وراء الحرية ان يعرفوا حقيقة الامر . لقد كان الاتحاد السوفيتي
زعيم الحضارة الجديدة ، كما كانت الاسس التي شيد عليها
حضارته لا تبارى في عظمتها ، ولم يسبق لنا أن مررنا بهذه التجربة ،
لقد تسلم قادة روسيا مقاليد الحكم بعد أن ألقت الارهاب الدموى
وحطمتها حرب فاشلة . وكان الشعب جاهلا الى حد كبير ولم يكن
قد تعود بعد استخدام الفنون الصناعية التي تعتمد عليها
الحضارات الحديثة ، وبدأ الزعماء الروس عملية البناء وسط
قوضى الحرب الاهلية والتدخل الخارجى ، ووسط المجاعة والوباء ،
وعاشوا السنوات الاولى من حياتهم في حالة حصار .

ولم يكن في استطاعتهم أن يعالجوا المشاكل الهائلة التي
اعترضتهم دون اللجوء الى نظم الحكم التي تتشى مع حالة

الحصار هذه • لقد كانوا يفتقرون الى الامان لانهم يواجهون في الداخل اعداء تعرضهم في الغالب محركات أجنبية ، كما كانوا عرضة لهجوم قد تشنه دولة من الخارج • ولا شك أن لينين وزملاءه كانوا مسؤولين خلال الاعوام السبعة الاولى من حياة الثورة الروسية عن أخطاء كثيرة بل عن جرائم أيضا ، غير أننا نعتزف بأنهم حققوا في هذه الاعوام أيضا الشيء الكثير في مجال الانشاء وفي مجال التجديد لقد حققوا ذلك بطريقة أتاحت لهم بعد عشر سنوات من سقوط القيصرية أن يتجهوا نحو صوغ نظام الانتاج بصيغة اجتماعية شاملة وفي العشر سنوات الاخيرة نجحوا في ذلك نجاحا هائلا • لقد كسبوا الحرب وقضوا على أزمة التعطل ونجحوا في محو الامية والجهل • والآن يتزايد الانتاج في الاتحاد السوفيتي بصورة تناقض هذا التنظيم الحذر للانتاج الضئيل في الدول الرأسمالية • واليوم يقف الاتحاد السوفيتي في الطليعة من حيث معاملته للمجرمين وتدريبه للمتأخرين تدريبا علميا وتطبيقه للعلم في مجال الصناعة والزراعة ومحاولة اتاحة الثقافة للجميع والقضاء على التفرقة العنصرية واتاحة الفرص للجميع الافراد • ومن الحق أن نقول ان المستويات المادية للحياة هناك هي مستويات منخفضة اذا ما قيست بمستويات بريطانيا والولايات المتحدة • فهي لم تستطع في العشرين عاما أن تنافس التطور الذي حققته اكثر الدول الرأسمالية تقدما في القرن

العشرين ، والرد الطبيعي هو أن تقول أن مجال المقارنة الحقيقي لا يتأتى إلا اذا تطلعنا الى روسيا قبل الثورة وهنـا نجد أن المكاسب التي حققتها روسيا في الميدان المادى والروحى هى مكاسب ضخمة . فالمقارنة تقف على طول الخط الى جانب العهد الجديد اذا ما أخذنا في الاعتبار مسألة الاجور وساعات العمل والخدمات الصحية والاجراءات الوقائية وظروف التعليم والحياة الصناعية .

غير أن روسيا بعد الثلاثين عاما ما زالت دولة دكتاتورية وقد سبب هذا بالطبع احساسا بالحزن وخيبة الامل لدى اولئك الذين يحبون الحرية في بقاع الارض . ان روسيا ليست مجرد دولة دكتاتورية فهناك ايضا تلك الاجراءات الرهيبة التى أقدمت عليها ضد أولئك الذين يعارضون سلطاتها وكلنا يذكر قصص الاعدام الرهيبة منذ مقتل كيرو والشكوك القوية التى تساور الاتحاد السوفيتى ازاء مناورات أعدائه بل وازاء اخلاص أصدقائه .

والحريات الاربع بفهومها القديم — ليست معروفة — فى روسيا فليس لاحد الحق فى توجيه النقد الى الاسس التى يرتكز عليها العهد الجديد . ولا يستطيع أى فرد أن يؤلف حزبا يطارده الزعماء الشيوعيين . ولا يستطيع رجل أن يصدر صحيفة للرأى أو يطبع كتابا أو يعقد اجتماعا ليدافع عن آراء ترى الدكتاتورية

السوفيتية انها تهدد الامن والنظام والاستقرار • والمواطن الذي يحاول أن يهدم سياسة ماركس او يقول أن تروتسكى أحق بميراث لينين من ستالين سيجد نفسه فى السجن او المنفى • وهناك حماقات يبروقراطية مثل حرمان الزوجات الروسيات اللائى تزوجن بطيارين بريطانيين من حق الحصول على جواز سفر • وهناك مغالطات دبلوماسية تتمثل فى الاعتقاد مثلا بأن حلفا مثل حلف كيلوج سيكون مجديا فى مجال الطاقة الذرية •

ولقد قامت هذه الدكتاتورية بفرض ميولها واتجاهاتها على الفنون والمسرحيات والموسيقى والسينما وكانت النتائج مضحكة حينا ومحنة حينا آخر •

ولكى تتمكن من النظر الى الدكتاتورية السوفيتية بمنظار صحيح علينا أن نذكر جيدا بعض الاعتبارات ، فالدكتاتورية السوفيتية بالرغم من كل هذه الاخطاء ، لا تشبه الدكتاتورية الهتلرية أو الموسولينية • فبالرغم من وجود تفاوت كبير فى المزايا التى تتنازل عنها الدكتاتورية السوفيتية الا أنه ليس هناك ما يدل على ظهور طبقة تعيش عن طريق الامتلاك • ومن المعروف أن هذا التفاوت الكبير فى المنح والمزايا يتوقف على مقدار الخدمات التى يؤديها الفرد مساهمة منه فى تحقيق رفاهية المجتمع • أضف الى

هذا أننا نستطيع أن نقول أن أهداف هذه الدكتاتورية تتصل
اتصالا مباشرا بهذه الرفاهية التي اشرنا اليها .

لقد ارتفع مستوى تلك الرفاهية قبل عام ١٩٤١ وإذا ما ساد
السلام ارتفعت من جديد وهي تعتمد على مبدأ الاتاج الذى
يتم تخطيطه على اساس الاستهلاك المحلى ويجب أن نعلم ان
المجهود الذى بذله الاتحاد السوفييتى قد سار فى جو يخيم عليه
شبح الحرب الحقيقية وإذا كان قد داخلهم شك قليل فى استتباب
النواحي الداخلية منذ عام ١٩٢٤ فانه كان يوجد ولا شك مجال
(ولا سيما بعد عام ١٩٣٣) للخوف من هجوم أجنبى والدليل
واضح كل الوضوح فالاعداء الاجانب قد سعوا الى اثاره الفرقة
الداخلية لتكون قاعدة لهذا الهجوم . ويجب أن يؤخذ ذلك فى
الاعتبار ، فذكرياتهم عن الحروب الاهلية واضحة ، وقد علمتهم
التجارب التى مروا بها أن يعرفوا الاختلافات المذهبية وهم على
يقين من أن المبدأ الاساسى لمنظمتهم الاجتماعية (ولا سيما طبيعتها
الكامنة) قد نظر اليه العالم باعتباره تحديا . ولقد فرضت عليهم
التجارب التى مروا بها أن يقولوا ان قوتهم وتماسكهم تتناسب
يدقة مع نواحي الاهداف التى كان من المحتمل تحقيقها . ولقد
عانوا كما يعاني كل نظام جديد من البيروقراطية المغالى فيها التى
أطلق عليها مستر ومسر ويب مرض الارثوذكسية . والعنف الذى

اتسموا به ما هو الا من تراث التقاليد من جانب ومن جانب آخر هو نظام الثورين المحترفين الذين تعودوا على أن ينظروا الى حياتهم باعتبارها معرضة للخطر لان هؤلاء الثورين لا يستطيعون أن يوجدوا مبادئ تكون نقطة النقاء • وليس لدى دليل واحد يثبت صحة الفكرة التي تزعم أن تروتسكى قد يكون أقل حزما وصراحة من ستالين في معالجته لذلك التحدى الذى يقف عقبة كئودا في وجه سلطته • أما الاختلاف البين بين ضحايا ستالين وضحايا القيصر فهو أن العالم أجمع قد اعتبر ضحايا القيصر شهداء قضية عظيمة ولم تثر محاكمات السجناء من السوفييت الرأى العام كما أثاره اعدام ساكو أو فلنزيى أو محاكمة ديمتروف أو محاكمة البروفسور فوران في يوغوسلافيا •

ولكى نمنع النظر في المشكلة مرة أخرى يجب أن ندرس فترة تاريخية مثل عهد الاصلاح • فقد كان هناك (كما يوجد الآن) نظامان في الهيئة الاجتماعية يتصارعان من أجل السيادة • ولم توطد البروتستانية مركزها مدى عشرين عاما • فلقد استمرت حوالى قرن وربع قرن في حرب دموية لكى تدفع الافراد الى قبول عبقرية التراضى التي تركزت في قولهم « عش ودع غيرك يعيش » أما التجربة السوفييتية فقد زادت عمقا عن التغييرات التي طرأت أيام الاصلاح وذلك لانها سعت الى تغييرات في السلوك البشرى •

فليس مما يبعث على الدهشة اذن أنه لم يبد في ستالين ورفاقه أى استعداد لتخفيف زمام السلطة حتى تتاح المناقشة فى أسسها • ولقد واجهوا خطرا داهما (مثلهم فى ذلك مثل جميع الدكتاتورين) وهو انهم ربما يتجرعون نفس هذا السم : وهو السلطة التى يستحذون عليها • ولذلك قاموا بالتشبث بها كسلطة مطلقة حتى اذا تلاشت الحاجة لاستخدام العنف ، وانى لا أنكر وجود مثل هذا الخطر • ولا انكر ايضا أن حكام الاتحاد السوفيتى قد أحاطوا أنفسهم بالحمقى والمتلقين • ومن جهة أخرى يجب أن ندخل فى الاعتبار بعض الحقائق التى لها مغزاها ويعتبر الدستور السوفيتى الجديد خطوة هائلة الى الامام • والحقيقة الاولى هى أنه لن يجرؤ الدكتاتوريون الفاشيون أن يتناقشوا فى الشكل أو فى الموضوع • والحقيقة الثانية هى عدد الافراد العاديين الضخم وهم لا يعتبرون أعضاء من الحزب الشيوعى الذين يستخدمون مع ذلك فى الادارة العامة • والحقيقة الثالثة هى ما يتمتع به العامل العادى فى توجيه النقد حول دقائق العمل الذى يقوم به وله معناه بالنسبة له ، بينما لا يتمتع زميله فى الدول الرأسمالية بهذا الحق • وهكذا يقتنع الزائر الذى يحضر اجتماعا فى مصنع سوفيتى أو بقرأ جريدة الحائط فى المصنع ، يقتنع بأن العامل السوفيتى يتمتع بالحرية فى عمله اليومى • (ويتظاهر قليل من القوانين الانجليز أو الامريكان بأنهم فى ذلك سواء) كما أن العامل

السوفييتي له مطلق الحرية في الانخراط في التراث الثقافي ولا يضارعه في ذلك النظام الرأسمالي • وعلى العموم هناك ناحية أخرى يتمتع بها زملاؤه في أى مكان آخر وهى عدم الخوف من البطالة فلقد تلاشى ذلك من حياته وبذلك يثق هو وأطفاله في المستقبل وما من شك في أنه عندما يدق ناقوس الخطر يقسم بالتضحية والفداء ولا يزور أى فرد الاتحاد السوفييتي دون أن يشعر بأن الشعب هو المتحكم في مصيره بخلاف ما يعتقد عنه أى شعب آخر • وما من شك أنها مكاسب هائلة بيد أنها لا تستبعد كون الدكتاتورية تلقى ستائر كثيفة على الحريات • ويقولون في هذا الصدد أنه طالما تعود الأفراد في الاتحاد السوفييتي على الحياة في المدينة الجديدة فمعنى ذلك أن حدة الدكتاتورية قد فترت ، ولكن ثمة عوامل حيوية لذلك هي أولا : ازالة الخوف من التدخل الاجنبى • وثانيا : الوقت الكافي للتخلص من جام غضب أى معارض لرجال السلطة الذى يعتبر متأمرًا ثوريا • ولكن اذا أعلن النقاد مثل تروتسكى أن الشرط الاول للخلاص الروسى هو التخلص من الزعماء الحاليين — اعتبر ذلك ذريعة للإجراءات الانتقامية التى ستحد من ايجاد جو يخول فيه الحق لتوجيه النقد. واذا ثارت نائرة أمريكا حول التوسع السوفييتي فانها بذلك تهدىء من سرعة التقدم الديمقراطى السوفييتي • ويقوم منطق

النظام الروسى فى الظروف الطبيعية على القدرة على السير قدما الى الامام نحو اعادة انعاش مبادئ الحرية .

وليس هذا هو الحال بالنسبة للدكتاتوريات الفاشية .
 فطبيعتها تحتم عليها السيطرة على الاغلبية لصالح الاقلية . وهى بطبيعتها ايضا تقوم على مغامرة عسكرية تعنى فكدا دائما وشدة دائمة ، ولم لا وهى شدة تمر بها هذه الامم للاستعداد للحرب .
 وهدف الفاشية هو الحيلولة دون مسايرة علاقات الانتاج فى انسجام طبيعى مع قوى الانتاج ، وذلك لانه لا يمكن اجتناب هذا المنع او حتى طريقة الاكراه . ولم تقم الفاشية بأى عمل لحرمان المسيطرين على النواحي الاقتصادية من امتيازاتهم ، الا اذا كانوا معارضين لسياستها ، ولكن كيف السبيل الى ذلك عندما يكون مؤيدوها وحلفاؤها مهيمنين على النواحي الاقتصادية ، وهى لا تسح مطلقا بظهور حرية التعبير عن البلاء والخطوب، وهى كذلك، لا تجرؤ على السماح بحرية الاجتماع لانها اذا سمحت بذلك فان أعداءها سيقومون بشن الحرب عليها . ومجمل القول أنه لا توجد أية وسيلة للدكتاتورية الفاشية لكن تغير عملية الاكراه والاجبار الى عملية موافقة وقبول . بيد أن ذلك متاح للرأسمالية فى فترة توسعها ، وبانتهاء هذه الفترة اما أن تحارب الديمقراطية أو أن تخضع لما قد يطرأ عليها . والفاشية فى جميع أشكالها تختسار

السبيل الاول • وقد احرزت النصر في مناطق كثيرة ، بيد أنه لا يوجد في طبيعتها أى فصل ختامى • ولقد مرت عصور كثيرة مظلمة في التاريخ من قبل • وهى أن دلت فائما تدل على نهاية النظام الاقتصادى وانبثاق نظام جديد • والفاشى يطرب فى الساعة القلقة من انتصاره ، بيد أنه من الممكن أن يحس وهو فى مجده الزائف خوفا من مصير لا يعرف كنهه •

- ٣ -

بقيت كلمة أخيرة يجب ذكرها • وهى أنى لا أعنى بما أكتبأ به (وهو أن النظام الفاشى يحصل بين طياته بذور هلاكه) لا أعنى بذلك أى تأكيد بأن هلاكه النهائى سيأتى سريعا ، أو أن الانتصار الذى تحقق عام ١٩٤٥ سيكون أمرا نهائيا • ولن يساور الشك أى انسان (وهو يمعن فى عالم اليوم) فى شدة كفاح الفاشية فى سبيل المحافظة على امتيازاتها وأنه حتى فى حالة تدهورها سيكون فى ذلك القضاء على قسم كبير من الحضارة • وسيكون علينا أن ندفع ثمن ذلك الدمار غاليا ، ولن نسى أن ألمانيا لم تبلغ شأوها بعد حرب الثلاثين الا فى القرن التاسع عشر • كما أن إعادة الاتعاش لاوربا وآسيا سيستغرق منهما وقتا طويلا ويتطلب عملا شاقا •

انا يجب أن ندفع الكثير كما حدث فى الاتحاد السوفيتى ويجب ان يمر الناس بفترة عصيبة قبل أن يعود استقرار الحرية.

أما العمل الذى يجب أن نستعد له فهو مواجهة الاحداث العارضة ولذا يجب أن ننظم انفسنا حتى يصبح الذين تهمهم الحرية من القوة بحيث يتخطون الهوة التى انطوت على المصائب.

ويلوح بصيص من الامل وسط هذه المتاعب والقلقل فهم يعلمون جيدا ان الدوافع التى تثير الافراد وتحفزهم الى فرض شخصيتهم تبلغ حدا يستعصى على القمع بل ان الرقيق سيحلمون يوما بعقبتهم ، وسيخول لهم الحق فى أن يؤكدوا - اذ أخدمت الحرية - ان الانتصارات التى يحرزها العلم على الطبيعة تترقل فى جميع النواحي • ونحن على ثقة من أن الافراد مهما يبلغ بهم الجهل لن يتحملوا الفقر أو البطالة فى مجتمع ربما يكتب له الرخاء والامن فيما بعد ، ولكنهم فى حاجة الى الشجاعة وقوة الاحتمال لمواجهة مرارة الفشل والهزيمة المؤقتة ، مما يتطلب كبح جماح العواطف عن طريق العقل • وسيكونون فى حاجة الى الفلسفة والى الايمان والجرأة والمثابرة •

هذا وان الحرية هى التى تبحث هذه الصفات وتبها لأولئك الذين يراعونها باخلاص • ولقد حولت قبل الآن السجون الى مذابح للقربان ولكن لا حد للامال فى الامكنة الحالكة الظلمة • ونحن الذين نخوض غمار المعركة من اجل الحرية نستطيع الاحتفاظ

يقتين واحد ، فتحن نعلم انه لا وجود لها الا في الاهداف التي
يتوخاها الناس عندما يكون الاخلاص لها فرضا واجبا ، وذلك
اليقين هو الذي يضمن على الرجال العاديين صفة الابطال حينما
يلبون نداءها .

هارولد ج. لاسكى

١٩٣٧ - ١٩٤٧

الفصل الأول

تمهيد

- ١ -

اننى أقصد بكلمة الحرية انعدام وجود قيود مفروضة على الظروف الاجتماعية التى تعتبر فى الوقت الحاضر بمثابة ضمان تقتضيه الضرورة لتحقيق سعادة الفرد . وأريد أن أناقش الظروف التى تكفل وجود الحرية فى العالم الغربى . كما سأحاول — بنوع خاص — أن اكتشف قواعد السلوك التى يتحتم على السلطات السياسية اتباعها اذا ما ارادت لرعاياها ان يكونوا أحراراً .

هأنذا اعرض تأكيداً منطقيًا : فأقول — أولاً — ان الحرية معناها — قبل كل شيء — انعدام القيود . ويفهم من هذا أنها تعنى ان للفرد القدرة — والحرية — على اختيار طريقه الخاص فى الحياة ، دون التعرض لقيود مجحفة مفروضة من الخارج . انك لا تستطيع كما قال روسو ان تجبر الناس على الايمان بالحرية .

وهم لا يلمسون الحرية في اطاعة القانون - كما أكد هيجل .
 وهم أحرار ما دامت القوانين التى يعيشون فى ظلها لا تجعلهم
 يشعرون بخيبة المسعى . وهم ليسوا احرارا اذا ما اضطرتهم
 القوانين الى السلوك مسلكا لا يرضونه . ولست انكر أن هناك
 أنماطا من السلوك يجب علينا أن نتخذ اجراءات ضدها . فأنا
 مضطر - مثلا - الى تعليم أولادى حتى لو لم أرغب فى ذلك .
 بيد أنى أومن بأن القانون الذى يتطلب منى شيئا لا يستطيع
 منحه لو لم يكن هناك قانون مفروض ، هو قانون يقلل من
 حريتى .

وهناك مضمون آخر على جانب كبير من الاهمية . اذ ان
 قضيتى تتضمن هذا الرأى التالى : اذا ما كانت هناك مجموعة
 من الافراد يسكون فى أيديهم زمام السلطة السياسية المطلقة
 التى لا تحددها حدود ، فان من المستحيل فى هذه الحالة أن
 يصبح المحكومون أحرارا . فهناك فى البحوث التاريخية نتيجة
 مؤكدة تتمثل فى هذا الدرس الذى يقول : ان النفوذ المطلق
 تسرى سمومه دائما فى أوصال اصحابه . فهم مضطرون دائما
 الى فرض مقاييسهم (فى الخير والصواب) على الآخرين . وفى
 آخر الامر يزعم اصحاب النفوذ المطلق ان صلاح المجتمع يتوقف
 على بقائهم فى مناصبهم .

ان الحرية تتطلب دائما تهديد السلطة السياسية ، ولن يتحقق للحرية وجود ما لم يقدم حكام الدولة - اذا ما اقتضت الضرورة - حسابهم للشعب . لهذا آمن بيركليس ايمانا قويا بأن الشجاعة هي سر الحرية .

ويجب ألا نشوه معالم الحرية بحقائق لا تمت اليها بصلة ، فقد لا نرى مثلا قيودا تقيد المجالات الاقتصادية - بمعنى أن للفرد مطلق الحرية في الانخراط في أى مهنة يختارها ، غير أنه اذا حرم نعمة الاستقرار في العمل الذى يؤديه ، فسيصبح نهبا للعبودية المعنوية ، وللعبودية الجسمانية ، وهى اشياء منافية لا بسط مفهوم للحرية . ولكن لا يمكن أن نقول ان الاستقرار الاقتصادى هو الحرية بالرغم من انه عامل مساعد . دعنا نتفق على أن الملكية لا تجعل من الانسان فردا يتمتع بالحرية ، وان هؤلاء الذين يكونون على بينة من حياة الفقراء ، وخوفهم الدائم من الغد ، ومن المصير الذى لا يدركون كنهه ، ومن بحتمهم المستमित عن الجمال - يدركون أن الحرية لا تساوى شيئا ، دون الاستقرار الاقتصادى . ومما يدعو الى الدهشة أن تجد أفرادا أحرارا وبالرغم من ذلك لا يستطيعون تحقيق أهداف الحرية .

ومرة أخرى يجب أن أذكر أننا نعيش اليوم فى عالم هائل

يجب علينا - بالرغم من تعرضنا للاخطار - أن نجد فيه المنفذ والطريق . وفي ظل هذه الظروف لن تتحقق الحرية التي ننشدها مالم ندرّب العقل على استخدامها . كما أننا لا نستطيع أن نوضح ما نمر به من تجارب في هذه الحياة ، حتى نستطيع التعبير عما نحتاج اليه الى أن نصل الى جوهر الاستقرار السياسى . ولقد أصبح حق الانسان في التعلم عاملا اساسيا لحيته ، لاسيما بعدما غيرت الطبيعة عن طريق العلم مصادر السلطة . فاذا حرمت الانسان من المعرفة ؛ فيكون عبدا لحفنة من الموظفين الذين أتاحت لهم فرصة المعرفة . بيد أن الحرمان من المعرفة ليس انكارا للحرية وانما هو انكار لسلطة استخدام الحرية في سبيل تحقيق الاهداف الكبرى . ولل فرد الجاهل مطلق الحرية - حتى في جهله .

وكل فرد يعلم ما تتعرض له الحرية من اخطار في مجتمع من المجتمعات التي تنوء بعبء الامتيازات الخاصة من جانب واحد، أو كما اطلق عليها «طغيان الاغلبية» . ولقد أثار جون ستيوارت مل الى ان الحرية كانت تعتبر - في العصور الاولى - الدرع الواقى من طغيان الحكام الذين يقومون بفرض سلطة يلتزم الرعايا باطاعتها . وأصبح من الاهمية بمكان ان نحد من هذه السلطة اما بالتماس حصانات خاصة واما بإيجاد الضمانات الدستورية.

وتعتبر النعم التي تمتع بها الملاك دون غيرهم تشريعا صالح هذه الطبقة • لذلك ، يجب أن تسود المساواة في أية دولة تريد ان تسير في طريق الحرية حتى النهاية •

وهناك فرق بين المساواة والحرية - ولست أوافق على ما قاله اللورد آكن من ان الرغبة في المساواة تقضى على الامل في الحرية • وربما يتساوى الافراد عند خضوعهم للظلم والاستبداد، ولكنهم يتمتعون بالحرية • غير أن التاريخ يدل على عدم القدرة على نيل الحرية في حالة انعدام بعض الصفات الخاصة • ولقد رأى أرسطو منذ زمن بعيد أن الرغبة في المساواة تعتبر عاملا من عوامل الثورة • وسبب ذلك واضح كل الوضوح ؛ فان انعدام المساواة معناه اتاحة الامتيازات الخاصة للبعض دون البعض الآخر - وهي امتيازات لا توجد في الطبيعة ، ولكنها توجد في البيئة الاجتماعية. وكلما ازدادت المساواة في الحقوق الاجتماعية بين المواطنين ، أتيح لهم استخدامها في نطاق أوسع • وما من شك في أن تاريخ الغاء الامتيازات الخاصة يعتبر تاريخا للتوسع بالنسبة للرجل العادي • وكلما ازدادت المساواة في الدولة ، ازدادنا معرفة بطريقة استغلال الحرية لخدمتنا •

وليست المساواة هي المعاملة بالمثل • ذلك لاننا لا نستطيع أن نتجاهل حقيقة الاختلاف في الطبيعة البشرية ، أو الاختلاف

في القدرات الوراثية والتطبع الاجتماعي . ومن العبث أن ننظر الى نيوتن مثلما ننظر الى بايرون ، أو أن ننظر الى كرومويل مثلما ننظر الى روسو . فليست المساواة اذن معاملة بالمثل ، ولكنها اصرار والحاح على انه لا يوجد أى اختلاف طبيعي بين مطالب الافراد لتحقيق السعادة . وهى بالتالى جدل ينادى بأن المجتمع لن يقيم العراقل ضد هذه المطالب . فهى لن تستبعد الرجال عن مهنة قانونية لانهم من السود ، أو لانهم من أتباع ويزلى . وهى لن تحرم الافراد من حقوقهم فى المقاضاة ، لمجرد أن آراءهم لا يتقبلها المجتمع . ومن الواضح ان فكرة المساواة تقوم على التسوية . فهى محاولة لاثاحة فرصة مماثلة لكل فرد ليبدل جهوده . وهى تعنى ان له اعتباره عندما يتخذ من القرارات ما يؤثر عليه ، كما يكون له حق تفسير تلك الاختلافات التى تعنى معرفة الاحتياجات الملحة — من طعام ، وكساء ومأوى — قبل معرفته لمطالب أخرى ربما لا تكون ذات بال بالنسبة له .

وإذا نظرنا الى المساواة هذه النظرة ، اتضح لنا انها مرتبطة بالحرية . لان الحرية تعنى أول ما تعنى تنظيم القرص ، وهى تعنى فى المحل الثانى ألا تقدم فرص فرد ما قربانا على مذهب مطالب فرد آخر ، الا اذا دعا المبدأ الاجتماعى بذلك ، ولنضرب مثلاً لذلك : لا يجب حرمان طفل من التعليم بينما يتاح لطفل آخر

أن يتعلم ، وعند اختيار الافراد لوزارة المالية مثلا ، يجب أن يتم ذلك بناء على الكفاية ، أو الشخصية أو التمرين . ومجمل القول أن فكرة المساواة هي تنظيم الفرصة حتى لا يعاني أى فرد من الفشل والمرارة ، وهو يبذل قصارى جهده ليحقق سعادته . وربما لا يصل الى هدفه ، بيد أنه في الوقت ذاته لا يستطيع القول أن المجتمع قد وقف حجر عثرة في سبيل الوصول الى هدفه .

وهناك الاعتبار الثاني الذي أشرت اليه : فلقد قيل ان نظرية الحرية التي توجد عندما يبذل الفرد ما في جهده لتحقيق السعادة سيقف مفعولها لانها لم تذكر أن للمجتمع حقوقه - وقد قيل ان أية منظمة أكبر من الوحدات التابعة لها ، وليست أمريكا أو انجلترا مجرد هيئة من الانجليز أو الامريكيين ، ولكنها أبعد من ذلك بكثير . فلها حياتها ووجودها ، وحرية المواطن خاضعة لحرية «الكل» الذي يستمد منه معنى وجوده ، لان حقوق كل فرد منا تعتمد على درع المنظمة الاجتماعية الواقى . ولقد قيل اننا أحرار لا لأنفسنا ولكن للمجتمع الذي يضى علينا صفة الوجود . فاذا تصارعت مصالحنا مع مصالح المجتمع وجب علينا الاذعان والاستسلام .

واعتقد أنه من الحق القول أنه اذا انتزعت فردا من المجتمع وسلبته حريته ، فمعنى ذلك أن وجوده لم يصبح له أية قيمة .

ولم يحدث أن ولد أى فرد منا ليقوم بدور كروزو • لقد ولدنا لنعيش على أرض لندن ، أو نيويورك ، أو باريس ، أو روما — ويجب أن نتال حريتنا وسط بحر متلاطم من المصالح المتنافسة والمتضاربة • والتي يمكنها تحقيق التناسق المعقول عن طريق معجزة من المعجزات • بيد أن الاستسلام الذى تقدم عليه هو استسلام لا من اجل المجتمع ، ولكن من أجل الرجال والنساء حيث ان مجموعهم يمكن تلخيصه فى أنه اسم جمع مجرد • ولا أفهم مثلا كيف يسكن أن يكون لانجلترا هدف أو غاية تتعارض مع أهداف مواطنيها وغاياتهم • انا نسعى جاهدين لنقوم بواجبنا من اجل انجلترا — من أجل جيلها الحالى واجيالها القادمة • وبما من شك فى أنه لا يمكن أن يكون هناك واجب لانجلترا منفصل عن أفرادها •

ولقد أطلق على هذه النظرية اسم النظرية المثالية للدولة • وهى تؤمن بأن الحرية الفردية تعنى اطاعة قانون المجتمع الذى أتمنى له • وقد قيل ان شخصيتى ما هى الا تعبير عن الكل المنظم الذى أتمنى له • فعندما أقول اننى أسعى الى تأكيد شخصيتى فأنى أعنى اننى أحاول أن أكون فردا من ضمن النظام الذى اعتبر جزءا منه • ولم أكن مستقلا بهذا النظام ، كما أنى لم أكن فى عزلة عنه • فكلما توطد مركزه ورسخ ، ازداد مركزى رسوخا ، وكلما

قوى ساعده واشتد ، أصبحت قويا ، وكلما قمت بتأدية الواجب على أتم وجه ، استطعت أن أعبر عن نفسى . فالحرية الحقبة اذن بعيدة كل البعد عن انعدام وجود القيود : فهى خاضعة لنظام يشتمل على أهداف معقولة .

ولا يوجد فى تاريخ الفلسفة السياسية مهارة أكثر من تلك المهارة التى عاجلت بها المدرسة المثالية نواحي المتناقضات الكلاسيكية بين الحرية والسلطة . ومنذ عهد اليونان حتى روسو قيل ان حرية الفرد تعانى من القصور ، وأن على الحكام أن ينتزعوها منه . ومنذ روسو ، بل ومنذ هيجل ، قيل ان اطاعة القانون او حتى الازعان الاجبارى له يعتبر جوهر الحرية ، ويحتاج مثل هذا التناقض الظاهرى المخيف الى تفسير ما . فليست الحرية شيئا سلبيا : كانهدام وجود القيود ، فهى تقرر المصير تقريرا ايجابيا ، كما أنها تحاول القضاء على الفوضى حتى يتم توحيد الاهداف . انا تنوق الى الحرية حتى نكون سعداء . وما تهدف اليه الارادة هو تحقيق الحرية . تلك هى ارادتنا الحقبة وهى أسمى جزء من أنفسنا . وهذه الارادة هى ارادة كل فرد فى المجتمع . فالارادة الحقبة هى ارادة مشتركة تتجسم فى الدولة ، وبالتالي فان الدولة تعتبر أسمى جزء من أنفسنا لانها تمثل فى ارادتها ما يسعى اليه الفرد مع استبعاد النواحي العاجلة التى لا تتمشى مع العقل والمنطق .

وغاية الدولة ما نهدف اليه وهو الخير الدائم على شريطة أن تتمتع بالحرية . انها غاية دائمة ، وعندما نقوم بتحصيل كل شئ ، عندئذ نكون قد استطعنا الوصول الى الارادة بعد ما نمسر بخبرات شخصية تكتشفها الاتجاهات الخاطئة والرغبات المنحرفة . وكلما كانت الارادة متحدة مع ارادة الدولة ازددنا تمتعا بالحرية .

وأحب أن أشير الى أن هذه المجادلة تسكننا من تفسير مشكلة الالتزامات الاجتماعية العويصة . فعندما أطيع الدولة فاني في الواقع أطيع أهم جزء من نفسي ، وكلما أدركت اهدافها ، استطعت أن أعرف ما تطويه بين جنباتها من غايات أهداف إليها . ولذلك فعندما أكون طوع بئانها فاني في الحقيقة أطيع نفسي ..

أما عن الاوامر التي تلقىها على ، فهي أوامري . أما نظرتها فتعتمد على العقول الذكية التي لا تحصى ولا تعد ، والتي تستمدّها المنظمة الاجتماعية من تفاعلها . وما من شك أن هذه النظرة أسمى في حكمتها من النتائج التي تصل إليها معرفتي الضئيلة . وما حريتي الحق الا نوع من وصاية دائمة للدولة وهي التضحية بهدف المحدود وتقديمه قربانا لغرض أسمى ، وأجل . وعندما يتحقق الهدف الكبير ، عندئذ يتحقق هذا الغرض الاسمي ، ويكون لي مطلق الحرية عندما أتحد مع الاجبار والالزام .

ويبدو لى أن هذه النظرة تناقض كل الحقائق المعروفة عن الخبرة . فهى لا تتضمن وقف مفعول الارادة فحسب ، ولكنها تتضمن رفضا لما يقال عنه «الطابع الفريد لكل شخصية» ، بمعنى أن كل فرد منا يختلف عن الآخرين — أى أن هناك اختلافا فى الخبرة الانسانية — وتعتبر الدولة فى نظرى هيئة من الافراد تقوم بالقاء الاوامر التى اما أن أقبل اغلبها عن طيب خاطر واما ألا أكثر بها . بيد أننا نجد أن هناك بعض الاوامر التى لا تتمشى مع القيم التى اكتشفناها فى هذه الحياة . ولا أعرف كيف أتمتع بحرية أكثر عن طريق اخضاع حكمى على ذلك الحق لآخر يغير ذلك الحكم الى عكسه مباشرة . فاذا لم يجد الفرد منبعا للقرارات التى يتخذها عن طريق الاحتكاك بين العالم الخارجى ونفسه ؛ وعن طريق الخبرة التى يمر بها فسيبنى بذلك مغزى وجوده كفرد . لأن الفرد لا يستطيع أن يكون واقعا بالنسبة لنفسه عن طريق الاحتكاكات التى يشاطر فيها الآخرين ، ولكنه يحقق ذلك باتباع وسائل هو وحده يعرفها . فذاته الحققة هى الذات التى تعزل عن اقرانه وتساهم بتأملاتها لتحقيق الصالح العام مع الآخرين .

وتقوم نظرية الحرية الحققة على اساس دحض فروض المثالية . لأن ذاتى الحققة لا تعتبر نظاما مختارا لأهداف معقولة متشابهة

مع تلك الاهداف التى يسعى كل فرد فى المجتمع الى تحقيقها •
 ولا نستطيع أن نقسم وحدة الشخصية هكذا ان فرديتى الحققة
 هى كل كيانى ، وكل ما أقوم بعمله ؛ انها الاثر الاجمالى الذى
 تشكله جميع الاعمال التى أقوم بها ، والتى تشكل وجهة نظرى ،
 وهى تعتبر من المحاولات التى أبذلها لاعزز من شخصيتى • واذا
 نظرت الى أى عمل أقوم به وجدت انه شئ حقيقى ، وكل ما هو
 حقيقى يجب أن أكون عنه رأيا ، لا أن يقوم فرد آخر بتكوين
 هذا الرأى لى - هذا اذا ما اردت أن أكون انسانا له اهدافه التى
 يسعى الى تحقيقها •

ان الخبرة تتيح لنا اهدافا مشتركة من الرغبة ؛ بيد أن الارادة
 التى تحدد هذه الاهداف المشتركة هى ارادة مختلفة وليست
 مجرد استعارة بعثة ، فارادة الجميع هى سلام دولى • الا ان هذه
 الوحدة فى الهدف ليست فى الارادة ولكن فى تمازج الارادات
 المختلفة لتحقيق هدف مشترك •

ويجب علينا أن نذكر أنه لا يمكن - فى أى مجتمع - مزج
 أهداف الارادات لتكون وحدة واحدة • وانى لا أرى أى معنى
 فى ان أهداف التقدمين والماسونيين المتناقضة قد تندمج معا
 الى أن تصبح هدفا واحدا • ان كلا منهما يرى بمنظاره النواحي
 الخيرة ، كما أن كلا منهما ينظر الى ما يحققه غيره باعتبارها

تدميرا لما يحققه الآخرون • ولهذا لا توجد ارادة مشتركة في المجتمع الا اذا كنا نعنى بذلك فكرة مبهة لا تعنى شيئا بالنسبة للفلسفة السياسية • وكل منا يريد الخير لنفسه كما يتصوره • وكل منا يرى الخير مستمدا من الفرد وخبرته التي لا يستطيع أى فرد آخر أن ينفذ إليها • ويعتبر ارتباطنا مع الآخرين ارتباطا جزئيا ولكنه متشعب • وما الخبرات التي نر بها للوصول الى هدف مشترك الا ناحية جزئية • ولا يطرأ علينا أى تغيير عندما تنضم الى الآخرين لتحقيق هدف مشترك نرمى اليه •

وتعتبر العزلة التامة لشخصية الفرد الاساس الذى منه تبدأ نظرية السياسة •

ولا أقبل الفكرة التي تقول بأن عمل الدولة ما هو الا اساس ارادة المجتمع الحققة ، فلست أرى ان الحياة الاجتماعية وليدة عقل واحد ينظم نشاطه بعملية منطقية • ويبدو لى أن « عقل المجتمع » مجاز لوصف عمل من الاعمال نقره بعد ترجمته الى الحقائق • وليست هناك مبادئ ارشادية فى الحياة الاجتماعية تنبعث من تفاعل مكوناتها الاساسية • ان هذه المبادئ تنبعث عن طريق ارادة عقول الافراد • وما الدولة الا نظام متشابك من الاحكام والراعايا يسعى — عن طريق منح السلطة للحكام — الى ايجاد تناسق فعال للنشاط الاجتماعى • بيد أنه لا يمكن لاي فرد درس

التاريخ دراسة دقيقة أن يقول أن خبرة الدولة تشير الى تجسيم دائم للخير الأساسى من أجل الدولة • وما من شك أن حكمانا يهدفون الى تحقيق الخير «كما يرونه» • ولكن ليس من الضروري أن ننظر الى الخير بنفس النظرة التى نظروا اليه بها • بل ربما نحس أن الحياة لن تطاق اذا سادت آراؤهم • ومجمل القول أن وحدة الدولة ليست كافية • ولا يكون الخير «خيرا» لمجرد إعتقادهم بهذا •

وربما يصاب الرجل المثالى بالدهشة لانه لا يتناول تاريخ الدولة ولكنه يعالج موضوع الدولة على حالتها هذه • فهو يهتم بسؤال « مجرد » لا بالانحرافات التى تحيد عن المثل الاعلى • ولكن يجب أن تتناول موضوع الدولة التى نعرفها والدول التى يحكمها ويدبر شؤونها بشر مثلنا • كما يجب دراسة السياسة التى يعلنونها وتمحيصها • أما النتيجة التى تتمخض عن الحكم والتقدير ، فهى تفسر خبرة ليست مماثلة لنتيجتها ، كما أنى لأومن بأن أية نظرية تطابق حقائق التاريخ التى تقول بأن هذه السياسة ستكون هى السياسة الصحيحة وان الحرية يمكن بلوغها بالمطالبة بها • ولا أعتقد أن الفرد الذى ينسب الى الهيجونوت (البروتستانت فى فرنسا) عام ١٦٨٥ قد صار أكثر حرية لمجرد موافقته — رغما عن ضميره — على مبدأ الرفض • كما أنى لا أومن بأن لوثر كان

سيتمتع بحرية أكثر اذا كان قد قبل مبادئ روما وتخلّى عن احتجاجه • وما الانسان الا واحد من بين كثيرين يرفضون رفضا باتا التقليل من شأن الوحدة • كما أنه ليس في الامكان التقرب من عزله ووحدته • وهو لا يستطيع أن يتخلّى عن النتائج التي تسفر عن العزلة ، وهى أن خبرته تعتبر ناحية خاصة كما أن ارادته تتكون من الخبرة الشخصية فاذا قدمها للآخرين فمعنى ذلك أنه يتخلّى عن شخصيته ، واذا شكلت ارادته حسب ارادة الآخرين ، فمعنى ذلك أنه لا يعتبر سيّد نفسه — ولا يمكننى الايمان بأن الفرد الذى لم يعد سيّد نفسه سيتمتع بالحريّة •

- ٢ -

لنحاول أن نرسم صورة وضع الفرد في مجتمع كمجتمعنا . فهو يجد نفسه وقد تورط في علاقات متشابكة عليه أن يستخلص من بينها نمطا من السلوك ليحقق سعادته ، وهناك أسرته ، وأصدقائه ، والكنيسة التي ينتمى إليها ، وتقابته ، كما أن هناك الدولة . ومن المحتمل أن يتصل من هذه العلاقات فيما خلا علاقته بالدولة . ويستطيع الانسان أن يبعد نفسه عن أسرته ، وعن أصدقائه ، وربما رفض الانضمام الى عضوية الكنيسة أو أى هيئة مهنية ، ولكنه لا يستطيع تجنب الدولة ، فهو يواجهها في أى مكان تشله مجبوعة من الاشخاص يقومون باصدار الاوامر . ويندمج هذا الفرد في مشكلة تقرير ما اذا كان سيوافق على هذه الاوامر أو يرفضها . وأريد أن أوضح هذه النقطة .

ان كل أمر من هذه الاوامر يقوم باصداره شخص أو عدة أشخاص ، لينفذه شخص آخر أو أشخاص آخرون . فاذا ذكرنا في مثل هذه العلاقات المتشابكة أن الفرد يتسع بالحرية - فماذا نعى بذلك ؟ نحن نعلم أنه اذا قامت الكنيسة التي ينتمى إليها

باصدار قرار لم يرق له - على سبيل المثال - ففى استطاعته حينئذ أن يتركها . وكذلك الحال بالنسبة لجميع الهيئات الاخرى باستثناء الدولة ، فاذا راوغ فى تنفيذ قراراتها فانها تقوم باجباره على اطاعة هذه القرارات والاذعان لها . فهى تقوم بسن القوانين، ولذلك فان العضو فى الدولة يجبر من الناحية القانونية على أن يطيع القانون .

ولكنه لا يتمتع بالحرية لمجرد اطاعته للقانون . وتتوقف حريته فيما يتعلق بالقانون على ما يتركه أى قرار من أثر على الخبرة التى يمر بها . فهو يسعى الى تحقيق السعادة ، واذا ذاك تبدو بعض القرارات وكأنها هجوم شنيع يستهدف هذه السعادة التى يشدها . وربما يكون على صواب أو خطأ فى هذا التفكير . وحقيقة الامر أنه لا يملك الا أن يسير وحيدا بقيمه الادبية . فالحرية مكفولة فى الدولة حيث يوقن الفرد أن القرارات التى تتخذها السلطة العليا لا تتعرض فيها شخصيته لأى خطر كان . وعلى ذلك فان شروط الحرية هى تلك الشروط التى تؤكد انعدام وجود هذا الخطر أو هذا الغزو . وأما المواطن الذى يتطلع الى الحرية ، فتتاح له هذه الشروط التى تعتبر بمثابة ضمان يحقق له السير قدما فى طريق سعادته كما يراها ، لا تعوقه فيه عائقة . ولكن لن تبلغ هذه الشروط أو تلك الضمانات حد الكمال ، كما

أنها لن تكون كل شيء تتوقف عليه السعادة • ونرى مثلاً أن الدولة قد تتيح لى الحق فى أن اقترن بالمرأة التى أحبها ، ولا يمكن أن نقول ان على هذه المرأة أن تقترن بى بمجرد رغبتى أنا فى الاقتران بها • أما الحرية التى تكفلها الدولة لى فى انعدام وجود أى حائل فى طريق زواجى اذا وافقت على ذلك •

من هذه الزاوية ، نجد أن الحرية ربما تتحلل الى نظام من الحريات الاخرى • وهناك ميادين للسلوك يسمح لى - داخل نطاقها - بالقيام بما أشاء لأكون حراً • فاذا حرمت من ذلك فمعناه أنى حرمت من الحرية •

والشيء الذى نحتاج الى معرفته هو : أولاً - ما هى ميادين السلوك هذه ؟ وثانياً - ما هو الواجب الملقى على عاتقى كمواطن عندما يحال بينى وبين القيام بما أشاء ؟ وطبيعى أنه من المستحيل أن نبالغ فى حدة هذه الصعوبة • ان المشكلة تنحصر فى معرفة الوقت الذى يجب أن يعقد الفرد فيه عزمه على خرق القانون أو عدم الازعان له • ولقد أجيب على هذا بداهة عن طريق تعريف الحرية بأنها طاعة القانون • ولكن يجب علينا - وقد نبذنا هذه الفكرة - أن نعترف بأنه سيوجد من حين لآخر « خروج على الطاعة » ولذلك ما يبرره •

ويجب علينا أن نكشف عن مبادئ هذه المبررات ••

لقد ذكرت أن الحرية ربما قد تحللت الى نظام من الحريات ، ومن هذه الزاوية يمكن القول أن المنظمة الاجتماعية تهدف الى اتاحة هذا النظام . ولكن كيف تستطيع الدولة التي تتعهد بالقيام بوظيفة التناسق الاسمى أن تحقق هذا العمل ؟ كيف تستطيع أن تضمن لى هذه الظروف التى تتيح لى ممارسة نشاطى حتى لأعانى من الفشل والمرارة أثناء بحثى عن السعادة ؟

هناك اجابات عديدة عن هذا السؤال . وتعتبر بعض هذه الاجابات على جانب كبير من الاهمية . وأود أن أضع على بساط البحث اجابة أو اثنتين للنظر فيهما لاهميتهما فى حد ذاتهما من جهة ، ولاننى - من جهة أخرى - أريد أن أستنتج أن الترتيبات الآلية وحدها لن تكفل الحرية للمواطن على الدوام .

وسأحاول أن أستنتج أكثر من ذلك أنه مهما تكن أشكال المنظمة الاجتماعية ، فإن الحرية ما هى الا تعبير عن نواخ دقيقة جدا عند الافراد ، أى أننا نجد - فى الاشياء ذات المعنى - فرصة المبادأة المستمرة ، والمعلومات التى بها نستطيع أن نخبر أنفسنا ، وطريقة التفكير أو العمل الذى نختلف به عن جيراننا دون تعريض سعادتنا للخطر ، ولن نكون أحرارا اذا لم نكيف السلوك الذى تتبعه بحيث يتمشى مع شخصيتنا دون التعرض للعقوبات الاجتماعية . وتعتبر الحرية - اذن - مسألة تتعلق بالقانون كما

أنها تتعلق بأداب المجتمع خارج النطاق الذى يؤدى القانون عمله
فى محيطه .

ان الديمقراطية ليست أحيانا ضمانا للحرية ، وتدفعنا هذه
المسألة الى التساؤل عما اذا كانت الحرية فى الدولة الحديثة يمكن
أن تحميها العقوبات الداخلية . ويتضح أنه يجب ألا نفكر فى
الحرية على أنها تشتمل فحسب على الفرد وقد عقد عزمه على
الوقوف فى وجه الجباعة ، فهي تتضمن أيضا حرية مجموعة من
المجموعات (حرية الجنس والعبادة .. الخ) حين تقف هذه
المجموعة فى وجه المجتمع والدولة وهي تتضمن أيضا العلاقة بين
دولة وأخرى . والرجل الانجليزى لن يعتبر نفسه حرا اذا ما أحس
أن دولة أخرى تحدد له مفهوم حياته الخاصة . أما الفرنسى فقد
أحس بالمرارة حين احتل النازيون أرضه ، ولا يحتمل أن يفصل
جيلنا الحاضر أهمية هذه المشكلة .

ما هى الحدود الواجب فرضها على طائفة قومية تطالب
بالحرية ؟ ..

- ٣ -

يخيل الى أن كل من يفكر في علاقة الحرية بـ مؤسسات الدولة
سيجد أنه من العسير عليه أن ينكر الحقيقة التي تقول : لا وجود
للحرية بدون الديمقراطية • وليس هذا بالمنهج العصري الذي يلاقى
شعبية كبرى • لقد تعود الناس على مهاجمة المثل الديمقراطية •
والذين يهاجمونها يتسترون وراء قناع الدفاع عنها • وهم
حريصون على القول بأن المثل الديمقراطية هي مثل غفى عليها
الزمن • ولكن • • لنقف لحظة لنفكر في مدلولات الديمقراطية •

ان الديمقراطية تعنى وجود حكومة تتيح للأفراد فرصة
اختيار نوع هذه الحكومة التي سيعيشون في ظلها • وفي ظل
الديموقراطية نرى أن القوانين التي تصدرها الحكومة ملزمة
للجميع دون تمييز ، ولا اعتقد أن مجرد وجود الرجل العادى في
احدى الديمقراطيات يجعله سعيدا ، ولست أتصور كيف لا يحس
هذا الرجل بخيبة أمل مستمرة اذا لم يسهم في وضع شكل الحكومة
التي سيعيش في ظلها • ذلك لأنه اذا لم يسهم في تشكيل حكومته
واذا لم يستطع أن يصبح بنفسه حاكما من حكام هذه الدولة (اذا

وقع عليه اختيار أصدقائه) . فانه قد حرم بذلك من العوامل التى تؤكد له أن تجربته لها أهميتها . والذى يطالع تاريخ إنجلترا قبل اتاحة الحقوق المدنية للعامل يكتشف أن الحق المدنى — مهما بلغ من الضآلة — فانه يضمن لنا اهتمام الحكومة بالمظالم . ان الحقوق المدنية اذن لازمة لضمان الحرية ، والمواطن المحروم من هذه الحقوق المدنية ليس حرا . انه لا يتمتع بالحرية لسبب بسيط وهو أن حكاه دولته لن يعتبروا ارادته شيئا له أهميته فى مجال التخطيط السياسى . لا شك أنهم سيقدمون له بعض الخدمات غير أنها ليست من نوع الخدمات التى يراها هو ضرورة من الضروريات بالنسبة له . لقد حدثت مثل هذه المأساة حين واجه البرلمان — منذ مائة عام — مشكلة أزمة السكان فى المدن بأن شيد مزيدا من الكنائس تمجيدا للرب . ومهما قيل فى مجال التعريض بالنظام الديموقراطى لدولة من الدول فليست أشك فى أن هذا النظام فرض على الحكومة الاهتمام بشاكل الرجل العادى بطريقة يستحيل وجودها فى ظل نظام آخر .

ولكى يكون الشعب حرا يجب أن يكون فى مقدوره اختيار حكامه فى فترات تحدد لذلك ، فهذه هى الوسيلة الوحيدة التى تضمن للشعب اهتمام الحكام باحتياجاته .

وقد أثبت التاريخ أن النظام الملكى والنظام الارستقراطى

يعتمدان على ما يعتقدان أنه حق لهما في البقاء في الحكم حتى دون الاهتمام بمصالح أفراد الشعب ، ولذلك كانا يهملان هذه المصالح ولا يهتمان الا برغبات من يرون فيهم صلاحية يعتمد عليها لبقائهم في السلطة .

وهكذا أيضا عهدنا أن الاستعمار يتبع سياسة الاهتمام بمصالح الاعوان دون مصالح كافة الشعب والسلطة المطلقة تجعل من الرجال مجرد وسائل ، بدلا من أن يكونوا غاية في حد ذاتها . ان الحكومة الديمقراطية المسؤولة تعيش دائما في ظل هزيمة مرتقبة ، وهذا يضطرها (أى الحكومة الديمقراطية) الى الاهتمام بمطالب هؤلاء الذين تقع على عاتقها مسؤولية رعايتهم .

هذا مبدأ عام أوضحناه بكل شجاعة ، غير أنه لا يصور مضمونه تصويرا ملائما . لقد دل تاريخ المعارك التي دارت من أجل إتاحة الحرية للشعب على أن هناك نوعا من الحكام لا بد من وجوده لضمان هذه الحرية . ويخيل الى أنه من اليسير علينا أن نقول أن المواطن لا يتمتع بحريته على الإطلاق ما لم يضمن لنفسه حقوقا معينة وهى حقوق لا تجرؤ الحكومة على التفكير في هدمها ، وما لم يكن هناك فصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية لكي نضمن احترام هذه الحقوق وصيانتها .

ولابدأ بثانئ هذه المبادئ أولا :

يقوم المواطنون فى دولة من الدول باختيار الافراد الذين سيضعون القوانين التى يعيش المواطنون فى ظلها ، ويجب أن تكون هذه القوانين ملزمة لجميع الافراد على قدم المساواة ، دون مرضاة لفرد وتخويف لآخر • ومعنى هذا أن على أن أعيش فى أمان وأنا أحس أن هذه القوانين لن تطبق على بطريقة تختلف عن طريقة تطبيقها على أناس آخرين • ومن الواضح أننا نحتاج فى عصرنا الحاضر الى جيش من الموظفين المدنيين الذين يعملون فى ميدان القانون حتى يتسنى لنا تطبيق هذا القانون فى سبل الحياة المختلفة • ومن المشاكل الكبرى التى تواجهنا فى هذا العصر أن شرعية هؤلاء الموظفين تتعرض للشك فى بعض الاحايين • لقد نادت المجتمعات الانجلوسكسونية بوجوب قيام هيئة خاصة من المسؤولين لتفسير القانون — هذه الهيئة تتألف من القضاة وعلى القضاة أن يحكموا — دون تحيز — بين الحكومة والمواطنين • وأعتقد أن هذه النزعة لازمة للحرية الى أقصى درجة • وقبل هذه النزعة يتضمن عدة اعتبارات علينا أن ندرسها بالتفصيل •

تتلخص مهمة المشرع فى تفسير القانون تفسيراً موضوعياً ، ليفصل فى الامور القائمة بين الحكومة والمواطنين ، أو بين طبقات المواطنين التى تتشابه الواحدة منها مع الاخرى • ويجب على

القاضي أن يتأكد من أنه يتمتع باستقلاله دون حدوث ما يعكر عليه أمنه • يجب ألا يلحق الضرر ذلك القاضي أو يلحق بمكاته لقاء تعبيره عن رأيه • ويجب ألا يكون في مقدور الحكومة إصدار الاوامر للآخرين لحرمانه من سلطته التي تجعله يقوم بتطبيق القانون على خير وجه • واعتقد أن هذا يجعلنا ننادي بضرورة تعيين القضاة في فترات مشبعة بروح النية الحسنة • وقد يكون هناك — بالطبع — أعمار محدودة تنتهي عندها مدة الخدمة في السلك القضائي — وبصرف النظر عن هذه الناحية يجب ألا يكون هناك ما يحول بين القاضي وبين منصبه اللهم الا الفساد أو العجز الجسماني • لهذا أرى أن النظام القضائي الذي يعتمد على الانتخابات الشعبية لا يضمن لنا قضاة أكفاء • ويزداد الامر سوءا اذا ما اضطررنا الظروف الى إعادة انتخاب قاض •

ان استقلال القاضي ليس مجرد اجراء آلى ، بل هو يحصل أيضا طابعا نفسانيا • ولن يستطيع أحد القضاة أن يتمتع باستقلاله وتحرره الفكري اذا ما كان بقاءه في منصبه يتوقف على مشيئة الهيئة التنفيذية ، أو اذا ما تطلع الى منصب سياسي كصدر يتيح له التألق في المستقبل •

من هذا أرى أن علينا أن ننظم وسائل الترقيّة في السلك القضائي بطريقة تحول بين السلطة التنفيذية وبين اختيار رجال

تتفق آراؤهم مع مشارب هذه السلطة التنفيذية ، وعلاوة على ذلك يجب أن تتأكد من أن التعيين في السلك القضائي يعتبر آخر مرحلة في السلك السياسي . . . تلکم مشاكل فنية ممقدة ، لاأستطيع التعرض لها الآن . ويهمنى هنا أن أشير فقط الى أن مشكلة الاستقلال التى أثرت اليها يجب أن تواجه بصراحة ، وشجاعة.

غير أن سلطة القاضى — كضمان لحريتنا — تتعرض للخطر في دولتنا الحديثة . ويتمثل هذا الخطر في أن تشريعنا الحديث من الضخامة والاتساع بحيث يتعذر على جمعية من الجمعيات أن تدرسه بالتفصيل ، فليس لديها الوقت الكافى لتقوم بذلك .

وقد جرى العرف — فى عصرنا هذا — على الموافقة على القرارات التى تحمل طابع السلطة العامة ، وترك التفاصيل للفرع المختص ليقوم بسد الفراغ بحصافته . يجب على الدولة أن تؤدى واجباتها ويجب عليها أن تقوم بتطوير الهيئات التى يتطلبها العمل الواجب انجازه .

اننا قد نسلم باحتياج الدولة الى قانون ادارى يتناول — على سبيل المثال — مسألة تحديد أسعار المرافق العامة ، وينظر فى قضايا تعويض العمال ، وفى المسائل المتعلقة بالصحة العامة . والآراء التى تدلى بها هيئة من الخبراء فى فرع عام تضارع فى مشروعيتها آراء هيئة قضائية . غير أننا نريد أن نتأكد من أن الخير — حين يصل

الى قراره - يكون قد سبق له دراسة جميع الدلائل والبراهين المتعلقة بالموضوع ، وأن أطراف النزاع - الذين يؤثر عليهم قراره - قد قالوا ما يجول بخاطرهم ، ودافعوا عن قضاياهم .
ويبدو أن هذا يقتضى تنظيم اجراءات تسير عليها المحاكم الادارية، وتهتم هذه الاجراءات بالدروس التى تمخضت عن اجراءات المحاكم العادية ، كما تهتم بتاريخ قانون البراهين ، كما تقتضى أيضا نداءات توجهها المحاكم الادارية الى المحكمة الادارية العليا فيما يتعلق بالمسائل التى يؤدى فيها اهمال الاجراءات السليمة الى اهمال القضية .

وهناك ضمان آخر له أهميته . انا غالبا ما تتفق - فى الامور القانونية العادية - على أن رأى القاضى الواحد يجب ألا يكون نهائيا ، سواء فى القضايا الجنائية أو المدنية ، وأحب أن أرى ذلك الاتفاق الذى يشتمل على القانون الادارى بحيث تجد المحكمة الادارية وقد أصدرت قرارها ، أحب أن ترجع الى محكمة ادارية عليا مكونة ، لا من موظفين حكوميين فقط ، ، وانما من رجال مروا بخبرات عديدة فى هذه الامور ، ليعهد اليهم تسوية أى نزاع قائم . ويجب أن نتذكر أنه بالرغم من أهمية الادارة الطيبة فى النواحي العامة فان ما يبدو بالامر الادارى العادى ربما يتعلق بالمواطنين الذين حرموا من الحرية . وما من شك أن مثالا كطرد

أوبريان يجعل الانسان يرى مدى حقيقة التهديد الذى تتعرض له الحرية العامة اذا سار التشريع الادارى دون ادخال الناحية القضائية فى الاعتبار فى كل مرحلة من مراحل اضطراره .

والمشكلة لا تنتهى عند هذا الحد فهناك جانبان للعمل الادارى حيث أن سلطة الدولة المطلقة ما هى الا تهديد ضمنى للحرية . وتعتبر الدولة بمفهومها الحديث دولة ذات سيادة . أما الحق فى مقاضاة الدولة فيعد ناحية أساسية للحرية ، فالدولة الحديثة ما هى الا منظمة عامة . وكأى هيئة أخرى تجدها تؤدى عملها عن طريق موظفيها الذين يتخذون القرارات باسمها ، ولا أرى السبب فى عدم مسئوليتها عن الاخطاء التى يرتكبها عملاؤها .

وتذهب مطالب الحرية الى أبعد من ذلك بكثير . ولقد هيمنت على مصالح الدولة أنماط من السلطة الاختيارية وهى تعرض للاخطار - اذا لم تمارس بدقة . مثال ذلك سلطة مدير ادارة البريد بالولايات المتحدة ، ووزير الداخلية فى إنجلترا ، ولا سيما بالنسبة للطلبات التى تقدم للتجنس بالجنسية البريطانية . والامر الذى يضايقنى هو عدم ابداء الاسباب لطالب الجنسية اذا رفض طلبه . وما من شك فى أنه يحرم من امتيازات خاصة ، ربما تكون حيوية بالنسبة له ولاسرتة ، مع أن الاسباب ربما لا يكون لها أساس من الصحة . وتعتبر سلطة الوزير الاقتصادية سلطة كبيرة،

اذ ربما يضع ارادته محل ارادة السلطة التشريعية . لا يجب أن يحرم انسان بسبب اتهامات لا تتاح له الفرصة لدحضها .

وبالتالى فانى أوافق على تلك الفكرة التقليدية التى تسادى بوجود فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية . فلابد من الحق فى تحديد شرعية القرار الذى تتخذه الهيئة التنفيذية ، لان ذلك هو الاساس الطبيعى للحرية . وبالرغم من ذلك فانى لاأعتقد أن فصل السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية يعتبر أمرا ضروريا أو مرغوبا فيه . أما أصل هذه الفكرة فيرجع الى سوء تفسير الدستور البريطانى الذى قام به موتسكيو . ويرجع هذا بدوره الى سوء تطبيق بعض الاقوال . وترجع الحقيقة الى أنه يسفر عن هذا الفصل تفتت المسؤولية تفتتا تاما غير مرغوب فيه . وان النظام البريطانى — حيث تعتبر الهيئة التنفيذية كلجنة للهيئة التشريعية تكون مشروعاتها عرضة للموافقة أو الرفض — له ميزة واضحة لاطهار أين تكمن مسؤولية العمل لهيئة المنتخبين ، وعندما تكتشف بعض الاخطاء أو يوجد أى نوع من أنواع الفساد يعرف أصحابها فوراً . ولكن لا يوجد مثل هذا النظام فى أمريكا .

ولا يعتبر رئيس الجمهورية سيد الهيئة التشريعية أو موظفا فيها . ونجد أن النظام الثانى يقوم بعمل مشروعاته وكلما اختلفت وجهة نظره أو لون الحزب ظهر اتجاه دائم لعرقلة ادارته . فكل

منهما يقوم بالقاء اللوم على الآخر للفشل الذى منى به • ولم تظهر أية سياسة واضحة لتقوم هيئة المنتخبين بتكوين حكم واضح المعالم • فالاستقلال يسعى الى توليد العداء الذى يحاول بدوره خلق الفوضى والاضطراب ويعنى مثل هذا الفصل تكوين هيئة شبه تنفيذية منفصلة فى الهيئة التشريعية لها ميزة واضحة — وغالبا ما تكون معادية — لما يتميز به الرئيس ، ويبدو لى أن النظام البريطانى أكثر اقناعا حيث نجد أن الهيئة التشريعية ربما تقضى على الهيئة التنفيذية فى أية لحظة وذلك كعقوبة على خطأ ارتكبهته وحيث نجد دائما امكانية الاتصال المباشر للشعب للوصول الى الاحكام الخاصة بخلاف ما •

- ٤ -

تعتبر وثيقة الحقوق نظاما دستوريا آخر لحماية الحرية • اذ ينظر الى بعض المبادئ على أنها نواحي مقدسة • ولقد أدمجت في وثيقة لا يمكن للهيئة التشريعية أو التنفيذية — من الناحية الدستورية — انتهاكها الا عن طريق اجراء خاص من الصعب اتخاذه • أما التعديل الاول في الدستور الامريكى مثلا فينص على أن الكونجرس لن يتخذ أى قانون يقلل فيه من حرية الكلام ، كما أن أى قرار يمس هذه الناحية سيقاوم بشدة أمام المحكمة العليا ، كما أنه لا يجب مهاجمة التعديل الا عن طريق تغيير دستورى يطرأ على أمريكا •

ولقد أقنعتنى سنوات اقامتى في الولايات المتحدة أن هناك قيمة حقيقية في وثائق الحقوق التى من السهل — بل من الخطأ — التقليل من أهميتها • أما تسليمنا بأن الشعب قد ألم بأهداف هذه الحقوق فانها ستلفت بذلك أنظارهم الى ضرورة التيقظ والحذر بالنسبة للأمور الاساسية كما يقول كرومويل • ولا شك أن وثائق الحقوق بمثابة رادع يحول دون تطرف الحكومات الحاضرة، فهى

تحذرنا من أن بعض القوى الشعبية في حاجة الى من يحارب من أجلها ، ومن سيحارب من أجلها مرة أخرى ، وهي تهيب بالناس أن يكونوا على حذر ، وهي بمثابة مركز تجمع لهؤلاء الذين يتحمسون لمثل الحرية العليا ويخيل الى أن وجود التعديل الاول في أمريكا قد لم شعث عدد كبير من المواطنين هرعوا ليدافعوا عن حرية التعبير عن الرأي • ان وثائق الحقوق اذن بمثابة تقديس لدعائم الحرية وهي بذلك تغرى الناس بالتعبد في هذا الهيكل الذي ربما لم يلتفتوا اليه من قبل ولم يحسوا بوجوده •

كل هذا صحيح ، كما أعتقد • غير أن هذا لا يعنى أن وثيقة الحقوق هي ضمان تلقائي للحرية • ذلك لان المشرع هو الذى يقوم بقياس العلاقة بين التشريع وبين مضمونه • والافراد بشرعلى كل حال ، ومن المحتمل أن تطيح بهم أعاصير العواصف الشعبية الجامحة •

ان التعديل الاول للدستور الأمريكى يضمن حرية التعبير عن الرأي كما يضمن وجود الاجتماعات السلمية والتعديل الرابع يضمن للمواطن الأمريكى عدم تفتيش منزله الا بناء على تفويض يتعلق بقضية ما •

أما التعديل الثامن فيحمى المواطن من دفع الكفالة الباهظة • غير أنكم ستذكرون كيف أن السلطة التنفيذية أضاعت كل هذه

التعديلات سدى فى اسبوع جامع من أسمايع عام ١٩١١ •
 وستذكرون أيضا كيف أن التعديل الخامس عشر — الخاص باتاحة
 الحرية السياسية للمواطنين الملونين فى الجنوب لم يطبق بطريقة
 ايجابية من قبل السلطة التنفيذية أو المحاكم القضائية •

والحقيقة أن وثائق الحقوق تعتمد فى تنفيذها على تصميم
 المواطنين واصرارهم على صيانتها • ان وثائق الحقوق ذات سطوة
 تماثل سطوة الادارة الشعبية التى تتوق للحرية لا أكثر ولا أقل •

انتى لا أومن بأن الاجراءات الدستورية وحدها — مهما
 بلغت من ضخامة — ستحمى الحرية من غائلة الهزيمة ، فالاجراءات
 الدستورية تحقق الهدف المنشود منها طالما صمم الشعب على
 ذلك ، فاذا لم يصمم فانها ستصبح عديمة الجدوى • وان قيمتها
 لتتمثل فى أنها توقظ — فى بعضنا على الاقل — غيرة تعودنا عليها •
 ولكى تبقى هذه الاجراءات الدستورية حية ناشطة يجب أن نبذل
 جهودا هادفة واعية • وليس هذا بالامر الهين ، خاصة اذا ما أدى
 هذا الى نشوب صراع بين أهدافنا وأهداف أخرى مرغوبة • ليس
 هناك من هم أكثر من الهيئة القضائية توازنا فى التفكير • غير أنك
 اذا ما تحققت فى تعليقات القضاة الخاصة بقضايا تثير أحاسيسهم
 الدفينة سترى كيف أنهم مضطرون الى بذل جهود غنية ليظهروا

بمظهر التسامحين اذا ءوجهات النظر المتعارضة مع تلك الاحاسيس
الدفينة ؄ وهم لا ينجحون فى ذلك دائما ء

نستنبط من هذا كله أن مجتمعنا لن يسمح لاجهزة الدولة
بخدمة قضية الحرية ما لم نوافق على الاهداف التى تتجه اليها
هذه الحرية ء وفى فترات الازمات حين نجد أن الخطر الساحق
يتهدد كل عزيز لدينا سنجد اننا لا نستطيع مقاومة الرغبة فى خلع
رداء التسامح ء فهذه العادات تتحدر اليها من ميراثنا الاجتماعى؄
وهى جزء من اجراء يجب أن نتعلم قيمته من جديد اذا ما أردنا
الاحتفاظ به ء هذا كله يفسر لنا تلك الحكمة التى تقول ان اليقظة
والانتباه الدائمين يضطراتنا — فى كل عصر — الى أن ندافع من
جديد عن قضية الحرية ؄ اذا ما أردنا للحرية أن تدوم ء

- ٥ -

قبل أن أنتقل الى نقطة أخرى في الموضوع ، أريد أن أناقش جانباً عاماً من جوانب المظاهر السياسية للحرية • لقد سبق لى أن قلت أن مقاومة الاستبداد أمر لازم لتحقيق الحرية ، ذلك لأن القوة الاستبدادية تحتاج دائماً الى توسيع دائرة نفوذها • هل هناك نظام خاص يضمن للناس الطريقة التي تساهم في مقاومة هذا النفوذ ؟ هل هناك طريقة نستطيع بها أن نجعل المواطن العادى - فى الدولة الحديثة - يقتنع بأن من صالحه أن يقاوم هؤلاء الذين يعتدون على حقوقه ؟ وهل نستطيع بعد هذا أن نقول أن هذا الاتجاه قد يعود بالنفع - فى النهاية - على المجتمع بأكمله ؟

ان الاجابة عن هذه الاسئلة هى : نعم • بل وائى لانتجاس فى مجال التعميمات لاقول أنه كلما كان توزيع السلطة على نطاق واسع فى احدى الدول ، تضاعف طابع اللامركزية فيها ، ومن المحتمل حينذاك أن يزداد تحمس المواطنين للحرية • ان هذه القضية بالطبع عريضة الملامح • فهى تنادى بأن التجربة التاريخية قد دلت على أن الحكومة الصالحة لا تعتبر فى النهاية بديلاً للحكم

الذاتى من حيث الصلاح والكفاءة • وأعنى بهذا أن الاوامر التى تفرض على مجتمع من قبل السلطات — لفائدة هذا المجتمع — لا تؤدي الغرض المنشود منه ، وأجل من هذا أن تنبع هذه من داخل المجتمع نفسه ، وبطريقة طبيعية • ويخيل الى أن هذا ينطبق على الفرد كما ينطبق على المجتمع • ومن المحال تحقيق هذا المطمح بكل حذافيره ، ذلك لأنه سيجعل من التناسق الذى تنشده فى حياتنا الاجتماعية أمراً بعيد المنال • غير أننا كلما زدنا فهماً لهذا المطمح ، خدّم هذا مجتمعنا الذى نتمى اليه •

ولا أريد أن يفهم القارىء من هذا أتى أشير الى وجود مبدأ محدد يساعدنا على محور خط التقسيم الذى يميز بين ما هو فردى وما هو اجتماعى ، وبين ما يتصل بالجماعة ، وما يتصل بالدولة ، وبين مجال الحكومة المركزية ومجال الحكومة المحلية • ولا نستطيع أن نعالج هذه المشكلة الا عن طريق المنهج التجريبي، وهذا أمر يعرفه كل من حاول فهم تلك المحاولة الشهيرة التى بذلها جون ستيوارت مل ، وقائمة الاستثناءات التى أدت الى ظهور هذه المحاولة فى شكل غريب • وأعتقد أن غالبيتنا تستطيع وضع قائمة لمسائل حكومية يمكن الفصل فيها بين الموضوعات المركزية والموضوعات المحلية دون حدوث اختلاف لا مبرر له ، وعلىنا أن نقول بوجه عام ان السياسة الخارجية ، والدفاع ، والشئون

المالية ، والتنظيمات التجارية ، كانت داخل نطاق الموضوعات المركزية ، أما الموضوعات المحلية فكانت تشمل على سبيل المثال المكتبات العامة ، والحمامات ، والمغاسل ، والملاعب • وعلينا أن نوافق على أن الجريئة شيء يخص الدولة ، وأن الائتم أمر يخص الكنيسة • وعلينا أن نعترف بوجود وجود تنظيمات متناسقة خاصة بمسائل الزواج والطلاق ، على شرط أن يقرر الافراد بحرية - داخل نطاق هذه التنظيمات - ما اذا كانوا سيتزوجون أو يطلقون •

أعتقد أن هذه المسائل جد واضحة • غير أنني أريد لفت الانظار الى ما يأتي :

(ا) في حالة الوصول الى قرار يمس مسألة عامة ، يجب أن يساهم في وضع هذا القرار أكبر عدد ممكن من الاشخاص الذين يؤثر عليهم هذا القرار •

(ب) اذا ما ثار الرأي العام بعنف ضد قرار يرمى الى وضع قانون من القوانين في صيغة تنظيم حكومي ، فان القضية التي تناهض هذا القرار أقوى حجة من القضية التي تؤيده • ولتناقش كل نقطة على حدة •

ربما استطعت أن أعبر عن النقطة الاولى أحسن تعبير اذا ما قلت ان السلطة الخلاقة تحصل طابعا فدراليا في الغالب • والهدف

الذى تعمل السلطات من أجله هو ارضاء الرغبة الى أقصى حد . ولكى يتحقق هذا الهدف ، يهنا فى آخر الامر أن نلقى بالا الى رغبات هؤلاء الذين يؤثر عليهم القرار الذى تتخذه السلطات . وإذا لم تتخذ هذا الاجراء بقيت رغبات هؤلاء مجهولة . ان اشباع الرغبات الى أقصى الحدود معناه اجراء مشاورات الى أقصى الحدود . وكلما زادت مساهمة المواطن فى وضع القوانين التى يعيش فى ظلها ، مال الى اطاعتها دون الاحساس بوجود قيود تفيده . وليس هذا كل ما فى الامر . ان مجرد استشارته تجعله يشعر بأن الدولة تهتم به ، وسيشعر أنه ليس مجرد رجل يتلقى الاوامر ويطيعها ، وحينئذ يؤمن بأن الدولة وجدت لخدمته لا لخدمة وجودها فقط . وسيتحقق من أن احتياجاته ستجد صداها طالما أنه يساهم بأحكامه المدربة فى مجال التجربة التى تتمخض القوانين عنها . وسيشعر دائما بأن الدولة تستشيريه وأن عليه أن يكون رأيا فى المسائل العامة . وسيعلم كيف يكره الاوامر التى توجه اليه دون اعتبار لارادته ، وسيشعر بخيبة امل حين توضع القرارات بطريقة مجحفة ، دون محاولة لوضعها بناء على موافقة الذين يهمهم الامر . انه يتعلم كيف يكون يقظا ازاء مسالك السلطة . والذين يتعلمون كيف يكونون على حذر سيصبحون من دعاة الحرية ، فهم سيقاومون كل ما يعتبرونه اتقاصا من حقوقهم ، وسيهتم المسؤولون باحتجاجاتهم . والذين ينشطون

ويدافعون عن حقوقهم أقلية بلا شك ، غير أنهم يدفعون غالبية
الجموع الى التفكير في حقوقهم ، وفي حريتهم •

ولا يكفي أن ندعم مزيدا من العلاقات بين البرلمان وبين
السلطات الادارية ، فعلينا أن ندمج الاخيرة في الجمهور الذي
تخدمه • ولقد أوضحت في مكان آخر أهمية وجود لجنة
استشارية • فهي تعتبر بمثابة رادع يحول دون تسلط
الاستبداديين ، كما أنها تعتبر وسيلة للوصول الى قرارات تمثل
مصالح الناس أصدق تشيل •

غير أن هذا كله لا يكفي • فلن تكون هناك حرية في احدى
الدول ما دام هناك تركيز متطرف في مركز السلطة • ونحن في
حاجة الى سلطات واسعة بمنأى عن هذا المركز • فليست جميع
مشكلاتنا بالمشكلات المركزية • ونحن حين نعرض على الحكومة
المركزية مسائل تؤثر على جزء محدود في المجتمع ، فانما نحطم
في هذا الجزء بالذات احساسه بالمسئولية كما تقضى على ملكة
الابتكار وحسن التصرف • والادارة من الخارج لا تستطيع أن
تلم بجميع اتجاهات المنطقة الداخلية ، وهي أبعد ما تكون عن هذه
المنطقة الى حد انها لا تجذب الاهتمام •

وينطبق هذا القول على مظاهر أخرى في مجتمعنا • والذي
يعرف تاريخ الكنائس يرى أنه من الضروري ترك هذه الكنائس

لتعنى بنفسها بشؤونها الداخلية والخاصة ، وهيئات الأطباء
 والمحامين اقدر على رعاية مهامها الداخلية • غير أنه من الضروري
 أن نحول دون تفاقم هذه المظاهر خوفا من أن تصبح بمثابة
 احتكارات ولهذا يجب وضع اطار من المبادئ تعمل هذه
 الهيئات داخل نطاقه ، والاحتفاظ بحق مراجعتها من حين لآخر
 من قبل هيئات خارجية •

- ٦ -

يستخلص من هذا كله كلمات أقولها عن القانون • ان القانون بمثابة لوائح لاشباع الرغبات الانسانية • ويجب أن يعرف الناس ما يدور خلال مراحل وضع القانون حتى نضمن اشباع هذه الرغبات • والناس لن يطيعوا قانونا يتعارض مع ما يعتبرونه هاما أو أساسيا • وقد يكون اغتبارهم هذا محض خطأ ، غير أنهم يعتقدونه ، ولن يشعروا بأنهم احرار الا اذا تصرفوا وفقا لمعتقداتهم الاخلاقية الخاصة •

ان القانون ليس مجرد أمر ، انه مناشدة أو « نداء » انه محاولة لتجسيم تجربتي في القانون الذي تفرضه هذه التجربة • والطريقة المثلى لنجاح هذه المحاولة تتلخص في استشارتي ، فأنا أستطيع أن أتحدث عن تجربتي • ان القانون الناجح ينجح لان الفرد يربط بين هذا القانون وبين تجربته الخاصة ، فاذا لم يستطع ذلك أصبح القانون موضع شك •

ولنتطرق في تصوير هذا الرأي لنقول ان القانون يخرج الى

حيز الوجود عن طريق قبول الفرد له • ان السلطات — كما أرى — تمارس مهامها وهي على شفا الخطر • وهي لا تعيش عن طريق قدرتها على اصدار الاوامر وانما عن طريق نجاحها في الاقناع • والاقناع وليد الموافقة •

والفرد يتصرف — في المسائل العامة — على ضوء ضميره الخاص واني لاوافق على أن الضمير — بالنسبة لغالبيتنا — مرشد ضعيف ، وهو غبى ، وهو لا يعرف الا النزر اليسير من التراث الاجتماعي • غير أنه المرشد الوحيد الذي نملكه ، وحریتنا تتبع من التصرف في ظل مطالبه • وعلينا أن نبحت عن أنجح الوسائل لتدريبه وتويره • وعلينا أن نذكر أن المدنية شيء هش •

ان الحرية معناها أن ينصت الفرد الى ضميره ، وأن يكون قادرا على المقاومة بشجاعة تصون هذه الحرية • فأى نظام لن يكون خيرا مطلقا بكل تأكيد ، والثورة لم تكن دائما اجراء مخططا •

الفصل الثانى

حرية الفكر

لقد حاولت أن أبين أن النظم السياسية التى تقوم عليها الحرية لا تؤدى عملها تلقائيا مهما كانت أهميتها • فهى تعتمد على وجود عوامل تدفعها الى أداء عملها • وان يقينا من أن أى انتهاك للحرية سيقابل بمقاومة شديدة هى الضمان الحقيقى الذى لدينا • وأعنى بذلك أن هناك بعض الظلال من الفوضى التى تواجه الدولة دائما • وانى أحبذ هذه الفكرة لأن سر الحرية هو الشجاعة فى المقاومة •

وأهم ناحية فى هذا الشأن هى حرية الفكر • فالمواطن يبحث عن السعادة ، وتعتبر الدولة بالنسبة له مؤسسة لتيسير ايجاد الحرية له • فهو يقدرها على أساس قدرتها وامكانها للاستجابة الى الاحتياجات التى يشعر بها نتيجة التجارب التى يمر بها • وقد ذكرت من قبل أن هذه التجارب تعتبر تجارب خاصة به وحده • وطابعها الفردى هو الذى يميزها ، فاما أن تكون خاصة به أولا

تعتبر شيئاً • فإذا حلت محلها تجارب انسان آخر كان ذلك انتهاكا للحرية ، والمواطن ينتظر من الدولة أن تدخل في اعتبارها عند تحديد أية سياسة التجارب الفردية التى يسر بها والطريقة التى يعبر بها عنها •

ومن الجلى أنه اذا قدرت هذه التجارب فمعنى ذلك أن الفرد يستطيع الاعراب عنها، فتحويله الحق فى الجهر بها وطبعها وتجسيمها مع آخرين يعتبر عاملا أساسيا للحرية • ولكن اذا أجبر على الصمت وعدم القيام بأى نشاط لتنفيذها أصبح مخلوقا أصم أبكم • وعندئذ تهمل شخصيته عند رسم السياسة وتحديدها فبدون حرية التفكير والاجتماع يسلب الانسان وسيلة حماية نفسه فى التنظيم الاجتماعى • وربما قام بالتعبير الخاطيء أو الحديث السخيف أو الاجتماع بآخرين لأغراض لا تجيزها أغلبية الافراد • فإذا سلبته الحق فى القيام بمثل هذه الاعمال فمعنى ذلك أنك سلبته سعادته • وبالتالي يصبح آلة لاغراض أفراد آخرين • وهذا هو ما يؤدي الى انحراف السلطة • فعندما نحد من حرية التعبير نجد أننا نقيّد بل نمنع توجيه النقد للمؤسسات الاجتماعية • كما أن الآراء التى تكون محل الاعتبار هى الآراء التى تطابق ارادة المهيمنين على السلطة • ويعتبر الصمت دليلا على الموافقة كما أن القرارات التى تسجل علي أنها قانون لا تعكس احتياجات المجتمع ولكن تعكس

الاحتياجات القوية التى توحى بها السلطة : ونحن نعرف من السوابق التاريخية ان الطريق المؤدى الى الطغيان هو انتهاك الحرية وسلبها فى هذا الميدان .

وانى أحاول هنا التعرض للموضوع من ناحيتين : فساين أولاً : أن حرية الفكر والاجتماع — وهما متشابكتان — صالحة فى حد ذاتها ، وثانياً ان انكارها على الفرد يعنى الاحتفاظ بمصلحة خاصة هى فى العادة ناحية شريرة لا تتمكن من القيام فى جو من الحرية ، وسأشرح القيود التى يجب أن تفرض على هذا الحق والشروط التى يتطلبها هذا التقييد وسأثبت أن جميع القيود المفروضة على حرية التعبير (على أساس أنها تدفع الى التمرد والالحاد) لاتتمشى مع سلامة المجتمع ورخائه .

فمن السهل أن ننادى بدعوى أن حرية الفكر والتعبير صالحة فى حد ذاتها . فاذا كان عمل من يمارسون السلطة فى الدولة هو سد احتياجات من يحكمونهم ، فمن الواضح أنه يجب عليهم معرفة هذه الاحتياجات . وما من شك أنهم لا يستطيعون معرفتها ما لم تتمتع جبهة الافراد بالحرية فى التعبير عن التجارب التى يمر بها هؤلاء الافراد . فنحن نرى مثلاً ان الدولة لاتستطيع تحديد ساعات العمل اذا تمتع رجال الاعمال فقط بالحرية فى ابداء آرائهم حول النواحي الصناعية . كما اننا لانستطيع أن نطور

من قانون الطلاق اذا أعرب المتزوجون السعداء عن آرائهم حول هذا الموضوع . وعلى القانون أن يدخل في الاعتبار مجمل التجارب . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق اتاحة الفرصة لكل فرد لكى يعبر عما فى نفسه .

هذا ويبدى بعض الافراد استعدادهم للسواقفة على هذا الرأى عندما يكون فى النواحي العامة ، ويتراجع البعض الآخر عن هذا عندما يعرف كنه ما يتضمنه فهو لا يشير الى الحق فى تحسين النظام الاجتماعى الحالى فحسب ، بل يشير أيضا الى الحق فى التنديد به . وربما قال أحد الافراد ان النظام الديموقراطى لن يسود انجلترا أو أمريكا ما لم تنفذ المساواة فى الدخل ، وأن المساواة فى الدخل لا يمكن تنفيذها الا عن طريق القوة ، ومن ثم فان الطريق لتحقيق الديمقراطية الحققة هو طريق الثورة الدموية . وما من شك فى أن مثل هذه الآراء تعتبر آراء بغيضة . الا أنها تمثل عموميات تجربة أحس بها فرد من الافراد . وهى تشير الى احتياجات تهدف الى أن تشبع وأن الدولة لا تكسب شيئا من الحيلولة دون التعبير عنها .

والذى يحدث فى الواقع أنك لا تستطيع عن طريق الحظر أن تدفع الشيوعى الثائر أو الكاثوليكي المتحمس الى التخلي عن عقائده ، فالارهاب يجعل هذا الثائر المتحمس أكثر ايمانا بأن المجتمع الذى يعيش فيه مجتمع فاسد من أساسه ، كما يجعله أكثر

استعدادا للبحث عن وسيلة أخرى يعبر بها عن معتقداته • ان الارهاب لا يغير الآراء • فهو يدعمها ويثبتها كما يجعلها تستميل هؤلاء الذين كانوا لا يهتمون بها حين لم يكن هناك ارهاب • وقد حدث أن منعت مصلحة الجمارك الامريكية دخول كتاب «كانديد» لفولتير ، على أساس أن موضوع الكتاب موضوع بذيء ، غير أن هذا الاجراء أثار غريزة حب الاستطلاع في نفوس الآلاف الذين كان من المحتمل ألا يلقوا بالا الى هذا الكتاب • وفي عام ١٩٢٥ أدانت الحكومة البريطانية طائفة من الشيوعيين ، وقرأت الجماهير أنباء المحاكمات وتعليقات الصحف على نتائج المحاكمة ، واذ ذاك عرف جمهور كبير من القراء مبادئ الشيوعية • ولو لم تكن هذه الظروف لما اهتم هؤلاء القراء بالتعرف على طبيعة هذه المبادئ الشيوعية • ولا تستطيع الدولة أن تقمع حب الاستطلاع المتأصل في الانسان • ويشعر الفرد بلذة من طراز فريد أشبه ما تكون باحساس نفساني ناتج عن ندرة الشيء — ليعرف كل ما هو ممنوع • ولم يكتشف أحد بعد وسيلة للحظر تحول دون شيوع هذا المحظور في مجال أكبر •

غير أن هذا كله هو الخطوة الاولى نحو تحقيق حرية التعبير عن الرأي ، ولا بد أن تكون الحقيقة الجديدة في مبدأ الامر مفهوما يعيه فرد من الافراد قبل أن تصبح مفهوما مشاعا يتقاسمه

الجميع • ولن يكسب العالم شيئا اذا ما رفضت أن تفكر في رأى جديد ، فربما كان أبعد ما يكون عن الزيف • كما اننا لن نستطيع أن نتجح ونحن نختار ما نشاء من المحظورات • ولن نغالى اذا قلنا ان قائمة الآراء التى كانت محرمة فى الماضى قد تكون هى نفسها قائمة الآراء التى أصبحت اليوم شيئا معتادا • وأغلب الناس يعرفون أن يرون لم يستفد شيئا من وراء تعذيبه للمسيحيين • غير أن القول الذى يناهض موقفه انما يناهض أيضا موقفا مشابها وقفه أشخاص آخرون • فعلى أى أساس نستطيع القول ان اضطهاد الرأى سيفضى الى مكاسب فى المستقبل ؟

اذا ما كان الرأى المعتقد رأيا زائفا فان التجربة تدلنا على أن الايمان بزيفه مظهر زمنى فقط • واذا ما كان الرأى المعتقد يشتمل على جزء من الحقيقة فان التطاحن الفكرى الحر سيوضح لنا ما هو زائف وما هو حقيقى • وحينئذ يضطر هؤلاء الذين يعتقدون الرأى الزائف أن يدافعوا عن موقفهم على أسس منطقية ، فاذا كان الرأى المعتقد حقيقيا فان الحيلولة دون حرية التعبير عنه لن تؤدي الى مكاسب • وسواء أدار هذا الرأى حول العقارات أو الزواج أو الدين أو شؤون الدولة فان صحته تتطلب من الفرد أن يغير وجهة نظره كما تتطلب تغيير النظام الاجتماعى • والافكار الزائفة تحول دون الاكتشاف ، كما أنها تقلل الاحساس بالسعادة : ولا شك فى أن

هذه الآراء الزائفة تفيد فئة معينة تكسب من ورائها ، غير أن المجتمع بأكمله هو الذى يدفع الثمن .

وهناك أيضا هذا السؤال :

من هم الأشخاص الذين نثق بهم ونوكل اليهم مهمة اختيار ما يجب حظره ومنعه ؟

وما هى الصفات الواجب تحميم بها لكى يقوموا بواجبهم خير قيام ؟

وما هى الاختبارات الواجب أن نجربها لمعرفة الآراء التى يجب أن تسمع ؟

لايكفى أن يكون هناك مجرد تحمس لرفاهية المجتمع وخيره .
فهناك كثيرون ممن كانوا يتحلون بهذه الصفة وقاموا بدور الرقيب غير أنهم فشلوا فى مهمتهم .

هناك مستر جومستوك الذى نصب نفسه رقيبا وأدمج آراءه الاخلاقية الخاصة بمبادئ الاخلاق المتطرفة ، والذى يطلب من المواطن أن يتمشى مع مقياس جومستوك هو مفكر يتخبط فى الظلام .

ما هى الاختبارات الواجب تطبيقها اذن ؟

لنتحدث بصورة عامة فنقول أنه يجب فرض حظر على بعض المطبوعات على أساس أنها مطبوعات بذيئة أو خطيرة . غير

أن أحدا لم يصل بعد الى تحديد معنى البذاعة تحديدا علميا ،
حتى فى النواحي القانونية • ولننظر — على سبيل المثال — فى ،
كتابين منع القضاة الانجليز تداولهما • والكتاب الاول هو « طيب
الوحدة » للآنسة رادكليف هول • وقد نظر مستر ارنولد بينيت ،
ومستر برنارد شو الى هذا الكتاب باعتباره عملا أدبيا يعالج
موضوعا يهم المجتمع الى حد كبير • وقد كتب هذا الموضوع
بطريقة رصينة وعلى مستوى عال من التفكير ، ولم يجد الكاتبان
ما يرر اعتبار الموضوع — وهو الانحراف الجنى — شيئا
يؤذى الشخص العادى السليم • غير أن السير تشارتر بيرون لم
يوافق على هذا رأى • ولكنى لا أستطيع القول بأن رجل القانون
— مهما كان حاذقا فى مهنته — يمكنه أن يلمس ما يؤدى الى
الانحراف الخلقى بما يكون قد فات المستر بينيت والمستر برنارد
شو ، والذى يقرأ كتاب مس هول لابد أن يؤمن بهذا رأى •

وهناك كتاب آخر تم توزيعه بطريقة سرية • فقد طبع كتاب
ديفيد هربرت لورانس « عشيق الليدى تشارترلى » طبعة خاصة
محدودة غالية الثمن • ويفهم من هذا أنه لو طبع طبعة عادية لمنع
المسؤولون تداوله بكل تأكيد • غير أننى لاحظت أن كبار النقاد
الامريكيين أثنوا على هذه القصة باعتبارها أروع مثل لرواية
انجليزية فى القرن العشرين ، تحاول كشف النقاب عن حقيقة

العلاقات الجنسية بين الرجال والنساء • وربما يكون النقاد قد أفرطوا في الشناء • ولست من الكفاية بحيث أعالج هذا الامر ، غير أننى أريد أن أقول أننى اذا أردت أن أختار بين اعتناق رأى مأمور البوليس أو رأى المستر روبرت لوفيت ، فأننى لن أتبع رأى الاول فى الكتب التى لن تضرنى اذا طالعتهما •

وانى أود أن أذكركم أيضا بشئ لا تستطيعون الاشارة اليه فى غالب الاحيان ، وهو أن التطبيق الصارم للمقاييس القانونية لكل ما هو بنىء قد يحول ذون توزيع نسبة كبيرة من المؤلفات الادبية العالمية • وسيتعرض للحظر : الانجيل ، وشكسبير ، ورابليه ، وأفلاطون ، وهوراس ، وكاتولوس • الخ •

ويجدر بنا أن نلاحظ أن الذين يهتمون الاهتمام الاكبر بحظر تداول المؤلفات « البذيئة » هم رجال الدين • فاذا طبقنا مقاييسهم فلن يسلم منها الانجيل نفسه ، غير أنهم يؤمنون — بصفة عامة — بأن الانجيل وحى من الله ، وهو موقف أجرؤ فأقول أنه لا بد أن يجعلهم يترددون لحظة • ولست أعرف فى الواقع كيف نخلق اتجاهات اجتماعية سليمة ازاء المشاكل الجنسية اذا ما نبذنا الآراء الجديدة التى تعالج هذه المشاكل بصراحة تعترف بالطبيعة التجريبية لاحوالنا الراهنة ؟

وينطبق هذا أيضا على قضية الالحاد • فأننى لا أعطف على

تلك الافكار التي تجد لذة في اهانة المعتقدات الدينية التي يعتنقها الآخرون . غير اننى لست مستعدا لقمع هذه الافكار ، فلقد وجدت من دراسة التاريخ أن هناك عددا لا حصر له من الآراء التي اعتبرها المتدينون آراء ملحدة ، كما لاحظت أنه في عصور عدم الاكتراث الدينى ، توجه أصعب الاتهام الى الرجل المسكين فقط ان اصبح الاتهام توجه الى مستر فوت ، غير أنها تترك لورد مورلى يحدث من التلف ما لا يعد فوت مسئولا عن مثله ، كما لا أنسى أن الالحاد في تينيسى يعتبر تعقلا في نيويورك .

ويحدث أن هيئة دينية ما تقصد بالالحاد تلك الآراء التي تهاجم مبادئها الاساسية الراسخة . ويتسع هذا الهجوم عادة فيضع هذه الهيئة الدينية موضع السخرية . ونحن الذين نطالع كتاب «عصر التعقل» للكاتب الشهير «بين» ونعجب بروعة تدليله ودقة أسلوبه وبحثه عن الحقيقة دون وجل ، نشعر بالاسى حين نتذكر كيف كانت الايدي تتداوله في تحفظ وكتمان باعتباره كتابا «ممنوعا» يدل امتلاكه على الخروج على تعاليم المجتمع .

وأذكركم أيضا ببعض الحقائق الاخرى فنحن نعتبر الاعمال التي تجعل مبادئ المسيحية موضع كراهية وسخرية واحتقار ، أعمالا تنطوى على الالحاد . وأنا كما قلت آنفا ، أمقت هذه الاعمال التي تلتذذ بالاساءة الى المسيحيين ولكن .. اذا

ما أردنا أن نحظر تداول بعض المؤلفات ، وعاقبنا مؤلفيها لانهم يلحقون الاذى ببعض مواطنينا ، فالى أى حد نمضى فى هذا الاجراء ؟

ان قسما كبيرا من أدب الدعاية الدينية يؤذى كثيرا من الاشخاص المخلصين الجادين الذين لا يستطيعون - بوحى من ضمائرهم - أن يعتنقوا عقيدة معينة • وحين تتذكر الوصف الذى ألققه المستر وليام ساندى بالذين لا يعتقدون المسيحية ، لا نستطيع أن نتحاشى الاحساس بأن هناك « الحادا دينيا » لا نستطيع أن ندافع عنه مطلقا ونحن نتذرع بمكارم الاخلاق • ان مستر ساندى مجرد أنموذج لهؤلاء الذين يتبعون قبيلة كاملة من الوعاظ والكتاب الذين يستخدمون عبارات جارحه فى وصف المعتقدات التى تختلف عن معتقداتهم ، وهم يتهمون « الملحدن » بأنهم لا خلاق لهم ، غير أنهم لا يجدون دليلا واحدا يعزز هذا الاتهام •

والآن هل نحظر نشر هذه المطبوعات أيضا ؟ واذا ما سرنا قداما فى حملة الحظر هذه الى نهايتها المنطقية المحتومة ، فهل سنجد لدينا الوقت الكافى الذى نشن فيه مغامرة اجتماعية أخرى ؟

ما زالت هناك مشاكل أخرى : ففى عالم التربية تواجهنا

مشكلة الكتب المقررة التي قد تسمى الى بعض الطوائف • واذ
 ذلك يطلب منا - على سبيل المثال - أن نحول دون استخدام
 هذه الكتب في المدارس • وقد كنت عضوا في لجنة تعليمية
 تسلمت طلبا من هيئة كاثوليكية تطلب فيه تحريم استخدام
 بعض الكتب التي تحتوى على بيانات غير صحيحة عن عهد
 الإصلاح ، ولم أجد أية رغبة من هذه الهيئة في استخدام مثل
 هذه النصوص في مدارسها الطائفية ، بينما أعرب البروتستانت
 عن استعدادهم لتقبلها كصورة صادقة لعهد الإصلاح • ولم تكن
 لهذه المشكلة الصبغة الدينية فقط • فقد بحث الجيل الحاضر من
 الأمريكيين مسألة حرب الاستقلال ، والدستور ، والبواعث التي
 أدت الى حرب ١٩١٤ ، وما ترتب عليها ، لا ليدرسها أطفال
 المدارس فحسب ولكن ليدرسها طلاب الجامعات أيضا •

وهناك نظرة الحادية في ميادين السياسة والاقتصاد ، وهي
 مجرد رغبة في تدريس الآراء « الصحيحة » لاصحاب العقول غير
 الناضجة • ولكن عندما تدرس مثل هذه الآراء ، نجد أنها مجرد
 آراء لأنصار قضية معينة • ولقد درجنا على القول بأن النظرية
 الحقيقية أو الصحيحة القيمة يمكن أن نستخلصها من مؤلفات
 البروفسور كانان ، أما أعمال ماركس وكانان فتعتبر الحكمة
 العليا في المدرسة الفكرية للعمال • وليس من الحكمة في شيء
 أن نبدأ بالعمل الا بعد معرفة كل جوانب الحقيقة ، فذلك لا يحقق

الحرية المطلقة فى تفسير هذه الحقائق ، لان الحقائق كما قال
وليام جيمس لا تولد مجردة ولا متساوية • بل يجب تفسيرها
فى ضوء ما نمر به من التجارب •

ولقد قصرت بحثى حتى الآن على الميدان غير السياسى • والآن
أود أن أجمل ما وصلنا اليه وأسلم بتلك القيود التى تفرض على حرية
التعبير • فقد دحضت دعوى أن تلك القيود يدعو الى فرضها
الاحاد أو الفحشاء أو عدم العدالة الاجتماعية أو التاريخية وان
لها ما يبررها • وهذه الدعوى لا مغزى لها فى رأى ، وهى غير
صالحة لأنها تحول دون اباحة البحث الضرورى فى الشؤون
الاجتماعية • وهى غير صالحة لأنها تبعد الافراد عن معرفة
الحقائق والآراء الهامة، وهى غير صالحة لانه لا يوجد أى فرد يتصف
بالحكمة ليكون حكما فيما يقوله فرد آخر أو يكتبه ، كما تعتبر
غير صالحة لأنها لا تطبق التطبيق الذى يتمشى مع الادراك السليم،
وهى تقوم بحماية التقاليد القديمة ولا تسمح بادخال تقاليد
جديدة ، وهى تفرض سلطة فى ميدان تنقصه الامكانيات اللازمة
لممارسة السلطة والاختبارات التى يجب أن تجرى لتطبيقها • فان
أى قرار يتخذ حول مسألة من المسائل ما هو الا رأى من آراء •
أما القمع فلا يعنى الحيلولة دون اظهار الباطل ولكنه الحيلولة
دون اظهار الآراء التى لا يستسيغها من يمارسون سلطة الرقابة •

وليس هناك دليل يثبت — من الناحية التاريخية — انها استخدمت
لاهداف أخرى •

وانى لا أجد أى رأى آخر له وزنه — فى هذا الصدد —
غير هذا الرأى ، ولكنى أود أن أؤكد اعتقادى بأن حرية التعبير
تعنى الحرية فى التعبير عن أى موضوع عام له أهميته عند أفراد
الشعب ، لا عن شخصية فرد من الافراد • وليس لى الحق فى أن
أقول ان جونز يضرب زوجته أو أن براون يخدع رئيسه ما لم
أبرهن على صحة قولى • وليس من حقى أن أذيع فضيحة على الملأ
لتؤذى سمعة جارى لمجرد أنى أستريء ذلك ، ولكن اذا كان
براون أحد المرشحين ، واذا استطعت أن أثبت عليه ذلك ، وجب
على اعلانه لا لشيء الا ابتغاء المصلحة العامة • ولا يمكن أن
أنظر الى حريتى على أنها حرية التعبير المطلق • ولا يمكن أن
أوقع قصاصا على أحد مالم يتمخض عن خير للمجتمع ••

وأود من جهة أخرى أن أشير الى حقيقة تعتبر ذات أهمية
كبرى فى مجتمع كمجتمعنا • فالمصلحة العامة فى عادات الافراد
ناحية حقيقية ولذلك وجب علينا أن ندفع الاذى عنها • ومن
العسير ، بل من المستحيل ، عندما تتلون أية قضية بالصبغة
السياسية ، أن تستمال هيئة المحلفين على أن تنظر القضية على
أساس جدارتها • ولقد كنت من بين هيئة المحلفين عندما كنا

تنظر في قضية قذف • وأستطيع القول أتى كنت أميل الى الشك في صلاحية نظام هيئة المحلفين • واعتقد انه مما يستوجب الاهتمام — اذا وضعنا القذف الاجرامى جانبا — ان تنظر في الفاء حق طلب التعويض في جميع القضايا السياسية أو شبه السياسية ، وأن ينصب الاهتمام بدلا من ذلك على اعلان صريح يوضع في صيغة اعتذار • ونرى مثلاً أننا في انجلترا تتبع عادة سيئة ، وهى التفكير في أن مركز المدعى الاجتماعى يعتبر مقياسا نحدد التعويض على ضوئه • كما أنه من المعروف وجود بعض الاماكن حيث لا يراود أى اشتراكى أى أمل فى الوصول الى حكم مناسب من هيئة متوسطة من المحلفين • وعلى أية حال يبدو لى أنه ما دام القانون ساريا فلا أستطيع أن أقذف فى حق أحد المرشحين لمجلس العموم دون أن أتحمل عقوبة هذا القذف •

يتضح مما سبق فى الاجزاء الماضية اتنى تناولت مسألة الحرية فى المجال السياسى كما لو كانت تهم شخصا واحدا بمفرده فى مواجهة المجتمع ومواجهة الدولة • ولقد حاولت أن أوضح كنه حريته فى محيط العلاقات المعقدة التى يعيش فى تيارها • غير انه من الواضح ان هذا النهج من الدراسة يعتبر تبسيطا مفرطا للمشكلة • ان الفرد لا يقف وحده • انه يضع يده فى يد الآخرين الذين يتشابهون معه فى طرائق التفكير حتى يقنعوا المجتمع أو

يضطروه الى تطبيق الاراء التى يؤمنون بها • وليس من الضرورى أن يؤكد الدور الحيوى الذى تلعبه المنظمات والهيئات فى المجتمع الحديث (راجع كتابى : اجرومية السياسة) • ولو سلمنا باخطار هذه المنظمات لرأينا أنها تعبر — بطريقة حية — عن الشخصية الانسانية ، وهى فضلا عن هذا تعبير طبيعى مثل الدولة تماما • ان الحرية تؤمن بحق الفرد فى أن ينضم — بناء على مشيئته — الى اقرانه للقيام بجهود مشتركة فى ميدان من الميادين التى تجتذب اهتمامهم • والنقطة التى يهمنى دراستها هى مدى السيطرة التى يتاح للدولة فرضها على مثل هذه الهيئات •

وانى أرى أن هذه المسألة تعتبر أكثر المشاكل تعقيدا فى ميدان العلوم السياسية • اتنى على يقين من اننا اذا نظرنا من زاوية الحرية الشخصية وجدنا انه كلما قل تدخل الدولة ، أفاد ذلك الاجراء الفرد الذى ينضم الى هيئة من الهيئات • غير أتنى أومن ايضا بأن على الدولة أن تتدخل فى بعض الحالات • فأنا أستعجى مثلا حق منظمة من المنظمات فى فرض عقوبات بدنية على أعضائها او الزج بهم فى غياهب السجون • وأرى أن الحكومة على حق حين تتدخل لتحول دون اتخاذ هذه الاجراءات • • غير أن المشاكل التى تعترضنا ليست بمثل هذه السهولة •

ها هو جوزيف سميث يعلن أنه تلقى من السماء رسالة تبشر

يحق الناس في تعدد الزوجات في مجتمع لا يعترف الا بالزوجة
أو الزوج الواحد بحكم القانون : ما هو الحق المتاح للدولة
للتدخل اذا ما انضم عدد من الرجال والسيدات الى جوزيه،
سميث وبدأوا ينفذون تعالیه ؟

وما هي الحقوق المكفولة للدولة اذا ما أعلن أعضاء نقابات
العمال الاضراب العام ؟

وهل يختلف طابع هذه الحقوق اذا ما كان هدف الاضراب
هدفا صناعيا وليس هدفا سياسيا ؟

وما هي الحقوق المكفولة لجمعية ينضم اليها رجال يعملون
في صناعات متشابهة تحتم عليهم أن يجتمعوا ويعملوا بما تقتضيه
ضرورات المجتمع ؟

وما هو موقف الدولة ازاء مجتمع من الرجال اشتغلوا
بالدعاية لثورة تستخدم فيها القوة المادية ؟

وهل هناك فارق بين فئة تقتصر جهودها على مجرد استحسان
مثل هذه الثورات وفئة تمارسها فعلا ؟

وهل يعنى النشاط - في الحالة الاخيرة - التحريض على
الثورة عن طريق شراء الاسلحة مثلا ؟ أم أن هذا النشاط
يتسع ويمتد ليصبح دافعا للنضال الصناعي على أمل أن يفضي
هذا الى ثورة سياسية ؟

سترون أن هذه الاسئلة ليست من قبيل الاسئلة الفقهية . ففي النصف الاخير من هذا القرن ظهرت هذه الاسئلة في مقدمة المناقشات السياسية ، ولقد كانت جميعها ما عدا السؤال الاول موضوعات حية تتطلب قرارات حاسمة في السنوات التي أعقبت الحرب .

ولنبداً أولاً بالنظر في وضع هيئة مثل هيئة كنيسة المورمون التي ترغب في مزاولة مقاييس للسلوك تختلف عن تلك المقاييس التي يسير عليها المجتمع . وعلينا أن نفترض أن الاعضاء الذين انضموا الى هذه الهيئة قد انضموا اليها عن طيب خاطر واستمروا في عضويتهم بها بمحض مشيئتهم . وعلينا أن نفترض أيضاً أن أعضاء هذه الهيئة لا يفكرون في فرض منهجهم في السلوك على الآخرين ، وهم يريدون ألا يتدخل المجتمع بسلطاته في مجال معين من مجالات سلوكهم — وهو الزواج .

وفي رأيي أنه ليس من حقنا التدخل في شؤونهم . وقد نعتبرهم أغبياء حقى لا يراعون حرمة الاخلاق . ونحن نعرف جيداً اننا لا نستطيع ان نطمع في القضاء على هذا السلوك بمقتضى ما يفرضه القانون من قيود . لقد حدث لى أن آمنت بأن من قبيل الخرافة أن نعطي تهودا للكنيسة الكاثوليكية الرومانية لتقيم قداساً على روح تارك الوصية ؛ بيد أنى أو من

في الوقت نفسه بأتنا لو حررنا هذه الاجراءات لكان ذلك تدخلا في العلاقات التي تربط الكنيسة بأعضائها •

ولا أرى ما يثبت أن الايمان بتعدد الزوجات أسوأ بطبيعته من مئات التصرفات الاخرى التي يسمح المجتمع — بطريقة مباشرة — بممارستها أو يتغاضى عنها لانه يعرف جيدا أن فرض القيود الصارمة لا طائل من ورائها •

ان الحل الوحيد لمعالجة المثل التي تؤمن بها كنيسة المورمون يتلخص في أن تقنع أعضائها بعدم صلاحية هذه المثل • والتاريخ يدلنا على أن العقاب لن يقوم مقام الدليل والبرهان المقنع • وليس من المعقول أن نزعهم ان الهدف الشرعى للمنع يتمثل في تحويل السلوك الذي كان يمارس علنا الى سلوك يمارس في الخفاء وبطرق ملتوية •

وليس للدولة — مثلا — الحق في حظر تداول المعلومات التي تتعلق بتحديد النسل ، وهي حين تفعل ذلك فانما تجعل من الاسرة مجرد وسيلة من وسائل الاخصاب والانتاج وبذلك تحطم حتى الاستمتاع بالخلوة والحرية وهو الحق الذي يكمن وراء العلاقات الجنسية المتألفة •

لهذا أومن بأن للهيئات والجمعيات الاختيارية الحق في الايمان والتصرف وفق هواها ومشيتها — خارج المجال الذي تؤثر فيه

أفكارهم على القانون وتغيره تغييرا مباشرا أو تصيب تيار العادات الاجتماعية المألوفة بالتوقف •

وليس معنى هذا أن تقتبس طائفة من النصوص مثل قول برودون : أن الملكية مظهر من مظاهر السرقة والسلب ، ومن ثم يبررون حقهم في جمع هذه الممتلكات والحصول عليها • غير أننى أدافع عن حق جمعية من اتباع مذهب مورمون (بالرغم من أننى أكره مبادئها) فى اعتناق مبدأ تعدد الزوجات فى مجتمع أمريكى •

ولأترك هذا المجال لالتحول الى ميدان سياسى ولأتناول أول مسألة حق الدولة فى السيطرة على حرية الجمعيات التى تؤسس فى المجال الصناعى • والواقع أن المسائل التى تدور حول هذه المشكلة تتلخص فى مسألة واحدة وهى : هل للدولة الحق فى تقييد سلطات نقابات العمال لدعوة الاعضاء الى الاضراب • اننى أريد أن أضع فى جانب تلك المسائل التى تحمل صبغة تشريعية فنية ، والتى تثيرها هذه المشكلة • وسأحاول قدر استطاعتى ــ مناقشة عدالة المبادئ العامة التى تكمن فى صميم المشكلة • وأعتقد أنها تبلغ فى عددها أربعة مبادئ :

١ ــ يقال ان من حق الدولة أن تمنع قيام اضراب عام على أساس أن هذا الاضراب محاولة من جانب المتظاهرين للضغط على الحكومة بطريقة مباشرة لتقدم تشريعا لم تكن لتقدمه لو لم

يحدث الاضراب ، أو يضغط المتظاهرون بطريقة غير مباشرة عن طريق تعريض المجتمع لصعوبات ومشاق تجعل المجتمع يحرض الحكومة على التصرف وفقا لمشيئة المضربين •

٢ - يقال أن من حق الدولة أن تمنع هؤلاء الذين تستخدمهم بطريقة مباشرة (مثل ساعى البريد) من الاستمرار فى الاضراب او الانضمام الى منظمة تتعارض طبيعتها مع حياد الحكومة •

٣ - يقال ان بعض المرافق والصناعات مثل السكك الحديدية أو محطات توليد الكهرباء - ضرورية للمجتمع لدرجة أن طبيعتها تفرض استمرار العمل فيها على الدوام ، ومن ثم يحرم القانون قيام المشتغلين فيها بأى اضراب •

٤ - ليس هناك ما يحول دون تقييد اهداف نقابات العمال فى نطاق المجال الصناعى فقط •

أريد أن أحلل كل مبدأ من هذه المبادئ على حدة ، غير أنه يهمنى أن أورد بعض الملاحظات التمهيديّة • لقد أصر مستر هولز على أن حرية التعاقد فى أى مجتمع صناعى - تظهر فى الوقت الذى تظهر فيه المساواة فى مجال المنافسة • ولو سلمنا - من أجل هذا - بوجود ظروف عادية للاستثمار الحديث لوجدنا أن نقابات العمال القوية فقط هى التى تستطيع أن تحمى العامل

العادي في عمله المتعاقد عليه . واذا ما وقف هذا العامل وحده فليس لديه الالمام - أو الطاقة - الذي يجعله يحمي نفسه بما فيه الكفاية . وليس هذا كل ما في الامر . ان نقابات العمال القوية معناها أن الرأي العام قد يؤتي ثماره في مجال المناسازعات الصناعية . وعلينا أن نعقد مقارنة بين وضع صناعات النسيج في بريطانيا ، حيث تضطر الدولة في حالة نشوب خلافات الى البحث عن تسوية عادلة ، نظرا للنفوذ الذي تتمتع به النقابات هناك ، وبين وضع نقابات العمال في امريكا ، فهي نقابات ضعيفة ، والدولة لا تكاد تعرف متى بدأ خلاف ما ، والبوليس يقف في جانب صاحب العمل اذا ماعقدنا هذه المقارنة عرفنا جيدا معنى نقابات العمال القوية . انها شرط من شروط العدالة في المجالات الصناعية . ويجب ألا نسح بفرض قيود على حرية الانضمام الى نقابة من النقابات ، اللهم الا اذا كانت هذه القيود تقيد هيئات المجتمع بما فيها نقابات العمال .

وعلى ضوء ما ذكرته آنفا نتجه الآن الى المبدأ الاول من المبادئ الاربعة التي تحدثنا عنها . لنناقش هذا المبدأ . ان أي ضغط تفرضه الحكومة بطريق مباشر أو غير مباشر هو اجراء غير شرعي . واذا ما أراد الافراد أن يحصلوا من الحكومة على حلول لا تبدى هذه الحكومة الرغبة في تقديمها ، فان الحل لا

يكن فى استخدام النفوذ الصناعى وانما يكمن فى الذهاب الى صناديق الانتخاب فى الانتخابات العامة • ولو نظرنا من زاوية الضغط غير المباشر وجدنا أن الدول تهتم أول ما تهتم برفاهية المجتمع • ان الاضراب العام يهدف بالضرورة الى رفاهية المجتمع • وقد تحظر الدولة هذا الاجراء • ان الاضراب العام — حتى ولو كان اضرابا سلميا عاما — هو فى الحقيقة سلاح ثورى ، ومن ثم فهو يهدد الدستور ويخالف القانون وليس له ما يبرره •

غير اننى لا أعتقد ان المشكلة بهذه الواجهة التى توحى بها البساطة المزيفة لهذا الجدل • ولو قيل ان مؤتمر نقابات العمال فى بريطانيا ليس له الحق فى الدعوة الى اضراب عام لاجبار الحكومة على جعل بريطانيا العظمى فدرالية فأتى أوافق على هذا الاجراء فوراً • غير أتنى أقول : ان أحدا لن يفترض أن يحدث هذا الإجراء يوما ما ، ومن ثم فان قرار الحظر غير ذى موضوع • غير أتنى لا أؤمن بأن من حق الدولة أن تحظر اعلان الاضراب العام لتحديد ساعات العمل بمعدل ثمانى ساعات يوميا وضمان دفع اعاات للمتعطلين • أما مسألة الحكمة من هذا الاضراب وما اذا كان سليما ، فهذا موضوع آخر •

ولست أنكر أن الاضرابات العامة الاقل منها وطأة تؤثر على

المجتمع وتلحق به الاضرار وتعرضه للمتاعب • غير أن نقابات العمال حين تسعى وراء ما تراه تحقيقا للعدالة ، فانها تستمد قوتها من ايقاظ الرأى العام البطيء الخامل ليتعرف على الموقف الذى تعانیه • ولكى تحقق هذا بطريقة فعالة ، فان واقع الامور يضطرها الى افلاق راحة هذا الرأى العام ، ذلك العملاق الذى لا يكتشف الواجبات المفروضة عليه الا حين يسبب له أحد المتاعب • وحين تتوقف القطارات على سبيل المثال وحين لا يستخرج الفحم ، فان هذا المجتمع سيستيقظ ، وهنا يبدأ اهتمامه بالموقف ، ويطلب هذا المجتمع بالقيام باجراء ما • ان فرض المتاعب على المجتمع لاسترعاء انتباهه هو الحل الوحيد على ما يبدو لى ، ولست أعرف حلا آخر، هو الحل الوحيد الذى يقضى الى النتيجة التى ترغبها نقابات العمال • ان تقييد حق القيام بالاضراب هو نوع من أنواع العبودية الصناعية • فمعنى هذا أن على العامل أن يعمل وفق الشروط التى يملها عليه صاحب العمل حتى لا يسبب المتاعب للمجتمع • ان هذا الانكار للحرية اجراء يتنافى مع العدالة •

ويجدر بنا فى هذا المجال أن نشير الى نقطتين على جانب كبير من الاهمية ، يوافق البعض على تقييد حرية تأليف الجمعيات والنقابات للاغراض الصناعية فان الحق بجانبها اذا مارست هذا التقييد فى حالة استخدام سلاح الاضراب من أجل بعض الاهداف السياسية •

غير أننى لم أسمع بشئ هذا القانون الذى يضع حدا فاصلا بين الهدفين بنجاح • ليس هناك خط فاصل قاطع بين الاجراء الصناعى والاجراء السياسى • ليس هناك مقياس نقول بمقتضاه : ان الاضراب من أجل تشريع للمصانع هو اجراء صناعى ، وان الاضراب من أجل التصديق على اتفاقية واشنطن الخاصة بعدد ساعات العمل هو اجراء سياسى • ومن الصعب تحديد الحالات المتطرفة • غير ان هناك حالات عديدة تقف فى منتصف الطريق وعلى تقابات العمال أن تهتم بهذه الحالات • وهنالك نوع من الاجراءات السياسية التى تقدم عليها تقابات العمال — مثل الاضراب من أجل منع الحرب على سبيل المثال — واعتقد أن صالح المجتمع يحتم على النقابات ألا تتخلى عن مثل هذا النوع من الاضرابات • اننى أتحدث بصراحة تامة فأقول : اننى كنت أجذ قيام اضراب عام ضد اشغال الحرب عام ١٩١٤ واعتقد أن فرض النفوذ بهذه الطريقة هو اجراء ضرورى حكيم لحماية الشعب من الحكومة التى تقترح القيام بمثل هذه المغامرات الحربية • أنك لا تستطيع أن تجزئ الحياة وحين تنشق أحداث خطيرة يجب أن تكون الاسلحة المستخدمة لجابتهما من الكفاية بحيث تفى بهذا الغرض •

وكذلك يجب ألا ننسى الحدود التى يمكن القيام باجراء قانونى فى نطاقها • فالقانون لازم عند الحاجة اليه • بيد ان ذلك

ليس له أثره الكبير . وعندما تبدو المشكلة التى يقوم حولها النزاع أمرا حيويا بالنسبة للنقابات التى تستطيع أن تقوم باضراب عام للدفاع عن موقفها فهى تلجأ الى الاضراب فى مثل هذه الظروف مهما كان القانون . ويزيد المنع القانونى من حدة النزاع . والتكيف القانونى ما هو الا مجموعة من الالفاظ المجردة من الحيوية ، ولكن التطبيق على أى موقف من المواقف هو الذى يكسبه حيويته وفاعليته . ولا يعزب عن البال أن هؤلاء الذين يقومون بإعلانه لتطبيقه لا يصفون عليه هذه الهالة من الاهمية ولكنهم هؤلاء الذين يقع عليهم هذا التطبيق لتنفيذه . ولا يمكن سرفادى الاضرابات العامة فى تقييدها ومنعها ، ولكن فى تطبيق شروط تصبح معها مثل هذه الاضرابات عديمة الجدوى وغبر ضرورية .

ولا يعتبر انكار القيام باضراب عام حماية ضرورية لمصلحة الجماعة الكلية ولكن تتحدد صحة هذه الامور أو عدم صحتها فى كل قضية بذاتها كما يجب ألا يغيب عنا أن الحكومة التى تقابل التهديد بالقيام باضراب عام بتهديد مثله لا يكتب لها التأييد العام لمجرد تهديدها فكل شئ يتوقف على ما يرمى اليه الاضراب العام . وكل شئ يعتمد على ما يهدف اليه هذا التمرد ونجد النقابى وقد عقد عزمه على شئ ما بينما نجد أن المواطن العادى يعقد عزمه على شئ آخر .

ويعتبر القانون في هذه الناحية عديم الجدوى فهو لا يحول دون قيام اضراب عام • لان هؤلاء الافراد لم يجدوا أمامهم طريقا غيره • وفي مثل هذه الحالة نجد هذا الاضراب وقد زادت حدته ولذلك ، فتقييد الحرية في هذا المجال يبدو أنه ليس صحيحا في غايته التي وضع من أجلها كما أنه سيشترتب عليه عواقب وخيمة •

وانى لا أنكر أنه في الامكان استغلال حرية العمل في هذا المجال ، فذلك من طبيعة الحرية • فكل هيئة من الافراد الذين يمارسون السلطة ربما تستغل هذه السلطة وتسيء استخدامها • فعندما يفصل الرئيس بعض العمال لمجرد أنه لا يستسيغ آراءهم السياسية - يعتبر ذلك استغلالا لسلطته • وعندما لا تسمح جامعتا اكسفورد ، وكمبرج للطلبة المنشقين على الديانة الكاثوليكية بالالتحاق ، يعنى ذلك سوء استغلال للسلطة • وليس من المحتمل أن تسيء النقابات استخداما للسلطة أكثر من استغلال البرلمان للسلطة • فللبرلمان الحق في الغاء هذه النقابات • وقصر عضوية مجلس العموم على الاشخاص ذوى الدخل الكافي • واتنا على يقين من أنه ليس من المحتمل أن يقوم باتخاذ مثل هذه الخطوات لانه اذا استغلت السلطة استغلالا سيئا فمعنى ذلك أنها تبطل مفعولها • ويمكن تطبيق نفس هذه الحقيقة على الحرية لاعلان اضراب عام •

وهنا تثار مشكلة أشد تعقيدا فالحكومة - كما اعتقد - مخول لها الحق في السهر على خدمة أفرادها باستمرار • فهي لذلك تقوم بوضع اللوائح للحد من حريتهم في العمل • ويشغل الجيش والبحرية والبوليس مكانة خاصة في الدولة - فاذا أطلق لها العنان كالمواطنين العاديين أصبحت السلطة التنفيذية في وضع غير لائق •

ولذلك تقوم الحكومة بوضع لوائح مناسبة لتقييدها • غير أنه من الاهمية بمكان توخي العدالة عند وضع مثل هذه اللوائح • ويجب وضعها وإدارتها بالاشتراك مع من يتأثرون بها ، كما أنه في حالة تطبيقها أو تغييرها لا يجب أن تكون الاعمال التنفيذية أعمالا قاطعة • وإن المبادئ التي نطلق عليها في انجلترا اسم مبادئ « وتلى » ما هي الا البديل الذي يجب على موظفي الحكومة توقعه في مقابل التخلي عن حق الاضراب • وإذا كانت الحكومات هي القاضي في أية قضية من القضايا • فمن المستحيل أن يلفت رجال البوليس - الذين قاموا باضرابات عام ١٩١٩ في بوسطن ولندن مثلا - الانظار دون القيام بأعمال عنيفة • ثم اني أحب أن ألفت الانظار الى أنه ولو أن المضربين في الاضراب الاول كانوا دائما يفشلون الا أن من أعلنوا الاضراب بعدهم كانوا على الدوام يفوزون بنفس المطالب التي كانوا يقاتلون من أجلها بل أنهم كانوا يفوزون بأكثر منها •

أما عن القوات الدفاعية للدولة ، فهي تعتبر قضية خاصة •
 فعندما نتجه نحو موظفي الدولة العاديين ، تستجد اعتبارات
 مختلفة فإذا قمت بتحليل كلمة « هوايت هول » مثلا — تجد أنها
 هيئة صغيرة جداتكون من رجال ونساء ينظر اليها على أنهم الافراد
 الذين يقومون برسم السياسة وتحديدها • وتلى — هذه الهيئة
 هيئة أخرى أكبر من الاولى مرتين أو ثلاث وتقوم بجمع المواد
 اللازمة لوضع السياسة وتطبيقها في نطاق ضيق • ويلي ذلك جيش
 كبير من الموظفين الذين يقومون بالاعمال العادية •

ولا يمكن القول بأنه بالنسبة لهذه الفئة الاخيرة تبرغ الدولة
 على أنها مؤجر يختلف في النوع عن يقابلونه في نواحي العمل
 العادي • اذ أن المطالب الاقتصادية العامة هي التي تحدد الثمن •
 ونجد أنهم يعملون خارج نطاق الحكومة حتى يتسنى لهم رفع
 المستوى • ولذلك فإن اشتراكهم مع آخرين للقيام بأعمال خاصة
 يبدو لى أن له ما يبرره حتى يرفعوا من مستواهم الاقتصادي
 العام • كما أنى لا أرى أية عدالة في الحيلولة دون قيامهم بذلك بل
 أنى اعتقد أكثر من ذلك • فان لهم حق القيام بالاضراب ما لم
 توجد وسيلة أخرى حيث يستطيعون ضمان سد احتياجاتهم •

غير أنى اعتقد ان الهيئة التنفيذية لديها ما يبرر أعمالها
 عندما تقوم باجبارهم على السير على مقتضى القواعد المتبعة

للمصالحات قبل أن يلجأوا الى الاضراب • أما فرنسا فتوضح لنا أنه لا خطر هناك من جانب موظفى الحكومة فى أن يسيئوا استخدام حقهم فى الاضراب • ولكنها توضح كذلك أنه ليس من الحكمة فى شيء أن يترك للحكومة العنان فى تحديد شروط عقد الخدمة فمن المحتمل أن تحاول الحصول على أقصى ما تريد — شأنها فى ذلك شأن صاحب العمل العادى — فى مقابل عطاء قليل •

وهى — مثل صاحب العمل أيضا — لا تصلح للتصرف وفق هواها فى هذا الميدان • وكلما سيطرت هيئة مستقلة على ظروف العمل فى الخدمات الحكومية كلما كان هذا أكثر صوابا • ويجب ألا تنساق وراء هذه الادعاءات الزائفة التى تجعلنا نتوهم أن للدولة الحق فى السيطرة على رعاياها بكل حرية •

ان الموظف المدنى ليس مجرد مستخدم فى الحكومة ، انه مواطن أيضا • ولقد انبثقت فى عصرنا الحاضر — بصفة خاصة — تلك المشاكل الدقيقة التى تدور حول حقوق الموظف المدنى أو المواطن الذى يعمل فى القوات المسلحة فى التمتع بجميع المزايا السياسية التى يتمتع بها أى فرد يعمل خارج دوائر الحكومة • هل لموظف الحكومة — على سبيل المثال — الحق فى تسلم منصب سياسى ثم العودة الى وظيفة بعد ذلك اذا ما فقد هذا المنصب ؟ ان

معظم البلاد الحديثة مثل إنجلترا ، وكندا ، وجنوب افريقيا تعتبر النشاط السياسى شئنا يخرج عن نطاق اختصاصات موظف الحكومة . غير أن فرنسا مثلا لا تكاد تقيدموظفيها بهذه الطريقة . أما حكومة ألمانيا فلقد سمحت لموظفيها بممارسة السياسة ، ودخل الرايخستاج (البرلمان الالماني) خمسون من موظفى الحكومة مع احتفاظهم بحق العودة الى وظائفهم اذا ما فشلوا فى هذا البرلمان الالماني وموظفو الحكومة يعتبرون تضيق الخناق حول الفرص السياسية المتاحة لهم أمرا يتعارض مع الحرية المدنية ، وهو أمر لا ضرورة له وليس هناك ما يبرره .

اننى لا أظن المشكلة يسيرة سهل حلها ، ومن ثم فإن الحلول المتاحة ستكون معقدة متشابكة . ولنتصور أن موظفا كبيرا فى وزارة الخارجية البريطانية قد انتخب عضوا فى البرلمان وقضى دورة هناك أخذ يهاجم فيها وزير الخارجية بعنف ، وبعد أن فشل فى منصبه الجديد رجع هذا الموظف الى وزارة الخارجية مرة ثانية ليعمل مع الوزير الذى سبق له أن هاجمه فى البرلمان . اعتقد أن موقف الاخير سيكون غير محتمل الى حد كبير .

معنى هذا أن هناك نوعا من الوظائف المدنية تقتضى طبيعتها وارتباطاتها عدم الدخول فى الميدان السياسى ، واذا رغب هؤلاء الذين يشغلون هذه المناصب فى دخول الحلقة السياسية فعليهم أن

يستقبلوا من وظائفهم الأصلية • نستطيع بالطبع أن نضع حداً
فاصلاً فلست أرى ما يحول دون تمتع بعض مستخدمي الحكومة
مثل ساعي البريد أو عمال بناء السفن من التمتع بحقوقهم المدنية
العادية • ولست أرى أيضاً أن هناك خطراً ما من تمتع الأفراد
— الذين يقلون في مستواهم عن أفراد السلطة التنفيذية — بالحقوق
السياسية العادية طالما راعينا جانب الحذر في تصرفاتهم •

وأرى أن على هؤلاء الذين يرسمون سياسة الدولة أن ينكروا
ذواتهم في هذا المجال • والحكومة لا تشق بكبار موظفيها ما لم
تتأكد من أنهم بعيدون كل البعد عن الارتباطات السياسية • واعتقد
أن مثل هذا التقييد ينطبق أيضاً على الجيش ورجال الاسطول ،
ورجال البوليس • وللدولة الحق في فرض قيود مطلقة على النشاط
السياسي الذي يزاوله هؤلاء الأفراد ، حتى تصون مصالح
المجتمع • ولو لم تقيّد حرية هؤلاء أصبح خضوعهم في رحمة
حزب من الأحزاب ، ومن ثم يعجزون عن خدمة الدولة بتلك
الطريقة الحيادية التي هي أساس وجودهم • وتوضح أهمية هذه
الاجراءات إذا ما تذكرنا تصرفات الجيش الفرنسي أيام دريفوس ،
والعلاقات الخاصة التي كانت موجودة بين الجيش الألماني والملك •
وهناك مدن أمريكية تعتبر العلاقة بين رجال البوليس وكبار
أصحاب العمل أمراً يفضى في النهاية الى اغفال سلطة رجال
البوليس في المنازعات التي تدور في المحيط الصناعي •

أما الرأي الذى يقول بأن فى استطاعة الصناعات التى تهتم المجتمع بطريقة حيوية أن تحظر الاضراب الذى يقوم به عمال هذه الصناعات • وهذا الرأي يقابل فى الازمنة الحديثة بترحيب كبير • ويذهب بعض الكتاب الى تطبيق مبادئ الجيش على هذا الميدان أيضا • ويشاركونهم فى هذا الرأي مسيو « دوجوى » الفرنسى ، غير أنه يستند الى أسس أخرى • ويقول هؤلاء الكتاب أن بعض المرافق الحيوية الهامة مثل النقل والكهرباء تستمدان وجودهما من صفة الاستمرار — فإذا ما تعرض الاستمرار للتوقف تحطم قانون وجودهما •

اتنى أشارك كل فرد فى الايمان بأن شل حركة هذه المرافق العامة أمر غير مرغوب فيه ، انه يتحتم القيام بجميع الاجراءات الممكنة لتلافى وقوع هذا بقدر الامكان • غير أتنى لا أعتقد اننا سنحقق هذا الهدف اذا ما أنكرنا على العمال حقهم فى الاضراب ، كما لا أعتقد بأن هذه الاعتبارات نفسها تنطبق على كل فرع من فروع الخدمات العامة • فلا بد من وجود فارق بين الصناعات التى تتم لقاء ربح خاص وبين الصناعات الاخرى ، ففى الحالة الاخيرة يتسم طابعها بالحيوية ويعترف الجميع بأهميتها •

ولأوجز آرائى فى النقاط التالية : اذا ما كانت الصناعات الحيوية مرفقا عاما فيجب تطبيق الشروط التى تطبق فى الخدمات

الحكومية بصفة عامة ، فاذا ما كانت هذه الصناعات الحيوية في يد فئة معينة فعلى الدولة أن تتلافى احتمال وقوع اضرار بقدر الامكان ، فاذا ما حدث خلاف فليس من حق هذه الدولة أن تفرض على العاملين التزام نتائج التحكيم الاجبارى . فالعاملون لن يطيعوا هذه الاوامر أحيانا . ومن الغباء اذن أن نفرض تشريعا لا نستطيع تطبيقه وتنفيذه في اللحظات الحاسمة . ان مهمة الدولة لا تتمثل في الحظر والمنع ، وانما تتمثل في بذل الجهود لجعل الاضراب الملجأ الاخير — لا الملجأ الاول — في أى صراع يحدث .

ويخيل الى أننا نستطيع تحقيق هذا الهدف بطريقتين . فنحن نستطيع تحديد أرباح الملكيات الخاصة في مجال الصناعات الحيوية تحديدا مطلقا أو نسبيا (تنطبق الحالة الاخيرة على شركات الغاز في لندن) . واعتقد أن للدولة الحق حينئذ في القول بأن تقييد حرية صاحب العمل — في مجال الربح — يعتبر مبررا لتقييد حق العمال في الاضراب عن طريق توضيح الشروط . التى يصبح الإضراب في ظلها أمرا له أثره وفاعليته . وهذه الشروط تجد صداها في قانون تحقيق الخلافات الصناعية بكندا . وفي ظل هذا القانون نكون قد فتحنا المجال أمام تحقيق عام في الخلاف ، ثم يحاول الجانبان المتنازعان ، وكذلك الرأى العام الوصول الى تسوية معقولة للمشكلة . اننا نحترم حرية المنظمات حين تتيح

لها حرية الاصرار على أن اقتراحا ما هو اقترح يتعارض مع العدالة ، كما نحى المجموع ونضمن للمجتمع استمرار المرافق العامة في تأدية أعمالها حين نصر على أن حق القيام بالاضراب لا يسرى الا اذا استنفدنا جميع الوسائل للوصول الى حل سلمى .

يبقى بعد ذلك مشكل أخير . يقال ان على نقابة العمال أن تهتم بكل ما يتصل بظروف أعضائها في المجال الصناعى . غير أنها لا تستطيع أن تحوم في كل ميدان من ميادين النشاط العام . يجب أن نبدى شيئا من المقاومة اذا ما أصدر نادى كرة القدم قرارا يمس السياسة الخارجية للدولة مثلا ، وينطبق هذا أيضا على نقابات العمل ، فليس لها حق النظر في مسائل خارجة عن نطاق اختصاصاتها ومن ثم فإن من حق الدولة أن تحدد مناطق الاختصاص هذه ، وأن تجعل نشاط نقابات العمال قاصرا على المسائل التى تدخل في نطاقها .

غير أنه سبق لى أن أوضحت أن مثل هذا التحديد يتعذر تنفيذه . ولنتناول على سبيل المثال موضوع السياسة الخارجية . انك لا تستطيع أن تحرم نقابات العمال من الاهتمام بشئون السياسة الخارجية لان هذه السياسية ترتبط بالطبع بالمسائل الاقتصادية ، وهذه المسائل بدورها هى العامل الاساسى الذى

يحدد ظروف الاستخدام • انك لا تستطيع أن تستبعد أى مجال اقتصادى من دائرة اختصاص نقابات العمال •

ان هذه المناقشات التى دارت حول العلاقات القائمة بين نقابات العمال والدولة تصور لنا على ما اعتقد تلك المشكلة التى تتصل بحرية المنظمات فى المجال السياسى ، لقد أنكرت حق الدولة فى السيطرة على الشؤون الداخلية لهذه المنظمات • واعتقد أن على الدولة ألا تتدخل فى هذا المجال الا اذا اضطرت الى ذلك •

والذى حدث أنه كلما تدخلت الدولة فى شؤون الكنيسة التى تطالب باستقلالها كلما نشب صراع لا مفر منه • واذا ما اجتمعت الكنيسة والدولة أكدت الاخيرة أهميتها وسلطانها وليس أمام الكنيسة حينئذ الا أن تكرر هذا التأكيد ولهذا - أعتقد أن أية محاولة تبذل للربط بينهما (بين الكنيسة والدولة) • ستسئ الى الحرية بطريقة ما ولو حدث (كما كان الحال فى انجلترا) ان قامت الدولة نفسها بارساء دعائم الكنيسة رسميا ، فان الكنيسة ستعتمد على الدولة بدون شك ، ولا تتمتع باستقلالها ، وبمرور الوقت تطلع الكنيسة على الناس بآراء لا توافق عليها الدولة وقد تكون هذه الآراء خاصة بمسائل الزواج ، والطلاق ، والتربية ، وتضطر الكنيسة الى التخلي عن أوضاع كانت تتمتع بها منذ قرون عديدة لكى تحافظ على مزايا تعضيد الحكومة لها • ويتضح

الآن أنه في حالة وجود خلاف في الكنيسة التي ترعى الدولة دعائها فان الاقلية المهزومة لا تتردد في تجاهل هذه الابواق التي تردد صوت الكنيسة رسميا لكي تحافظ على مبدأ من المبادئ أو طقس من الطقوس التي تريد الكنيسة تغييرها • واذا بنا نواجه مجلسا تشريعا يناوئ معظم أعضاء الكنيسة أو لا يلبون بمشاكلها الدقيقة الامام الكافي ، وسيجد الاعضاء أنفسهم في هذه الحالة وهم يحاولون تحديد مبادئ مقدسة ان مثل هذه الكنيسة هي بلا شك وليدة الدولة ، وهي تفرط في حقوقها الروحية لقاء ثمن زهيد •

ولا يسعني ازاء هذا الا أن أومن بأن المبدأ الأمريكى الذى ينادى بالانفصال التام وعدم التدخل هو الذى يحقق الحرية المنشودة • واذا لم تنتهج كل من الدولة والكنيسة طريقا منفصلا فلن تسود الحرية ، ذلك لان الاندماج والزمالة بين الدولة والكنيسة سيؤدى الى صراع حول من منهما يسيطر على الآخر .
يبقى بعد هذا موضوع أريد مناقشته في هذا الفصل وهو : الحقوق المكفولة للدولة ازاء المنظمات التي تهدف الى القضاء على النظام الاجتماعى الراهن • ما هي السلطات التي يجب على الدولة أن تتمتع بها في هذه الحالة ؟ وما هي الظروف التي تتدخل فيها ؟ هل للدولة قدرة وقائية - أى قدرة على الحيلولة

دون ترعرع هذه المنظمات التي تهدف الى تغيير النظام الاجتماعى؟
أم هل يقتصر سلطانها على العقاب بعد ارتكاب الاخطاء ؟

ومن الواضح ان طابع الحرية يتوقف الى حد كبير على السلطات التي نكفلها للدولة فى هذا الميدان • وأعتقد أن من الضروريات الاساسية أن تحمى الدولة نفسها من أى هجوم • وهى — كدولة — يجب أن تفترض أن وجودها يجب أن يسان • ويجب أن تطالب بأن تكون التغييرات التى تدخل على نظامها جاءت نتيجة للأقناع السلمى لا الهجوم العنيف • ومن ثم فإن على الدولة أن تفترض أن واجبها الذى يحتم عليها صيانة السلام والأمن يكمن فى صميم وجودها • ومن ثم يجب وضع الحريات التى تتمتع بها المنظمات والهيئات فى نطاق يحول دون استخدام هذه الحريات لقلب نظام الدولة • وفى هذه الحالة يكون للدولة الحق فى حد هذه الحريات •

ولانتقل فى موضوعى هذا الى مرحلة أخرى تختلف عن المراحل السابقة الى حد كبير • هناك فى كل مجتمع أنماط من السلوك ليست بالملؤذية فى حد ذاتها ولكنها قد تؤذى فى يوم من الايام • ولهذا يعتقد البعض ان الواجب يقتضى من الحكومة ألا تشجع مثل هذا السلوك ، حتى ولو أدى الامر الى فرض قيود على المظاهر البريئة لذلك السلوك • ان الاعتدال فى احتساء

المشروبات الروحية لا يؤذى أحدا على سبيل المثال ، غير أن البعض يقول ان للحكومة الحق في تحريم صناعة المشروبات الروحية أو بيعها نظرا لان السكر يؤذى الفرد ويؤذى المجتمع . ويحاول هؤلاء أن يطبقوا المبدأ نفسه على المشروبات الضارة والطباق والقمار بل قد يتطرف البعض فيزعم أن للدولة الحق في تحريم أى مظهر من مظاهر السلوك — مثل ألعاب يوم الاحد — التى يعتبرها غالبية المجتمع مؤذية . وهؤلاء ينادون بأن انكار الحرية شئ مباح اذا ما رأى المجتمع أن هذا يخدم الصالح العام .

اننى لا أستطيع أن أقبل بسهولة هذا الرأى الذى يقول بأن أى مبدأ من المبادئ الواضحة الصريحة ينطبق على هذه المشاكل المعقدة التى تتعرض لها فى هذا المجال . كما اننى لا استسيغ أن يحرم القانونون نمطا من أنماط السلوك على زعم أنه يؤذى المجتمع فى حالة الافراط ، أو على زعم أن المجتمع لا يرضى عن هذا السلوك سواء أكان مؤذيا أم غير مؤذ . وفى رأى أن الحالة الاولى بمثابة وقاية ضد الافراط ، أما الحالة الثانية فان من العسير القول بأنها مبدأ عام . اننى على استعداد — مثلا — لتحريم فتح منزل للقمار ، غير اننى لست مستعدا لتحريم لعبة جماعية للبريدج فى منزل خاص . يجب تحريم سلوك ما أو فرض عقاب عليه

إذا ما كان مؤذيا في حد ذاته أو إذا ما كان ضارا بالمجتمع في حالة الافراط ، ويجب أن نقوم بهذا الاجراء قبل الالتجاء الى اجراءات القانون الجافة .

ونحن لا نستطيع القضاء على جميع انماط السلوك التي تضر بالمجتمع في حالة الافراط فيها . ويجب علينا - في معظم الحالات - أن نتيح للفرد حرية تحديد نقطة الافراط . ان الافراط في تناول الطعام مضر ، غير أننا لن نفكر في اصدار تشريع يحرم هذا الافراط . وكثير من سائقى العربات يموتون - خاصة في أمريكا - بسبب الافراط في السرعة ، غير أن أحدا لن يفكر في تحريم هذه السرعة . ويحدث أحيانا أن يفضى افراطنا في عبادة نجوم السينما والرياضيين الى اعتناق مقاييس اجتماعية زائفة ، غير أننا لبسنا من الغباء بحيث نحرّم نشر هذه الاشياء التي تسبب هذه العبادة المفرطة . واعتقد أن علينا أن ندرس أى تحريم على ضوء الشيء الذى سيطبق عليه هذا التحريم .

وعلىنا أن نتذكر دائما أن هذا التحريم يفغل أهمية شخصية الفرد ذلك لانه يقيد المسؤولية . ولم يخلق الرجال عن طريق تحصينهم من المغريات وانما عن طريق اتاحة الفرصة لهم ليتصرفوا على هذه المغريات .

أنتى أو من بهذا الرأى بناء على أسباب ثلاثة * فأنا أعتقد

— أولاً — بأهمية ترك الفرد حراً في تشكيل حياته ما دام الفرد ناضجاً • ومن الخطورة بمكان أن نحصنه في كل مرة — من التجارب التي قد تؤذيه اذا ما أفرط في ممارستها لان ذلك يجعله يعيش وهو في خوف دائم من الاجراءات ، وفي النهاية يحس بالضيق والفشل : وهما أعدى أعداء الحرية • يجب على أن أعرف حدودى بصفة عامة — عن طريق التجربة • ولست باستطيع تكيف سلوكى طيلة حياتى طبقاً لمقاييس وعادات تمثل تجارب الآخرين • فالاسباب التي قد تجعل البعض يؤمن بنجاح النتائج التي تمخضت عن تجاربهم قد لا تقنعنى • واذا ما أصر هؤلاء على وجوب تطبيق قانونهم في الحياة فإن هذا معناه انهم يحطمون شخصيتى ومعناه أيضاً أنهم يحاولون اجبارى على أن أعيش رهن مشيئتهم حتى ولو لم يبرر ذلك • وغالبية الناس تتفق على أن اجبار الملحد على التردد على الكنيسة اجراء خاطيء يدل على الغباء • ان غياب هذا الملحد لم يؤثر بأية حال على اخلاص الآخرين وحضوره في الكنيسة لن يفيد شيئاً لانه يحس بالسخط ازاء اجباره على الاشتراك في طقوس لا تعنى شيئاً بالنسبة له • وفي هذه الحالة اما أن يخلق المعاذير للخروج أو يعتقد مبادئ عدوانية تسيء الى المؤمن باستمرار ، أى أنه يحرم من قول الصدق أو يعجز عن الاخذ والعطاء اللذين يميزان المواطن الدمث • ومن زاوية الشخصية نجد أن قوانين السلوك التي تؤتى ثمارها هي

القوانين التى لا تفرض من الخارج بل تنبثق من الداخل ، وهذا النوع الاخير من القوانين وليد التجربة التى يمارسها الفرد .

أما السبب الثانى فليس أقل من السبب الاول أهمية . ان قدرة القانون على تحديد انماط السلوك الاجتماعى تعتمد الى حد كبير على نجاح هذا القانون فى اكتساب موافقة عامة . والإهداف التى يسعى القانون وراء تحقيقها يجب أن تلقى ترحيباً من هؤلاء الذين سيخضعون لمبادئ هذا القانون ، ويجب أن يكون هذا الترحيب قائماً على أسس منطقية . والفشل مأل كل تشريع يغفل هذه الشروط ، بل ويفضى الى تعريض القانون للاحتقار والازدراء . اذ حيث تنظر هيئة من الافراد الى نظام معين على أنه نظام سخي ، نجد أنهم مغتبطون لعصيانه ويصبح السلوك غير القانونى مدعاة للفخر والاعجاب . كما أنه يثير الشعور بالاغتياب ويقوم باشباع الغرور البشرى . ولا ينظر أى فرد فى لندن الى جندي البوليس على أنه رجل يهدد حرته . بيد أن الحال يختلف فى نيويورك فان انتهاك القانون يعتبر سمة للشجاعة والاقدام . كما أن فرض العقاب على الافراد سيثير فى نفوسهم ونفوس أصدقائهم الشعور بالظلم الفاحش . والى لأعتقد أنه مبدأ أولى ذلك الذى يتادى بنواحي علم النفس الذى يقوم على العقاب حتى انك لا تستطيع أن تقوم بارتكاب أية

جريمة في السلوك اذ أن الافراد ينظرون اليها على أنها عمل إجرامى . ويقف الشعور العام في جانب القانون ضد الجريمة - كما انك تستطيع أن تقوم بتنفيذ القانون . الا أن ذلك الشعور العام في انجلترا لن يوافق على القانون الذى يحول بين عمل الخمرور ويبيعها فسيحاول الجميع نتيجة لذلك أن يكرسوا جل تفكيرهم للوصول الى طرق ووسائل مختلفة لتفادى القانون . وتفتت هذه العادة كل مبادئ السلوك التى تؤدي الى الامن الاجتماعى ، وهى تلزم الجهود الاجتماعية باتخاذ اتجاه واحد ، وتدفع الفرد الى المراوغة ليتجنب تنفيذ القانون . وفرى مثلاً أن وضع المحكمة العليا في تقريرها للحكومة الامريكية الحق في قطع أسلاك التليفون لاقامة الدليل على خرق قانون فولستد (هذا القانون قد أصدره الكونجرس وهو ينص على سريان التعديل الثامن عشر الذى يحدد نوع الخمرور) لا يعتبر قانوناً مشجعاً . ويكمن في هذا الطريق الفساد والابتزاز وأنواع العادات التى قرنها في انجلترا بأسماء مثل أوليفر الجاسوس ، وفي روسيا كمثرى القلاقل مثل آزييف . وهناك أشياء قليلة أكثر تدميراً من هذا بالنسبة للتوازن الادبى للنظام الاجتماعى .

ويجب علينا ألا ننسى أثرين لمحاولة التنفيذ . وليس لهذين الاثرين الا جوانبهما السيئة ، فان الحكومة التى دائماً ما يسخر

الأفراد منها بالنسبة للإدارة ستزداد حدة قسوتها وجورها ، ولن يقتصر ذلك على الأهانة فحسب بل سيتعداه الى الوسائل لمواجهة مثل هذه الأهانة وكذلك ما سيوقع من قصاص عند حدوثها . والمثال القديم لهذه النتيجة هو حكومة جنيف منذ عهد كالقن . فلم يتمخض عنها تنفيذ القانون تنفيذا مرضيا ولكن تمخضت عنها المراوغة على نطاق واسع ومقابلة الشدة من ناحية بأعمال وحشية من ناحية أخرى . كما أن التفاوت بين الجريمة والعقاب يدفع أفراد الشعب الى العطف على المذنب ، واعتقد أن ذلك له عواقبه الوخيمة على أى مجتمع من المجتمعات اذ يرتاب الأفراد فى أعمال الحكومة وتتاح الفرصة — فى غير وقتها — للاستشهاد . وينجم عن ذلك عدم القدرة على تنفيذ القانون اذا ما عرف الشعب ما تقوم به من أعمال اذ دلت على شئ فانما تدل على عنف وتهور . ولا بد أن يقضى على نظام التشريع هذا لا محالة — ان آجلا أو عاجلا . وبالرغم من ادراك الحكومة للعواقب التى ستتبع عن مثل هذه الاعمال الا أنها تتماذى فى غيرها . ولقد فشل الاضراب عن الطعام فى السجن عندما قامت الحكومة البريطانية بمواجهته واستخدام نفس السلاح ضد الذين قاموا بالاضراب فيما بعد باطلاق سراح المضربين مؤقتا اعتمادا على القانون المسمى «قانون القط والفأر» . ولهذا الاجراء جانبان : جانب منفع والآخر

مضحك • الا أنه قد نتج عنه عدم قيام الشعب بمثل هذا الاضراب • ولذلك لم يعلن الشعب مثل هذا الاضراب أثناء الثورة الايرلندية • وعندما ترك مستر لويد جورج أحد اللوردات يموت ، اهتم الشعب بالظروف التي توفى فيها اللورد أكثر من اهتمامه بسؤال هام هو : ما اذا كان يجب ألا يسمح له بالموت ؟ ويبدو أن انكار الحرية في هذا المجال سيتمخض عنه اطراد تدريجي نحو الشقاء •

أما الاثر الثاني ذو الطابع السيء فهو عندما تتدخل الحكومة لقمع عمل من الاعمال تعتقد هيئة من الافراد أن له فوائد تعود عليهم وهم بالتالى فى حاجة اليه • وعندما يعارض عدد كبير من المواطنين هذا القمع فستخرج الى حيز الوجود صناعة من الصناعات لمد هذا العمل • أما وسائلها فستكون وسائل شاذة، وستجذب الى مصافها عوامل غير مرغوب فيها فى المجتمع ، وستكون جيشا جرارا من الخارجين على القانون يصفح عنهم دائما عدد كبير من الافراد • وهذا هو الحال فى النوادى الليلية فى بريطانيا ، وكما أن المخاطر كثيرة ، فان المكاسب عالية ، ومن ثم فان المصالح التى يجب حمايتها لها شأوها • وان تاريخ هذه المغامرات فى انجلترا وأمريكا ليعتبر حلقة منظمة من حلقات الفساد • وليس لسخط القانون أثر عليها • اذ ينال الرجال والنساء السلطة عن طريق وسائلها • ومن العسير أن نبالغ فى مدى تأثير رجال

البوليس فى هذا الفساد • وتجدهم وهم يقومون بتنظيم مغامرة
لاثارة غريزة الشك فى الافراد العادين • واعتقد انه من الخطأ
أن نضفى على الاعمال غير القانونية صفة البطولة • وليس
الاجابة عن ذلك هى القول بأنه عندما يؤدى القانون عمله ، فان
العملاء سيتخلون فى الحال عن المذنب الذى ألقى القبض عليه ،
ويعتبر ذلك دليلا على أنهم فى حقيقة الامر لا يقرونه على ذلك
ولا يبدو لى أن التنفيذ الذى يدفع الى الجبن فى اللحظة الحرجة
— فى نفوس الشركاء فى الجريمة — يكون مدعاة للفخر •

أما السبب الثالث فهو مختلف نوعا ما فى صبغته • فنحن
نعرف أنه يوجد فى كل دولة كتاب متحذلقون فى الآداب
والاخلاق • وهم يسعون الى استخدام جهازها ليلحوا فى أن
تكون عاداتهم هى مستوى السلوك الرسمى الذى يتبعه الشعب •
وهم يهتمون بالمحرمات لا لشيء الا لذاتها • كما ان كل نجاح
يحرزونه يختمهم على بذل جهود أعظم • واذا قاموا بوقف بيع
الخمور ، فسيكون ذلك مدعاة لتحمسهم الشديد لتقييد تجارة
السخان وهم يتوقون الى التحكم فى نشر الكتب، واتاج المسرحيات
وملابس السيدات وقواعد الحياة الجنسية وقضاء أوقات الفراغ •
وتتولاهم الدهشة ازاء ما يطلق عليه فساد الادب أو الفجور
— وهم يقصدون قواعد السلوك التى لم يوافقوا عليها • وهاتهم

النواحي التي لا تتبع العرف • وأمعنوا في التنديد بها والسخط عليها • وقاموا بتكوين لجان لتقديم الدليل على انحطاط العصر الذي نعيش فيه • واقتحموا الهيئة التشريعية لاجبارها على العمل كلما تفتقت أمامهم حادثة - شذت عن القاعدة - لسلوك معوج • وبطبيعة الحال فهم يتخيلون أنفسهم على أنهم كلفانيون صغار (من دعاة الإصلاح) جاءوا لاقا ذ جني ف الحديث من رجس الشيطان • ولا يساور أى فرد الشك فى أن أنشأا أمثال مستر كورنستك يعتبرون أنفسهم منقذى المجتمع ومتشليه • فلهم رسالتهم الالهية التى وضعت لهم ، وهم يكرسون حياتهم لتحقيقها وهم الاشخاص الذين وجدوا فى كانديد (قصة لفولتير) وسائل افساد عقل المجتمع • ولقد هالهم الفن العارى • واعتقدوا أن أداء «مهنة مسز وارن» (مسرحية لشو) ما هو الا امتحان للمثل الاعلى • واعتبروا داروين « خائنا » ، وما مؤلفاته الا تهجم على الاله ، كما آمنوا بأن الظروف التى أملت بحياة مكسيم جوركى الزوجية تستدعى زجره ونهره أمام الجميع •

ولست أرى شيئا يتعارض مع ظروف الحرية الفكرية أكثر من التدخل الذى يصدر عن هؤلاء الناس • انهم لا يحترمون ما للشخصية الانسانية من مكانة ورفعة • وهم لا يفهمون أن الافراد الذين يحيون حياة تختلف عن حياتهم يفكرون أيضا

بطريقة مختلفة، وأن المبادئ المطلقة لا يمكن تطبيقها في حضارتنا الحديثة المتعددة النواحي . ومن اليسير علينا أن نقدر الثمن الفادح الذي ندفعه لقاء نجاح هؤلاء في فرض مقاييسهم المطلقة .

وحيثما وجد هؤلاء وترعرعوا لم نجد أدبا أو فنا رائعا اللهم الا أدبا وفنا يعبران عن الشعور بالغيب والحق . كل هذا يفسر لنا كيف أن جنيف لم تنتج أدبا مذكورا منذ أيام كلفن . ان هذا النوع من الناس هو الذي جعل بيروت وشيللي يعيشان في المنفى .

انهم يتطرفون في كبريائهم ، ومن ثم يضحون بالملكات والفطرة الانسانية . وغالبا ما يخيم عليهم الجهل ، وهم خطرون دائبون على العمل . وما أن يعفى أصدقاء الحرية حتى يتنبه هؤلاء ويستيقظوا ولا يردعهم رادع وهم يرتكبون في نظري أبشع صور الالحاد اذ أنهم يحاولون تشكيل الانسان وفق ارادتهم ومشيئتهم . اتى أصرح مخلصا بأن المجتمعات الديمقراطية - بصفة خاصة - تتعرض لمخاطر تهدد الحريات ، وهي مخاطر لا نستطيع ازائها أن نكون على حذر . اتى أشير الى المجتمعات الديمقراطية لان نسبة المواطنين الذين يتحمسون فيها لخدمة الحرية قد تكون ضئيلة الى حد ما ، هذا اذا لم تكن هناك مسائل هامة كبرى معرضة للخطر . ان الاضطهاد المتوالى الذي لا يعوقه عائق انما ينبع من استمرار تراكم القيود التافهة . ويهنا جدا

أن تتأكد من أن كلا من هذه القيود إنما هو ضرورة اجتماعية ،
قبل أن نسمح بادماجه داخل اطار القانون •

ويجب ألا نحرّم سلوكا معينا الا اذا أثبتنا أن ممارسته
بطريقة معقولة لن تفضي الا الى اعاقا نمو الشخصية •

ويجب في الحقيقة أن نحول دون ممارسة الحرية بطريقة
مفتعلة — عن طريق الفرد أو المنظمات — لبث الضعيفة في مجال
الدين أو الاجناس • فأنا أوافق على اسكات منظمة مثل منظمة
كوكلوكس كلان التي تهاجم الزنوج •

الفصل الثالث

الحرية والسلطة الاجتماعية

- ١ -

دعوني أذكركم بفحوى دراساتي • لقد آمنت بأن الحرية تعنى انعدام وجود قيود حول الظروف التى تضمن للفرد التمتع بالسعادة • وليست هناك حرية اذا ما فرضنا قيودا على حرية الخطابة • وليست هناك حرية اذا ما تمتعت طائفة معينة فى المجتمع ببعض الامتيازات التى لا يتمتع بها غيرها • وليست هناك حرية اذا ما سيطرت فكرة متسلطة على العادات الاجتماعية التى يمارسها الآخرون دون اقتناع هؤلاء الآخرين بما يبرر فرض هذه السيطرة • فلقد أوضحت كيف أن تجربة كل فرد ذات طابع فريد ، ومن ثم فانه هو الوحيد الذى يستطيع فهم دلالة هذه الفكرة بالنسبة له • ان الفرد لن يتمتع بحريته ما لم يستطع التصرف بوحى من احساسه الخاص بهذه الدلالة • ان حرمانه من الحرية معناه تجاهل تجاربه ، ومعناه أيضا أن المجتمع المنظم يرفض اشباع الدروس التى يرى الفرد انه تعلمها من الحياة •

غير أن الفرد لا يقف وحده . انه يعيش مع الآخرين ويحقق وجوده فيهم . ومن ثم فإن حريته ليست حرية مطلقة . فصراع التجربة يعنى أن هناك أنماطا معينة من السلوك تفرض علينا حتى لا يحطم الصراع أمن المجتمع . ان هذا الفرض ضرورى للمجتمع بوجه عام ، ذلك لأنه يحقق السلامة والسلام هو الشرط الذى يضمن استمرار الحرية ، ولهذا فإن المحرمات التى تفرض على المجتمع هى بمثابة محاولة لاستخلاص بعض مبادئ السلوك من المجتمع ، وهى مبادئ يجب على الافراد السير وفقا لها حماية لمصالحهم . وفى الحقيقة أننا لانستطيع أن ندعى أن جميع المبادئ التى تفرضها حكومة من الحكومات هى مبادئ يجب فى الواقع فرضها . وكل ما نستطيع أن نقوله ان بعض المبادئ حين تفرض ترتبط بمضمون الحرية ارتباطا وثيقا .

هذا هو المظهر المتناقض للحكم الذاتى . ان بعض القيود التى تحد من الحرية قد تضاعف سعادة المرء فهذه القيود تريحه من مشقة الرجوع الى المبادئ الاساسية عند كل خطوة يخطوها، وهى تلخص له التجارب الماضية التى مرت بمجتمعه . كما أنها تحول دون نشوب صراع نتيجة للتعارض مع الرغبات ومن ثم تتيح للفرد احساسا بالامن . ان الفرد أشبه بمسافر يصل الى مفترق الطرق ، والقانون يساعد حين يبلغه على اختيار طريق

واحد على الأقل ، ما يفره بالسير في هذا الطريق . ومن الواضح أن القضية لا تحدث دائما بهذه الصورة . ولكن اذا كان هذا هو الحال فيجب أن يكون هدف القانون هو ما يرمى اليه الفرد ، ويجب أن تكون خبرة القانون هي الخبرة التي يمر بها الفرد ، كذلك - أى يجب ألا تتعارض خبرة القانون مع خبرة الفرد . فلقد جرت العادة على أن في هذا التعارض يكمن القصاص الذى يقع على الفرد ، ما دام أنه في هذا الطريق الذى وقع اختياره عليه ، سيجد رجل البوليس في أنظاره حيث أن هذا الطريق لم يكن طريق القانون . ولذلك وجب علينا البحث عن الطرق والوسائل التى تكفل لنا السير مع القانون .

لقد حاولت أن أوضح أنه يمكن تحقيق عدم التعارض بين خبرة الفرد وبين خبرة القانون عن طريق الموافقة على تعديل القانون باستمرار .

وأود هنا أن أبحث النواحي اللازمة التى تحدد ما اذا كان في الامكان الحصول على مثل هذه الموافقة - أى أنتى أريد أن أبحث في أمور التحامل والتقدير أو الحكم والرغبة - التى تتمثل في رأى العام ، كما أنتى أريد أن أعرف مدى علاقته بالحرية ، فاذا صحت دراستى على أن الرعوية تساهم في تحقيق الخير العام ، وأن العمل الصحيح يقوم على أسس هذا الحكم أو التقدير ،

فاعمل التعليم اذن يعتبر عاملا أساسيا هاما • ونرى مثلا أنه اذا أردت أن أعرض الدولة في أمر من أمورها كالخدمة العسكرية، فيجب على ألا أخطو مثل هذه الخطوة ما لم أدرس الحقائق وأحصها اذ اننى سأرسي عليها مبادئى • أما اجراء التغييرات الضرورية فيعتبر أمرا هاما في كل ناحية من نواحي النشاط الاجتماعى • ولذلك يجدر بى أن أتأكد من صحة الحقائق التى سأعتمد عليها فيما أقوم به من عمل •

كما أن عالم الحقائق الذى يلقي بأعبائه على كل منا ، عالم معقد وجسيم • وليس فى امكان أحد منا ادراك هذا العالم • ولذلك نجد أنه يجب الاعتماد على الآخرين لمعرفة جزء كبير منه - ربما يكون جزءا أساسيا فى ظرف من الظروف • ومن الواضح أنه من الاهمية بمكان أن تمشى النواحي التى نستمددها من الآخرين مع الحقيقة التى يمكن اتخاذ حكم أو تقدير سليم بناء عليها • ان شروط الصلح السليمة التى يجب أن تبرم مع المانيا ستكون شروطا واحدة اذا كنا قد تعلمنا من الخبرة الهتلرية أنه لن تفيد البلاغة شيئا فى ادخال النواحي البربرية الى حظيرة الديمقراطية ، واذا أدركنا ما قصد به فرانكلين روزفلت من سياسة « حسن الجوار » • ولكنه سيكون صلحا مختلفا اذا أدركنا أن رغبة ألمانيا هو الثأر والانتقام للهزيمة التى حلت بها عام

١٩٤٥ • ويعتمد الموقف الذى أتخذه بالنسبة لتأميم الصناعات القائمة على التعدين - سواء أكان فى بريطانيا العظمى أم فى مكان آخر - على ، أولا : حقائق الصناعة ذاتها • وثانيا : على عمليات التأميم فى ميادين أخرى • وعندما أقوم بالامعان فى هذه الحقائق، أجدنى فى بعض الاحيان أقف وأسأل نفسى « ان تقرير هذا الرجل أو هذه الصحيفة ، يمكن الوثوق فيه » •

ونجد أن هناك صلة بين الحرية والاخبار لأن الاراء تعتمد على صحة الحقائق وليس لشعب يقوم بإبداء رأيه أو تقديمه لنواح عدة مطلق الحرية ، اذا أراد الحكم لا على النظريات المختلفة حول الحقائق المعترف بها ، ولكن على التشويهات المختلفة للأساطير غير التهذيبية كما يبدو من أول وهلة • فحادثة مين ومجزرة بكين التى لم تحدث قط. وخطاب زينوفيف - كل ذلك يختلف عما أطلق عليه مستر ليان طابع البيئة الجامد الذى تحتم على أن أفكر فيه ، ولو حدث وأعد المسؤولون لى « برهانا » استخلصوه من اهتماماتهم الخاصة فان التشويه قد تتم حلقاته الى حد يتعذر على ازاءه أن أصدر حكما معقولا •

ولنوجز فنقول اننا نواجه هذه العقبة التى تتمثل فى التحكم فى الانباء على ضوء المصالح الخاصة ، هذا التحكم يجعل الناس ضحايا القيود فى الوقت الذى يظنون فيه أنهم أحرار • والرجل

الانجليزى الذى يحاول أن يكون له رأى فى اضراب قام به عمال المناجم لن يكون حرا اذا ما كانت الحقائق التى يطلع عليها قد صيغت بحيث ينحاز فى النهاية الى صفوف اصحاب المناجم .

والرجل الصينى الذى يسمع أن حزب الاحرار فى رومانيا هو الذى فاز فى الانتخابات ، والفرد الأمريكى الذى يقال له أن « رجال الاصلاح » فى المجلس البلدى هم الذين يحكمون لندن ، سيكتشفان الحقائق بعد ذلك وأفكارهما ما زالت متأثرة بالانباء الزائفة السابقة التى تمخضت عن تجارب معادية ، ومن ثم لا يستطيعان بسهولة أن يحكما على الحقائق حكما صائبا . وحين انعقد مؤتمر لاهاي فى شهر اغسطس من عام ١٩٢٩ للبحث فى مسألة التعميمات أخذت الصحف الايطالية تصور مستر سنودين فى صورة شيلوك - ذلك الرجل اليهودى الجشع فى مسرحية تاجر البندقية - واعتبرته رجلا يستخلص من ايطاليا ما عليها من ديون ، أما الصحف الانجليزية فرسمته فى صورة رجل يقف صامدا أمام جهود أوروبا التى تريد أن تجعل من بريطانيا العظمى بقرة حلوبا . واذ ذاك صار من المحتم على الرجل الايطالى أو الانجليزى الذى يريد أن يعرف كنه الحقائق التى يتهدها الخطر أن يشغل نفسه بالبحث والتتقيب ليعوض وراء الحقائق الفنية التى قد يعجز عن تفهمها أو يفتيق وقتها عن تفهمها

لقد أجمع علماء النفس على أهمية الانطباعات التي تحدث لنا في طفولتنا وما لهذه الانطباعات من دلالة في المستقبل • ومن الواضح أننا لو نظرنا الى الامور من هذه الزاوية وجدنا ان الاشياء التي نتعلمها ، والعادات الفكرية التي يتميز بها من يعلمنا . لها اهمية كبيرة • فالطابع الفكرى قد يتعرض لتغير كبير اذا ما كان علم التاريخ الذى ندرسه لاطفالنا يتميز برحابة الافق او ضيقه ، كما يتعرض من جراء منهج المعلمين فى التدريس : هل « يحاولون تربية النشء تربية موضوعية أو ذاتية ؟ والافراد الذين يقعون فريسة لقيود المبادئ الجامدة فى صباهم سيخوضون فى المستقبل غمار معركة مرة للتخلص من هذا الجمود •

قل لصبى عاما بعد عام — أن الدستور الأمريكى يعتبر المثل الاعلى للحكمة السياسية وحينئذ لن يستطيع الجيل الذى ينتسب اليه هذا الصبى أن يجرى بسهولة بعض التعديلات على هذا الدستور •

ولن تستطيع أن تكسب عقولا متفتحة اذا ما جعلت الصبى يتلمذ على أيدي هؤلاء المدرسين الذين قال عنهم البروفسور هاربر أن ٧٧٪ منهم ينادون بأن على الفرد ألا يجعل تجربته ومنطقه يقودانه الى مسالك يعرف أنها تخالف تعاليم الانجيل ، وأن ٥١٪ منهم يزعمون « أن على قوانين الدولة أن تحرم هذا!

النقد المتطرف الذى نسمعه ونقرأه فى غالب الاحيان ، والموجه
ضد عدالة البلاد أو الحكومة »

وبالاضافة الى ما للمدرسة من أثر على الطفل ، نجد هذا
التأثير المشابه فى المنزل ، وفى الكنيسة ، وفى الطريق • وكل هذا
يؤكد لنا بطريقة صارخة أن معظم الانطباعات تخلف وراءها أثرا •

وليس هناك ما يستدعى أن نطلب من الافراد أن يعيشوا وهم
محفوظون بالمخاطر • أنهم لا يستطيعون أن يتفادوا هذه المخاطر
إذا ما كانت سعادتهم تتوقف على تمشيهم مع الحقائق •

ومن الخطورة بمكان أن تترك أطفالنا فى أيدي مدرسين
يؤمنون بوجوب نبذ جميع التجارب والافكار التى لا تتمشى مع
تلك التجارب التى انحدرت إلينا من تاريخ قبيلة من القبائل
السامية منذ آلاف الاعوام ، أو فى أيدي هؤلاء المربين الذين
يربطون بين الوطنية وبين الرضوخ الجامح للنظام السياسى.
الراهن •

وتعرض سعادة الشاب المراهق للخطر اذا ما آمن بأن تعاليم
ماركس — على سبيل المثال — هى التعاليم الحققة ، أو أنه
موسولينى قد قال الصدق •

والسعادة تتمثل في قدرتك على معالجة الحقائق بذهن متفتح، تلك الحقائق التي أعدها أناس مستقلون لا تجعلهم مصالحهم الخاصة يتناولون الامور من زاوية معينة . وما عدا ذلك يكبل العقل في قيود المبادئ الجامدة التي تعمل عملها طالما أن العقل لا ينظر الى ما وراء هذه الحدود المغلقة التي تعيش المبادئ الجامدة داخلها . فاذا ما تطلع العقل الى ما وراء هذه الحدود أحس بالشقاء لا محالة .

كيف نحصل اذن على الحقائق ؟ وكيف نحصل على العقل الحر ؟ والجواب بالطبع هو ذلك الجواب المحزن الذي يقول أن لا سبيل الى ذلك بسهولة .

ان العلاج يكمن بعض الشيء في تطوير وسائلنا ، غير أنه يكمن الى حد كبير في نوع الوسائل التربوية التي نستخدمها ، وهذه الوسائل بدورها تتوقف على الاهداف التي استخدمت تلك الوسائل من أجل تحقيقها ، واننى أوافق موافقة تامة على أن الهيئات المستقلة التي تسعى وراء الحقائق دون أن تلقى بالا الى الاجور او الظروف الاجتماعية ، ستقودنا في طريق الخلاص . غير أننى أعتقد أنها لن تقودنا الى مسافة كبيرة فهناك تلك الهوة التي تفصل بين البحث عن الحقائق وبين عرضها على الرأي العام ليؤمن بها . هذه الهوة تكتظ بتلك المصالح الخاصة التي تعبير عدوا يتهددنا .

ولن نستطيع أن نخدم الحرية أكثر مما تخدمها هيئة عامة يشرف عليها رجل مثل لـ بـ سكوت بصحيفته المانشستر جارديان حين يصمم على مزج النبا بالحقيقة في نفس الوقت • ولكن ليس هناك كثيرون من أمثال مستر سكوت ، ومن ثم صار الامل ضعيفا •

كما لا نستطيع أن نكرر أن تطور الاحساس بالمهنية بين الصحفيين وادماجهم في سلك مهني له قواعده الخاصة بالانضمام والممارسة ، سيساعد الى حد كبير على حل الازمة المعقدة • كما يساهم في العلاج ايضا تطوير بعض صحف الرأي المتخصصة في ميدان من الميادين الى جانب بعض الاختراعات الجديدة التي تشبه اللاسلكي • والمنافسة على الحصول على الحقائق تساهم الى حد ما (ولا أقول الى حد كبير) في ابراز الحقيقة • والدعاية الجامحة تقتل نفسها بيديها والناس لا يؤمنون بما تقوله « الجرائد » لانهم وجدوا ان هذه الجرائد كذبت عليهم في عدة مناسبات ظهرت فيها الحقيقة واضحة للعيان •

ونحن في حاجة الى العلاج أيضا في مدارسنا حتى ندرّب العقول على التفكير بحرية • وقد يكتشف الناس أن مسألة الذكاء وحسن الادراك لا ترضى بوجود مدرسين من الصف الثاني يخيم عليهم الركود والاهمال والروتين • وقد يعلن هؤلاء الناس

استعدادهم لجعل مهنة التعليم مهنة ذات راتب محترم يجتذب أصحاب الكفاءات ، كما يضعونها في اطار مشرف لارضاء ذوى الطموح العريض .

وبالرغم مما أحرزنا من تقدم في عصرنا الحاضر ، لا نستطيع أن نقدر بما فيه الكفاية الاثر الذى يتركه المربي الكبير في جيله . ولتصرف وفق مشيئتنا ، ولترك لهذا المربي الكبير حرية تعليم الطلاب وفق هواه ، غير أن العقول التى تتصل به ستقتنى اثره وستعرف هذه العقول كيف تتحس كما يتحس هذا المربي ، وكيف تعشق التساؤل والمعرفة .

قد يكون هذا المربي الكبير الكاتب هكسلى في لندن، أو وليم جيمس في هارفارد أو مارك بلوخ في باريس واذ ذلك يصبح طلابهم أبناءهم الروحيين مثلهم في ذلك مثل هؤلاء الذين يتعلمون قواعد الاتيكيت في كلية ايتون ، أو كيفية احترام امبراطور اليابان في طوكيو .

وقد يجدر بنا أن نعرف أن الوطنية الضيقة الابق في التاريخ والسياسة تؤدي الى نتائج اجتماعية أشد خطرا مما لو عرفنا كيف نبادر بالشك ونشعر أن وطننا لم يكن على صواب دائما وان مقاييسنا الخاصة بالهيئات الموجودة عندنا ليست مقاييس دقيقة في جميع الحالات .

غير أن هذه الاحتمالات بأكملها لا تستطيع أن تشعرنا بالامل
 اذا ما وقفت وحدها دون سند آخر . واذا ما كانت الانباء الزائفة
 تؤتى ثمارها المرجوة فلا شك أنها ستنتشر وتمضى فى سبيلها دون
 عائق . واذا ما كانت هناك مصالح خاصة تستفيد من تشويه
 الحقائق فان الحقائق ستظل مشوهة . واذا استمر النظام التربوى
 الهزيل فى تدعيم اسس السلطة الراسخة فسيظل هذا النظام هزيلا
 واذا ما تطلب نظام التوسع فى التعليم نفقات طائلة فان الذين
 يتحملون هذه النفقات سيجدون من الدوافع والاسباب ما يجعلهم
 يجدون فى هذا التوسع داعيا للسير فى سرعة القواقع ومن ثم
 لا يستطيع هذا التوسع الجديد أن يؤثر على الجنس البشرى اللهم
 الا فى مدى دهور طويلة .

اتنا نواجه عقبة مزدوجة تتمثل فى أن الدعاية تستطيع أن تحقق
 نتائج باهرة فى لحظات قصار وأن التغيرات الابداعية فى نظم
 التعليم لا تؤتى ثمارها الا بعد مضى جيل ومجىء جيل آخر .
 ان هناك عوامل كثيرة لها سطوتها ونفوذها وهى تكره ذلك
 النمو الفكرى الذى يسعى وراء الحقيقة .

والذين يناصرون هذه العوامل لا يريدون التعبير عن التجربة
 بطريقة صادقة وانما يفضلون التعبير عن التجارب التى تجد هوى
 فى نفوسهم .

انهم لا يحبون أن يتعلم الشعب كيف يقدر الحقيقة ، وانما يريدون منه أن يتدرب بحيث يسلم بما يقرأ ويصدقه • ونحن لن نظلم التعليم في عصرنا الحاضر اذا ما وصفناه قائلين انه فن يدرس للناس ليطلعهم كيف تخدعهم الكلمة المكتوبة والذين يستفيدون من هذا الخداع هم سادة المجتمع •

ذلك لانه يتحتم علينا أن نتذكر أن علينا في هذه المسائل أن نركز جهودنا في القيم الوشكة التحقيق لا القيم التي لا تتحقق الا بعد وقت طويل •

اتنا لا نضع تشريعات يمتد أجلها الى فترة خيالية قد تشهد مولد اليوتوبيا وانما نضع هذه التشريعات لتطبيقها في عالمنا الذى نعرفه وفي حياتنا التى نحيها • ويجب علينا أن نشكل الحرية التى نطلبها وان التدهور الذى نتقبله والفشل الذى لا نحرك امامه ساكنا يوحدان القوى التى تعادى الحرية • ويعرف الجميع ذلك جيدا ولقد كافحوا في الماضى لنيل الحرية ، فكانوا على يقين من أن تراكم الامتيازات البسيطة لا يؤدى بهم الا الى الهزيمة • وهم لا يستطيعون تحديد الخطأ • ولقد انكروا وجود هذا الخطأ خشية ان يكون العقبة الكؤود في طريق ايمانهم بالسلطة ويتجلى الخوف عندما يقام الدليل على براءة فرد من الافراد — فربما يززع من الايمان في محاكم الماسوشست •

ويمكن القول ان هذه الحالة تطبق على مستر تشرشل عندما حاول أن يخدع مجلس العموم حول طريقة معاملة الليدى كونسطنس ليتون فى السجن •

وما الارادة لنيل الحرية - وهى كالارادة للهيمنة على السلطة - الا عادة مآلها الهلاك لضعفها •

وان ما أستطيع استنتاجه يعتبر عاملا أساسيا • ففى أى مجتمع من المجتمعات تجد أن الافراد جميعا يهتمون اهتماما متساويا بالحرية اذ انهم يشتركون فى النتائج بقدر متساو • وعندما يستحوذ بعض الافراد على هذه النتائج نجد أنهم لم يكونوا يبيدو النظر لادراك مدى حرمانها عن الآخرين ، وسيحملون أنفسهم على الاعتقاد بأن هؤلاء الذين حرموها منها راضون بمصيرهم أو انهم خلقوا من طينة أخرى ، وعلى ذلك فهم لا يصلحون للاستمتاع بما يستمتعون به •

ومن الخطر ادخال مثل ذلك فى أى اعتبار لانتنا فى نواح عدة لدينا الطاقة التى ربما جئنا من ورائها الكثير • غير أن الوقت لم يحن بعد للقيام بعمل ما ، لانتنا نعتقد أن هذا العمل ربما أدى بنا الى مطالب لا مبرر لها • كما أن الحياة التى نعيش فيها حياة مختلطة متشابكة حتى أن هؤلاء الذين لا يريدون الخوض فى معركة الحرية دائما ما يجدون العذر الكافى • وربما يخشى الفرد

على ضياع وظيفته • ومهما كان الدافع على الامتناع ، فان
للافراد طرق تفكيرهم طالما كانوا مختلفين فى طرق معيشتهم •
لان ذلك كما يعتقدون سيحفزهم الى ايجاد المبادئ التى يجب
السير على نهجها عند القيام بأى عمل من الاعمال لمعالجة ما
يجدونه متافيا مع العدالة •

وطبيعى اننا لا نستطيع معالجة الخبرة التى تحمل بين طياتها
كل معانى المرارة والظلم • وليس لخيانة الاصدقاء مثلا أى أثر •
ولكن يمكن للنواحى الاجتماعية معالجة تلك المرارة وذلك
الظلم بسبب انخفاض الأجور او انكار الوضع السياسى أو
بالاخرى لنا مطلق الحرية فى معالجة مثل تلك النواحى اذا أولينا
ذلك اهتمامنا واذا لم يكن هذا الاهتمام متساويا ، فان حاجتنا
لمشاركة الآخرين ستكون بقدر ضئيل • وينبثق الشعور بالتماسك
عندما يكون لاي عمل مشترك طابعه على الحياة العامة •

ومما يزيد من موقفنا حرجا أن كل خطوة نتخذها من اجل
الحرية والتى تعتبر خطوة من أجل تساوى الامتيازات الخاصة لم
تهدف الي ذلك • ونجد فى بعض الاحيان أن هؤلاء الذين
يستحوذون على هذه الامتيازات يمنون انفسهم بان سلامة
المجتمع تتوقف على رفضهم التخلي عن هذه الامتيازات
ويعتقدون أن نشر الحقائق بامانة لن يؤدي الا الى طريق

الكوارث والمصائب فما السبب الذى يدعوهم الى التخلّى عن اسلحتهم للاغراض الدفاعية ؟ وما السبب الذى يدفعهم الى عدم ادراك ان هذه الاسلحة ما هى الا اسلحة فتاكة ؟ ولذلك فمعنى انك تفسر لأى كاثوليكي مخلص انه يجب أن يخبر اطفاله أن هناك من الاسباب ما يجعلهم ينبذون المعتقدات التى آمن بها - معناه أن ينبذ المعتقدات التى أرسى عليها صرح حياته •

- ٢ -

واستخلص من هذا انه مهما تكن مؤسساتنا وأنظمتنا ، فما زال هناك أمل في أن ييزغ نور الحرية في أى مجتمع من المجتمعات كما انه يمكن الاحتفاظ بها . وذلك اذا اهتم الافراد بها وأولوا اهتمامهم للمحافظة عليها وانى أوافق على ما لهارنجتن من بعد نظر وثقابة فكر في أن توزيع السلطة الاقتصادية في الدولة سيترتب عليه توزيع سلطتها السياسية . كما انى أومن بصحة ما قاله جيمس ماديسون من أن الاملاك هى المصدر الوحيد في النواحي الشخصية كما أتنى اعتقد أن ادراك الاشتراكيين الاوائل قد وجد ما يبرره عندما قالوا ان المجتمع الذى يسيطر عليه عدد صغير من الاغنياء ويوجد فيه عدد كبير من الفقراء يعتبر مجتمعا من الاستغلاليين والمستغلين ولا أومن مطلقا بأن الحرية في مثل هذه الظروف تعد أمرا من الامور التى يهتم بها من ييدهم زمام السلطة . فان ما يولون جهودهم اليه هو كيفية الاحتفاظ بالسلطة . وسيسمحون بكل شيء الا الدخول في مناقشات حول هذه السلطة . وسيكون للجميع مطلق الحرية في مناقشة أى أمر من

الامور غير الجوهرية • ولكن اذا شن الهجوم على احتسارهم للسلطة فيسبغون اليه على أنه تمرد او الحاد • فاذا فرض أن شكل المنظمة الاجتماعية شكل هرمي فسيكافح الافراد للوصول الى القمة أما اذا كان المجتمع قد بنى على عدم المساواة في النواحي الاقتصادية فمعنى ذلك أن عدم المساواة هذه ستولد الصراع الذى يكمن فى أساسه • ويعنى امتلاك الثروة امتلاك كل شيء يؤدى الى السعادة فى الحياة حيث تجد الوقت الكافى للاطلاع والتفكير وغير ذلك • كل هذا يعتبر ضمانة ضد عدم الاستقرار الذى ربما تحقق فى الغد ومن المحتمل أن يدفع ذلك الذين حرموا من هذه النواحي الى الغيرة من الذين يتمتعون بها • وهذا بدوره سيولد الحقد والضعينة • وسيكافح المحرومون من هذه الامتيازات لنيلها ، وسيكافح الذين منحوا اياها للمحافظة عليها • وستكون العدالة قانون الاقوى وأما الحرية فستكون قانونا يسمح به الاقوى • غير أن الحرية التى يتوق اليها الفقراء فى أى مجتمع من المجتمعات هى التمتع بما يتمتع به الحكام •

ان هذه المساواة هى التى انكرها الحكام اذ أنها تعنى التخلّى عن ممارسة السلطة والتخلّى عن المتع التى تصحبها • كما انها تعنى أيضا ان احتياجاتهم لا تحدّد ما يرمى اليه الانتاج ، كما ان حقهم فى تحديد توازن القوى الاجتماعية قد وضع جانبا • وتعتبر

المساواة في الحقيقة حرمانهم من فلسفة الحياة التي ترعرت عن طريق أسلوب معيشتهم • ولذلك لا يبدو لى انهم على استعداد للكفاح ضد هذا الحرمان •

ويصحب الحرمان من المساواة حرمانا آخر هو الحق في المطالبة بها • بيد أن الحق في نيل الحرية سيتوق اليه الجميع • وبذلك ، فسيحشد الجانبان قواهما ان آجلا او عاجلا لخوض المعركة • واني لا أعرف أى مثال استطيع أن استشهد به من التاريخ ، فالمهيمنون على السلطة تنازلوا عن امتيازاتهم الخاصة عن طيب خاطر • وهم يدللون على ذلك بقولهم أن العدالة تسود • وهم في الواقع يقصدون عدالتهم • وهم على استعداد تام لأن يقوموا بأعمال الاجبار والالزام ، والامل يراودهم في النجاح ، وهم على استعداد ايضا لأن يستشهدوا على أن يستسلموا ويجب ألا يغيب عن البال انه من المستحيل أن يسود المنطق اذا وضع الافراد نصب أعينهم القتال حول نتائج اقتصاره ولكنهم اذا أبدوا استعدادهم للقتال ، فلن يكون ثمة مجال للحرية في المجتمع ما دام ذلك يتعارض والعنف •

وسيجرى أى مجتمع من المجتمعات — وهو مجتمع لا توزع فيه ثمار النواحي الاقتصادية بالتساوى — على انكار الحرية على أنها قانون وجوده • ويمكن تطبيق ذلك على أى مجتمع في مرحلة

انتقال • ولقد أبطلت إنجلترا وهي تحت حكم كرومويل وفرنسا في عهد الثورة وروسيا الشيوعية وإيطاليا في عهد الفاشية تلك الحججة التي تنادى بأن الحرية ما هي إلا رغبة لها ما يبررها • أو لقد عرفت الحرية على أنها إدراك المواطنين على أنها في حوزتهم • ونجد أنه في كل من الحالتين يوجد شكل نظام اجتماعي معين ، وإذا حاولنا التحقق من هذه الوسائل ، فستخض عنها الشك في قيمة هذه الجهود التي بذلت ، وبذلك فإن قيمة هذه الحرية التي تطلق للمنطق والعقل العنان سيحرم الجميع منها • وما من شك أن الدولة الثورية توضح الوضع وضوحا تاما • بيد أنها ليست قاصرة على الدولة الثورية وحدها •

ولا نجد الحرية في إنجلترا أو ألمانيا حيث أن أسس المجتمع قد استدعى مناقشتها إذا اعتقد الحكام أن ذلك ربما يعرض هذه المسائل للخطر • فتصرح الحكومة بأن وليام جودوين ليس له نيات عدوانية بيد أنها لن تتورع في محاكمة توماس بين بتهمة الخيانة العظمى •

فإذا حاولت معالم الحرية أن تغير من الأسس ، فلتذهب الحرية إلى الجحيم • ويمكن للحرية أن تساعد في الاعتماد على أسس أي مجتمع يميزه عدم المساواة في النواحي الاقتصادية • ولا أحتاج إلى أن أشير إلى خشية المجتمع — قبل أن تثار أية

مناقشة هدامة عن حقوق الامتلاك • فما عليك الا أن تدرس الموقف حيث تقترب هذه الهيئات العمالية من هؤلاء الذين يهيمنون على السلطة الاقتصادية وأن نعلن بأننا معرضون لضروب من اليقين في الامور المتعلقة بالنواحي الاجتماعية • غير أننا نتخذ جانب الحذر حتى لا ندمر هذا اليقين •

وليست الفرصة متاحة لسيطرة التعقل على مجتمع لا يتسم بالتوازن • فالتعقل لا يتمتع بالانصاف اذا ما وقفت المصالح أمامه تعارضه ، فالمصالح — وخاصة في مسائل العقار والملكيات مرتبطة بالعواطف ، واذا ما ثارت العواطف عاشت الحقيقة في الظلام الدامس ، واذا ذاك لا يرى الناس الا ما يشتهون ويعتبرون الحقيقة شيئا يكمن في الرغبات التي يتوقون الى تحقيقها وشيوعها •

ان اعداد الانباء لتكوين الرأى لشيء أشبه بالجدل الدينى القديم ، حيث تعود الناس أن يتراشقوا بالبيانات • لقد كانت المشكلة الحقيقية مشكلة نسب وكميات • غير أن القائمين على الامر أحدثوا بالنسب تغييرا حتى تخدم أغراضهم على الوجه الاكمل • وقد حدث منذ ثلاثين عاما أن عاد وفد عمالى من روسيا ، وحمل معه مذكرة من بيتر كروبتكين تصف طابع روسيا • وقامت صحيفة رأسمالية من كبريات الصحف في لندن بنشر تلك

الاجزاء من البيان الذى يهاجم النظام فى روسيا . وفى الوقت نفسه نشرت صحيفة عمالية كبرى تلك الفقرات التى تنهى على روسيا البلشفية .

وهكذا اطمأن قراء الصحيفة الاولى الى أن بيتر كروبتكين - هذا الزعيم الفوضوى - يكره البلشفية من أعماقه ، أما قراء الصحيفة العمالية فقد أحسوا بالجور حين اكتشفوا أن بيتر كروبتكين - صديق الحرية الحميم - لم يتردد فى تأييد الدكتاتورية كشيء ترحب به الحرية . ولعلكم تذكرون كيف أن لوثر وكالفن كانا على استعداد دائما لالتزام نصوص الكتب السماوية ، غير أن كلا منهما كان حريصا - فى وقت الازمات - على الاصرار على أن تفسيره فقط هو التفسير الصحيح . وفى خضم هذه الظروف يصعب اكتشاف حل يرضى الخصوم ويجعلهم يؤمنون بعدالته .

وهذه الظروف هى موضوع رسالة الحرية فى الدولة الحديثة ان مناقشة المسائل غير الضرورية قد تكون نوعا من أنواع الترف ، أما مناقشة المسائل الهامة قد تتعرض لبعض المصاعب على الأقل ، ويحتمل أن تتعرض للهجوم أيضا خاصة اذا ما تعرضت هذه المناقشة لاساس التنظيمات الاجتماعية الحالية وستعرض هذه المناقشة لمصاعب جمة وهى تحاول أن تجمع حولها مؤيدين

لها ويحدث هذا اذا ما تعارضت هذه المناقشات واردة السلطات .
وفي خلال فترات الحرب تصبح الدعوة الى التعقل أمرا غير
مرغوب فيه . وقد حدث هذا بالفعل أثناء الاضراب العام في
انجلترا حين أخذت الحكومة البريطانية تسعى وراء شروط من
شأنها بث روح عدوانية فسد ضرباتك في كلمة واحدة الى
مصلحة من المصالح ، واذ ذاك تفور العواطف خاصة اذا ما كانت
هذه المصالح تمس عقارات أو ممتلكات ثم تثور خصائص « علة
الدولة » والحرية وعلة الدولة شيان متعارضان ذلك لان علة
الدولة مبدأ يسعى وراء استبعاد المناقشات المنطقية من الميدان .
ان هذا المبدأ لا يسعى وراء الحقيقة أو العدالة وانما يريد
الخضوع أو الرضوخ .

وحين أصدر أفلاطون في « القوانين » نسخة معدلة لسياسة
المثالية حتى يتسنى تطبيقها على العالم الذي يدور من حوله ،
تخطى عن مطلبه الذي كان يتمثل في تحقيق شيوعية كاملة وهو
المطلب الذي كان يميز جمهوريته الفاضلة غير أنه كان يلح في
الدعوة الى المساواة وكان يريد ألا يملك مواطن في هذه
الجمهورية ما يزيد على أربعة أمثال ممتلكات أفقر مواطن فيها .
لقد كان سبب هذا كله واضحا كل الوضوح في ذهن أفلاطون لقد
رأى أن عدم المساواة في الميدان الاقتصادي لن تحقق الوحدة في

مصالح المجتمع • وليس هناك أساس مشترك يستطيع المواطنون أن يستندوا اليه وهم يحاولون تحقيق مثلهم المشتركة • ان حياة الاقلية بمنأى عن حياة الغالبية ، ومن ثم لا يتيسر حل الخلاف بطرق سلمية ، هذا اذا لم يتغير نظام المجتمع الاصلى • ان هذا النأى معناه أن الاقلية تخشى دائما أن تتعرض مصالحها للهجوم ومعناه أيضا أن الغالبية ستحسد الاقلية دائما لقاء ما تتمتع به من امتيازات اتنى لا أقول فقط ان الرجال يختلفون فى طرائق التفكير اذا ما اختلفوا فى طرق معيشتهم فأنا أصرح فضلا عن هذا بأن الافراد يعتقدون أفكارا معادية اذا ما اختلفت حياتهم ، ولابد أن يفضى هذا العداء الى اجراءات عنيفة ما لم تسيطر الاقلية على غالبية الشعب سيطرة تامة أو خففت بعض الامتيازات من غلواء هذا العداء •

• ولنوجز فنقول انه لا وجود للحكومة الديمقراطية اذا ما انعدمت المساواة ولا وجود للحرية اذا ما انعدمت الحكومات الديمقراطية •

ذلك لان المعنى الحقيقى للحكم الديمقراطى يكمن فى أن الهيئات الاجتماعية تقيم وزنا لتطلع الفرد الى تحقيق السعادة • والمجتمع الذى يعيش وسط ظروف اقتصادية لا تلتزم جانب العدالة لا يحاول اقامة هذا الوزن • فهذا المجتمع يفترض أن بعض

المطالب مقدمة على مطالب أخرى • ولا يستطيع أحد أن يقول أن الاستجابة الى هذه المطالب تتحقق في ظل العدالة • ان طبيعة الظلم الاقتصادي تحتم الاستجابة لمطلب له نفوذ • وأثر هذا المطلب لا يهتم بطبيعة الظروف من جانب أو بطبيعة الاحتياجات من جانب آخر • هذا المطلب القوى المفعول لا يهتم الا في توفر القدرة الشرائية ومن ثم يخضع النظام الاتاجي لصالح هؤلاء الذين يستطيعون بسا لهم من نفوذ أن يضعوا احتياجاتهم موضع التنفيذ • ان البعض يحصل على الكعك قبل أن يحصل الجميع على الخبز •

والقصر يجاور الزقاق القذر المظلم •

والذين يكتشفون ان حاجاتهم لا تثير الاهتمام والرعاية يضطرون الى التشكك في الاسس الاخلاقية للمجتمع الذي يعيشون فيه ويدفعهم هذا الاهتمام الى المطالبة بتشكيل هذه الاسس من جديد على ضوء احتياجاتهم • والحرية في هذا المجال معناها القدرة على المبادرة باستمرار باعادة التشكيل الاجتماعي •

واذ ذاك يصبح الطابع الاوحد الذي يحيط بجهودهم هو طابع المساواة •

انهم يسعون وراء الحرية لا لشيء الا ليحققوا هذه المساواة •

ولست في حاجة الى أن أذكركم أن معظم المراقبين الذين حاولوا تقدير ما للحركة الديوقراطية من دلالة قد اكتشفوا أن المساواة هي المفتاح الذي نستطيع بواسطته أن نفهم هذه الحركة. لقد حدث هذا لتوكفيل ، كما حدث أيضا لجون ستوارت مل، وأعرب ماثيو آرنولد عن هذا الرأي أيضا في محاضرة شهيرة ، ولو طالعناها اليوم (في كتاب « مقالات شتى ») لخیل الینا أننا نستمع الى صوت نبی . لقد تحقق هؤلاء من أن المجتمع الذي يعاني من عدم تكافؤ النفوذ والسلطة يعرض عامة الناس للاضطهاد الذي يصيبهم في أشخاصهم وعقولهم . والمجتمع يخسر من جراء هذا خسارتين لا خسارة واحدة . فهو لا يطلق القدرات والطاقات من عقالها لتخدمه وتعمل بنشاط . كما أن تركيز النفوذ والسلطة في يد الاقلية معناه أن الغالبية لن تلقى اهتماما في مجال رغباتها وآرائها واحتياجاتها . ان الارستقراطية تعاني دائما من كونها تكفي نفسها بنفسها . انها لا تستطيع أن ترتبط بالمثل التي تتبع من خارجها . وهي تعتبر هذه المثل شيئا تافها اذا ما حث البعض على تحقيق هذه المثل بحرص وکیاسة ، فاذا ما حث هؤلاء على هذه المثل بقوة وغف اعتبرتها الارستقراطية شيئا خطرا . لقد تعودت هذه الارستقراطية على الايمان بتفوقها الى حد أنها تضيق ذرعا للاعتبارات التي تريد التحقيق في هذا الافتراض بالتفوق . ان الارستقراطية سحينة نفوذها وسلطتها ، وتزداد القيود حين يشك

الناس في تفوذها ويطالبونها بتقديم الحساب أنها لا تعرف كيف تصرف بحكمة حين يستدعى الامر اتخاذ اجراء حكيم •

ان انهماك الارستقراطية في الاهتمام بمصالحها الخاصة ليس كل شيء • انها تضطهد الشعب الى حد اقناعه بوضاعة مضيره ، وهو لا يستطيع (هذا الشعب) أن يياشر أموره بنظام وحسن تصرف ، كما لا يستطيع التعبير عن احتياجاته بطريقة حاسمة ، أنه ينمى شعور الحزن والغبطة ، لأن مصالحه وحقوقه قد أهدرت ، غير أنه لا يستطيع أن يربط خنقه بالهدف المنشود ، واذا ما حقق هذا الرباط فانه يعجز عن ايجاد علاج لآلامه •

ان الارستقراطية تحرم عامة الشعب من شخصيتهم واحساسهم بالمسئولية • ولقد دلت ثورات ١٨٤٨ على أن الشعب يستطيع أن يحطم ويدمر ولكنه لم يتعلم كيف يبنى وينشئ • ولقد اعتمد نجاح ثورة المتطهرين (البيورتان) والثورة الامريكية على تلك الحقيقة التي تمثلت في أن الشعب في كلتا الحالتين — كان يعرف كيف يمارس السلطات والنفوذ • لقد تمت هذه المعرفة — في الحالة الاولى — في كنيسة المشيقين ، وفي الحالة الثانية (أى الثورة الامريكية) تحققت هذه المعرفة عن طريق التشريعات المحلية والاجتماعات التي تتم في المدن • وفي كلتا الحالتين واجهت الحكومة المتخبطة في الظلام رجالا عرفوا كيف يصوغون

احتياجاتهم وكيف ينظمون صفوفهم ليحققوا ارادتهم • غير أن
الارستقراطيين لا يتيحون لاتباعهم هذه الفرصة • ان جهودهم
الخاصة تحل محل جهود الشعب ، وكذلك تحل ارادتهم محل ارادة
الحكوميين وتتأجل عملية تنسية الموارد العامة المتوفرة حتى يحتفظ
الارستقراطيون بمصالحهم وبما يوفر لهم الراحة والطمأنينة •
انهم يحولون جميع الشعوب الى أقزام لينعموا هم بأبهة الحكم •
غير أن هذا معناه في النهاية أن قوة الشعب الحيوية قوة مفقودة
في اللحظة التي يستمدى الامر اطلاقها من عقالها لتعمل وتنشط •

لقد سبق لنا أن تحدثنا عن نقطتين من نقط الضعف التي
تعانى منها الارستقراطية • والآن نتحدث عن ثالث عيوبها ، وهو
العيب الذى يتمثل فى كونها لا تبقى على حال • وليست هناك
طريقة معروفة لقصر الطابع ، والطاقة ، والقدرة على صفوف
الارستقراطيين وحدهم • فهذه السمات - عندما تظهر فى صفوف
الشعب - ستسعى دائما الى اشباع رغباتها • فاذا نظرنا من هذه
الزاوية ، وجدنا ان تاريخ حزب العمال البريطانى شئ له دلالة
التي تفوق جميع الدلالات • لقد وصل هذا الحزب الى مراتب
السلطة لانه لم يكن هناك مجال - فى مجال زعامة الاحزاب
التاريخية - للرجال الذين صنعوا انفسهم ولم يحاولوا
أن يحققوا النجاح لانهم محامون أو من رجال الاعمال ، على سبيل

المثال • وكانت النتيجة ان المعرفة التي اتيحت للاحرار والمحافظين - وكذلك التجربة التي تحدد لهم سياستهم - كان هذا كله أضيق من آفاق المشاكل التي كان عليهم أن يواجهوها • لقد أوضحت لنا حياة الزعماء العماليين في الجيل الثاني (من أمثال كايهاردي ، ورامزي ماكدونالد ، وآرثر هندرسون) أوضحت لنا هذه الحياة فترة كان لابد فيها من اتخاذ ذلك القرار المؤسف الذي ينادى بعدم التعاون مع حزب لا يستطيع أن يتكشف الاحتياجات التي اكتشفها هؤلاء الرجال ، كما لا يعرب عن استعداده لتحقيق هذه المثل التي سعى هؤلاء الرجال وراء تحقيقها •

وهذا الطراز من الرجال يث في عقول الافراد - الذين يعرفون أن مصالحهم قد أهدرت - احساسا بالاجحاف والاهمال •• ليس هذا فحسب ، وانما يثون ايضا في عقول الافراد الرغبة في اشباع مطالبهم ، كما يحثونهم على السعى وراء المبادئ التي تكفل لهم تحقيق رغباتهم • ان تغلغلهم في بعض الحقائق التي غابت عن الانظار بمثابة تعبير وانعكاس للتجارب التي مرت بها الطبقة التي انحدر منها هؤلاء الاشخاص ، وهذه التجربة قد نمت وتطورت واصبحت اتجاها وحركة، ذلك لان هؤلاء الذين سمجوا بتجاهل المصالح اكتشفوا أن صيحات المعركة البالية لم تعد تجتذب الكثيرين حتى ولو وضعت هذه الصيحات في اطار جديد •

ومن الغريب أن نلاحظ أن وطأة الهزيمة نفسها لا تعطى
الدرس للمهزومين بصورته الصحيحة . لقد مر مذهب الاحرار
البريطاني بمحنة الافول لانه عجز عن اكتشاف فلسفة للتصنيع
تحقق احتياجات هيئة الناخبين الجدد . لقد خدم هذا المذهب
احتياجات صاحب العمل ، وصاحب المتجر ، بطريقة بارعة ، وهم
الذين منحوا حق الانتخاب عام ١٨٣٢ . لقد كفّل لهم المذهب
حرية التجارة ، وحرية التعاقد ، كما أبدى تسامحا دينيا كاملا .
غير أن مذهب الاحرار لم يفهم كنه النقابات العمالية ولا فلسفة
هذه النقابات . لقد نظر الى المواطنين نظرة فردية ، وتطلع الى
المجتمع باعتباره يتألف من قسمين : الحكومة من جانب ، والافراد
الذين يتميزون بالادراك من جانب آخر . وافترض هذا المذهب
أن كلا من الفريقين قد حصل على الوسائل التي تكفل له السعادة
بعد ان تخلص من الامتيازات التي كان النظام القديم ينعم بها .
أى أن مذهب الاحرار قد أذعن الاذعان المطلق لمبادئ التطرف
التي نادى بها بنتام . ان هذا المذهب قد عجز عن أن يكتشف أن
المجتمع ليس مجرد كتلة من الافراد الذين يتميزون بالادراك . ان
« جون » ليس مجرد اسم لمواطن من المواطنين ، ان « جون » عامل
من عمال المناجم ، أو رجل يعمل في السكك الحديدية ، أو مهندس
أو عامل يشتغل بصناعات القطن . وهو — كواحد من هؤلاء —
له مصالح يجب تحقيقها بطريقة مشتركة . والفلسفة السياسية

الحقة لابد أن تتيح للعمل المنظم مجالا فسيحا في الدولة .
والحرية في المجال الصناعي - بالنسبة لهؤلاء العمال - شيء له
أهميته ودلالته - تماما كما هو الحال بالنسبة للحرية في مجال
السياسة ، وفي مجال الأديان .

لم يكتشف حزب العمال هذه الحقائق إلا بعد فوات الأوان .
لقد قام هذا الحزب وهو يعتمد على تأييد رجل الأعمال الذي
يعتق مذهب المنشقين ، ومن ثم فإن المصالح التي يستطيع هذا
الحزب استيعابها وفهمها هي مصالح رجل الأعمال بالذات . أما
الاعتراف بما لنقابات العمال من دلالة (كما حاول كبير هاردي
وصحبه) فقد كان معناه أن حزب العمال سيتجاهل هذه المصالح
التي يعتمد عليها للوقوف على قدميه . ومن الواضح أن هذا
الحزب قد اضطر - على مضض - إلى التسليم ببعض الامتيازات
مثل القانون الخاص بالخلافات التجارية الصادر في عام ١٩٠٦ .
غير أن التاريخ المفصل للمراحل التي مر بها التشريع الاجتماعي من
عام ١٩٠٦ حتى عام ١٩١٤ يدل على أن حزب العمال حاول
التخفيف من وطأة المظالم الاجتماعية عن طريق الاعتراف بالمطالب
الفردية ، كما حاول أن يكفل الجهاز الذي يرضى هذه المطالب ،
غير أن هذا الجهاز ظل يهمل حقيقة نقابات العمال ويتجاهلها .
وبعد الحرب العالمية (حرب ١٩١٤) أخذ حزب العمال ينمو بدرجة

ملحوظة ، واتضح أن الاحرار لا يستطيعون السيطرة على الطبقات العاملة ، وأحس الزعماء الاحرار بالحاجة الى الوقاية والامان ، ومن ثم وضعوا مبادئ صناعية من شأنها ان تجتذب اليها اعضاء نقابات العمال • غير أنه ظهر جليا أن هذه المبادئ وضعت لتخدم ظروفًا معينة ، وانها لا تتماشى مع طابع الزعامة في مجال الاحرار • فهذه الزعامة قد فشلت في اجتذاب المرشحين العماليين او النقابات العمالية الى صفوفها • وأعلن سياسى يدين بمذهب الاحرار أن حزبه لا يستطيع أن ينضم الى صفوف حزب العمال لان الحزب الاخير يعتمد في بقائه على نقابات العمال ، وقد دل هذا التصريح على زيف المبادئ الصناعية التى حاول الاحرار وضعها • لقد ظلت فلسفتهم تنطبق على عالم يقف فيه العامل امام صاحب العمل وجها لوجه باعتبارهما فردين لا تميز بينهما • وهكذا لم يجد ذلك الاقتراض ما يبرره ، وظل الطريق مفتوحا امام حزب العمال ليدعم من نفوذه بين صفوف العمال • وظل مذهب الاحرار مذهباً يعكس اتجاه الطبقة الوسطى ، ويعرض ببراعة المبادئ الاساسية ، غير انه يعمز عن تكييف هذه المبادئ في مجال يجعله مؤيدوه كل الجهل •

لقد لفت اللورد بلفور الانظار — في فقرة هامة — الى أن نجاح الدستور البريطانى فى القرن التاسع عشر (بل ونجاح الحكومة

النيابية بصفة عامة) يرجع الى اتفاق الاحزاب فى الدولة على
المبادئ الاساسية . ومعنى هذا أن بريطانيا فى القرن التاسع
عشر - شهدت اتفاقا فى رأى حول المسائل الكبرى ، ونظرا لان
الصراع كان مقصورا على المسائل التى تتميز بالطابع التفصيلي
نسبيا ، كان الرجال على استعداد للتسليم بتعاليم العقل فى هذا
الصراع . والامر الذى ينطوى على دلالة كبيرة انه فى المسائل
التي تجمع فيها الاحاسيس والمشاعر العميقة - كمسألة الحكم
الداخلى لايرلندة - فان الاحداث تنوالى بسرعة الى ان تقعقع
السيوف ، ويتم الوصول الى تسوية عن طريق العنف لا عن
طريق العقل .

- ٣ -

ان عامل الوفاق لن يؤدي الغرض المنشود منه في مجتمع يعاني من عدم المساواة في الشئون الاقتصادية . واني لاستطرد في هذا الاتجاه فأقول : ان انعدام هذا الاتفاق سيطيح في النهاية بالسلام الاجتماعي . ولست أفكر في ان الناس سيؤجلون احتجاجهم على عدم الوفاق لآمد طويل ، وما اكثر المظالم التي يعود الناس - بالتجربة - السكوت عليها ، وينظرون اليها باعتبارها من الظواهر الطبيعية . غير أن هذا لا يدوم الى الابد ، فلا بد أن يثب شخص - ان عاجلا أو آجلا - ليشير ، كما أشار ذلك الصبي الذي سمعنا عنه في القصص الخرافية ، الى أن الامبراطور يسير عاريا وليست عليه أية ثياب . واذا ما وجه أحد أنظار الناس الى حاجة من الاحتياجات التي أثبتت التجارب أهميتها بالنسبة لهم ، فان من العسير أن ينجح هؤلاء الذين يزعمون أن هذه الاحتياجات لا ضرورة لها ، فهم لم يبروا بالتجربة التي تجعلهم يحسون بأهمية هذه الاحتياجات ، ولم يستطع العمال أن يؤمنوا بسهولة أن ساعات العمل الطويلة ، والاجور المنخفضة،

شروط لا محيد عنها لتحقيق الزعامة الصناعية في القرن التاسع في هذا الاتجاه فأقول : ان انعدام هذا الوفاق سيطيح في النهاية مبدأ بيرك الخاص بالاصلاح البرلماني • وخصوص موسولينى لم يتأثروا بالدعوة التى نادى بها حين قال انه يسعى وراء تحقيق الرفاهية لايطاليا • ومن المحتمل أن عمال روسيا قد انساقوا نحو الرأى القائل ان سادتهم البلشفيين يخطئون في التمييز بين العقيدة الشيوعية المستحكمة وبين كنه الحياة الاجتماعية •

ولكى نشبع تجاربنا ، يتحتم علينا أن نزن هذه التجارب ونحن في طريقنا الى وضع القرارات . اتنا لا نستطيع أن نستبعد تجربة من التجارب لاننا لم نمر بها • هذا هو الخطأ الذى تتخبط فيه الاوتوقراطية التى تصر على أن تجاربها الخاصة في المقام الاول من حيث الصواب والصلاحيه • علينا أن ننظر الى التجارب باعتبارها شيئاً له دلالة في حد ذاته ، وعلينا أن نفهم هذه التجارب • فاذا ما كانت هناك تجربة تنطوى على خطأ ما ، فعلينا ان نقوم بمهمة الاقناع بوجود هذا الخطأ • ان مهمتنا البسيرة تتمثل في محاولتنا التى نبذلها لاكتشاف هذه الاحتياجات الماثلة في التجربة ، والتى تتطلب الامر اشباعها اذا ما أرادت الحكومة أن تنجح في مهامها • ان الحكومة الناجحة هى تلك الحكومة التى تشبع اكبر عدد ممكن من المطالب وهى لا تمارس فنون السحر او تقوم بالمعجزات وكل

ما فى الامر انها تتألف من رجال يقومون بوضع قرارات يكتب لها البقاء أو الزوال فى النهاية طبقا لرأى الناس فيها . وتصبح هذه القرارات صحيحة اذا ما كانت نابعة من معانيها بالنسبة الينا . اتنا مواطنون قبل كل شىء ، ولهذا يبدو من الامور التى لا تدعو الى الرضا أن نهرب فى بعض الاحايين من تعهداتنا كمواطنين . وقد تحدث ازمة تؤثر علينا ثم يطالعا قرار يتعارض مع اشياء مرت فى حياتنا ، أشياء نعتبرها جد ضرورية بالنسبة لنا ، وحينئذ نحكم على زعمائنا على ضوء هذا التصرف وتصرف كما تبيح شروطه .

وكثيرا ما ينسى هؤلاء الذين ينددون بافحطاط مستوىالرأى العام - ينسون أنه فى مجتمع لا يعترف بالمساواة ، يجب أن تقع شخصية الفرد حتى لا يتاح لها التعبير عن رأيها . اذ أن كل محاولة لاثاحة الفرصة لها للتعبير عن رأيها معناها ااثاحة الفرصة للجميع فى المساواة فى النواحي الاجتماعية .

وربما كانت اعقد مشكلة هى حرمان المجتمع من امكانيات التعليم الوافية لان الواقع هو أن الشىء ذا الاثر الفعالم هو الحيلولة بينى وبين صياغة دعواى بصورة مجدية . أما الاهمال الذى يصيبني فهو الثمن الذى على ان ادفعه عن عدم جدواى . واذن فدعواى ، مهما تكن حقة أو عادلة اذا عرضت عرضا شاملا

تمعز عن أن تفوز بالاعتبار الجديرة به . وربما كان عدم قبول وجهة نظر جماعة من الجماعات هو لمجرد انها لم ترق في أعين المهيمنين على السلطة . ونرى مثلا اننا قد تأثرنا تأثرا بالغيا عندما عرفنا أن حكومة لويد جورج مثلا قد عقدت العزم الاكيد على ألا تدعن لعمال المناجم ، وعندئذ قمنا بوزن الحقائق ، واتخذنا القرار على ضوء اهميتها . ولكن عندما عرفنا أن عمال المناجم قد وقفوا كالبيان وراء زعمائهم ، عندئذ أحسنا بأنها قضية أفراد قد ضلوا الطريق لان مشرى القلاقل بينهم — والذين ييدهم السلطة عليهم — دفعوهم الى الخراب ، كما أن النواحي الاقتصادية التي تتعارض مع هذه الدعوى قد اضاعت الفرصة التي ستتاح للنظر في دعواهم ، أما الرأي الذي يمثلهم فلم ينظر اليه نظرة موضوعية لانه اصبح نهباً لعملية تقدير وتقويم يقصد منها الحيلولة دون تغيير الوضع الراهن ودون اجراء التغييرات الضرورية . وأصبح ذلك هو المتبع بالنسبة لجميع الدعاوى التي ترمى الى اجراء بعض التغييرات .

ولا محل للجدل اذن في أن كل محاولة يقوم بها الافراد العاديون — في مجتمع لا يقوم على المساواة — لتحقيق السعادة التي يشدونها — توضع أمامها العراقيل . وقد قدمت قوة الجموع قربانا لمصلحة الاقلية . وشوهت الحقائق لهذا الغرض —

تلك الحقائق التي ربما أدت الى حل عادل . وعلى ذلك فان طريق الحرية أصبح وعرا ولم يصبح بالعمل الهين في هذا المجتمع الذي لا يقوم على المساواة . لانه ليس من المقصود أن توطئ أركان الحرية لذاتها ، ولكن لما سنجنه من ورائها عندما تتحقق . فنحن نشر الحرية الدينية من أجل تثبيت دعائم الحق الذي ينطوي عليه ديننا ، اتنا نسعى لنيل الحرية السياسية لتحقيق الاهداف التي نعتقد أنها صالحة في العالم السياسي ، اتنا نسعى لتحقيق الحرية الاقتصادية لانهاء القشل الذي تعاني منه . واني أومن بأن الافراد لا يسخطون على يئتهم عندما يدركون أنهم يشاركون الآخرين في بنائها ، وكذلك في الهدف الذي قامت من أجله . ولكنهم يشغرون بالحقد حينما يصبحون مجرد آلات صماء وهذا هو سر الولاء العميق الذي أمكن للحركة النقابية أن تخلقه . فان أعضاءها يرون في نواحي النشاط التي تقوم به التعبير عن القوة التي ينشدها الافراد ، بينما استطاع عدد صغير من الدول كسب ولاء عميق من الرعايا يعادل ولاء عمال المناجم في بريطانيا لنقابتهم . كما أن زعماء مثل هذه النقابات يقومون بالاعتذار عن الاخطاء التي يرتكبونها . ويكمن السر في مدى الدرجة التي تعبر بها النقابة عن التجارب التي يمر بها أعضاءها . ولذلك فالي أن تتمشى سياسة الدولة مع هذه التجارب ، يشتد وطيس الصراع الذي يدور رحاه بين الحكومة والنقابة .

وان ما أريد أن استخلصه هو ما قاله دزرائيلي عندما نظر الى
الاغنياء والفقراء : فوجدهم في الحقيقة بمثابة أمتين • أما
بالنسبة للفقراء ، فيجد أن جميعاتهم الاختيارية تستدر من
المواطنين نفس الولاء المتأجج الذي تستدره أية أمة تكافح من أجل
الحرية •

وما من شك في أن ما نستخلصه من كل قضية هو تحدى
السلطة في سبيل الحكم الذاتي وأن الصراع ما هو الا عجز من
جانب الحكام عن تفسير التجارب التي يمر بهارعاياهم أو تفسيرها
بحسب أهوائهم — ويتمخض عن كل حالة منها أن محاولة فرض
تفسير من الخارج يترك أثره على هؤلاء الذين تعتبر حياتهم
وسعادتهم مجرد وسائل وليست أهدافا •

ولكن ما نتيجة كل ذلك ؟ ما من شك في أن المجتمع الذي
يقوم على عدم المساواة ، سينكر الحرية وسيتولد فيه الصراع ،
وستشوه القيم التي يتخذها • وسينجم عن ذلك أنه لن يدرك
الحقائق التي تواجهه • ولا داعى للخوض كثيرا لاثبات ذلك •
فإن الصحيفة اليومية تؤيد ذلك والقصة الطويلة تؤكد والشاعر
يثبت • ولنقارن تمجيد ماكولي للتقدم الذي تم في العهد
الفكتورى بالصورة التي رسمها ديكنز في قصة « الاوقات
العصية » ولنقابل بين تعقيبات جلادستون المدوية المهذبة وبين

ذلك التعمق الساخط الصادر عن وليام موريس ورسكين .
ولنرجع بالذاكرة الى أمريكا أيام خطب الرئيس كوليديج . وأمريكا
التي قام المستر سنكلير لويس بتصويرها في صورة مريرة .

ان الناس يختلفون في طرائق التفكير حينما يتفرون في مسالك
الحياة ودروبها . واذا كان لدينا مجتمع لا يتمتع فيه الافراد
بالمساواة فكيف نصل الى اتفاق بشأن الوسائل والغايات ؟ واذا
حرمنا من هذا الاتفاق فكيف نأمل في السير في الطريق الذي
يوصلنا الى السلام ولو اقتضي هذا وقتا طويلا ؟

ان المجتمع الذي لا يتمتع بالمساواة يعيش دائما في خوف ،
ويتربقأ أبدا حدوث البلوى . وان الآثار التي تنجم عن هذه
الحالة جد واضحة ، ويكفي أن ندرس تاريخ فرنسا بعد وفاة الملك
لويس الرابع عشر لتأكد من هذه الحقائق . وأى فرد يحاول
التغلغل فيما وراء القشور يرى كوارث جمة مرتقبة . وقد
يكون هذا الفرد تشسترفيلد ، أو بارييه ذلك المحامي الخجول ،
أو درايجينو الوزير المنفى أو فولتير الفيلسوف . وتشعر الحكومة
وحلفاؤها بأن ثمة شيئا جديدا في الافق ، وهم يشعرون بالتوجس
من كل ما هو جديد ، ويعمدون الى قمعه والقضاء عليه ، ذلك
لانهم يعتقدون أن وجود جهة جريئة والقيام باجراءات مشددة
سيقضى على النقد الذي يوجهه المتشككون . غير أن الجرأة أو

القسوة لا تستطيعان القضاء على هذا النقد المتشكك . وتردد الحكومة لحظة وهي على أهبة منح بعض الامتيازات . فوزارة تورجو قد فكرت في لحظة ما في تحقيق عهد يسوده السلام . غير أن أوان ذلك قد فات لأن ثمن السلام يتطلب التضحية بتلك المصالح التي تعتبر الحكومة نفسها شريكة فيها . وهكذا ينحدر العهد البالي الى هوة الفناء . وهو يضطر اضطرارا الى استشارة هؤلاء الذين لم يسبق له أن اهتم بتجارهم . على أمل أن يجد طريقا للخلاص . ويكشف هؤلاء أن البناء يتطلب الهدم أولا .

هذا هو المصير المحتوم لهذه المجتمعات فان تقاليدها الفكرية أشبه بهذا الخجل المدعور الذي سيطر على هوبز وجعله يرى في الاستبداد العلاج الناجع للخلافات الاجتماعية ، وتخشى هذه المجتمعات من سلطان المنطق ، لأن هذا يقتضى محاكمتها على الامتيازات التي تتمتع بها ، كما يقتضى حرمانها من العوامل التي تتيح لها البقاء . ولا ترضى هذه المجتمعات بالتنازل عن بعض الامتيازات لأن ذلك بمثابة اعتراف بنقط الضعف التي تنتشر في قضيتها . وهي تبالغ في تصوير الشكوك ، وتعتبرها عسيانا وفتنة ، وهي تهم أصدقاءها الذين يشكون في صلاحية القسوة — بأنهم لا يحسون نحوها بالولاء ، وهو أمر واجب عليهم . ولا تكتشف هذه المجتمعات أن الرجال لن يسلموا باعتبار

الدولة ضير الامة ما نم يتحققوا من أن لهم نصيبهم الكامل من المزايا . ولا تكثر هذه المجتمعات بالام الآخرين فهم لم تمر بالتجربة التي مر بها هؤلاء الآخرون ، هذا في الوقت الذي تعظم فيه من شأن فضائلها حتى تكتسب في نفسها الاحساس بالثقة . انها تشوه التاريخ وتسمى هذا الاجراء مظهرا من مظاهر الوطنية. وهي تحول دون التعبير عن الحق والغيظ ، وتدعى أنها بهذا تحافظ على القانون والنظام . وفي مثل هذه المجتمعات يبدو الحكم في نظر المحكومين وكأنهم سكان عالم آخر ، ويفقد الاتصال بين الحكم والمحكومين طابع الزمالة الحية . ولا يستطيع أعضاء الاحزاب المختلفة أن يتحدثوا بلغة مشتركة لان حقيقة الحزب الاول تخالف حقيقة الحزب الآخر . وكل تعبير عن ثورة من ثورات الغضب يعتبر تهديدا . وفي ظل منطق جنوني أهوج يتحول هذا التهديد في نظر المسؤولين الى خيانة ، واذ ذاك لا يتمتع المجتمع بالتوازن لأن العدالة لا تسوده ، ومستهترض الكرم للهجوم لأن الكرم نفسه لن يكون صورة من صور العدل في مثل هذا المجتمع .

اننى لا أود أن يفهم أحد من قولى هذا أن العنف هو النهاية المحتومة . وكل الذى أريد أن أقوله ان المنطق السليم يثبت أن العنف شيء لا محيد عنه في مجتمع لا تتناسب فيه مكاسب الحياة

مع مقدار الجهد المبذول في هذه الحياة • وليس أماناً — في ميدان التاريخ — مجال للاختيار • ليس أماناً الا أن نسلم بمبادئ العقل ، وان لم نسلم بذلك فعلياً أن تنتظر البلاء ، فاذا ما عانينا هذا المصير صار المجتمع على الصورة التي رستها آتفا • ذلك ينادى بوجوب التنازل عن المصالح الخاصة وافساح الطريق للمبادئ التي يسلط عليها العقل الاضواء • ان مبدأ العقل هو المبدأ الوحيد الذي يستطيع استيعاب رحابة الحرية • والسبب في ذلك — على ما اعتقد — ان الاعتراف بأهمية مبادئ العقل يتيح للروح القوية فرصة الظهور • واذا ما كان أساس المجتمع أساساً عادلاً ، كف الناس عن التناحر حول التفاصيل ، فاذا ما كان الأساس غير مقبول ، اشتد الصراع حول التفاصيل وعظم أمره الى أن يصير صراعاً حول المبادئ الأساسية • وحين تسلط هذه الروح على الافراد يتناقشون وكأنهم يشرفون على هاوية سحيقة • واذا ذاك تدور المناقشة في المسائل الاجتماعية في صيغة هذا التساؤل الذي أورده كارليل : « هل تقدر على قتلى أم اقتلك أنا ؟ » • والحل الوحيد لتفادي هذا الجو المسموم يتلخص في أن تعلم استعدادك عن التخلي عن هذه الأشياء التي لا تستطيع أن تثبت صلاحية التمسك بها • غير أن الطبيعة البشرية تجعل الرجال لا يتخلون بسهولة عن تلك الأشياء التي يستطيعون التمسك بها ، وهم سيدفعون ثمن الصراع اذا ما

أحسوا أنهم سينتصرون • انهم لا يتذكرون كيف أن الثمن الذى يتطلبه الصراع هو اهدار الحرية وأن اهدار الحرية معناه ضياع الانسانية التى تميز الرجال •

لقد سبق لى أن تحدثت فى هذه الفصول عن هذا الشعور بالحرية القومية ، وهذه المحاضرات التى أوردتها محاضرات ناقصة غير أن النقص سيزداد اذا ما أهملت التحدث - فى لمحة عابرة - عن معنى هذه الحرية القومية • دعونى اقتبس هنا تلك العبارة التى كتبها جون ستوارت مل والتى قد تعتبر أروع تصوير للمثل العليا التى كان القرن التاسع عشر يتطلع اليها • لقد كتب ستوارت مل قائلاً : « من أهم هذه الشروط اللازمة للمؤسسات التى تتمتع بالحرية أن تتفق حدود الحكومات وحدود القوميات » •

ولست بحاجة الى أن أذكركم بما تمخضت عنه أحداث التاريخ فى ظل هذه العبارة التى كتبها جون ستوارت مل • وباسم هذه العبارة تحققت وحدة ايطاليا وألمانيا وتفككت امبراطوريات تركيا والنمسا والروسيا ، وانفصلت شعوب البلطيق عن الحكم الروسى • واذا ما وضعنا الباعث الاقتصادى جانباً وجدنا أن أطيب ثمار الحرب هو ذلك المبدأ الذى يطالب بتحقيق الحرية القومية • غير أن سطوة الحرب لم تتبدد بعد • وكل خطأ فى تفسير مبدأ

مل - أثناء انعقاد مؤتمرات السلام عام ١٩١٩ - كان يشير مشاكل خاصة بالحكم ، ومن الصعب على العالم أن يحل هذه المشاكل دون الالتجاء الى تحكيم السيف .

ان « القومية » مفهوم شخصى لا تستطيع وضعه فى قالب التعريفات العلمية الجامدة . وبوصفى رجلا انجليزيا . . أحس بمعنى القومية - كما يفهمها الرجل الانجليزى - يسرى فى عظامى . فأنا أستطيع - على سبيل المثال - أن أحس بعمق هذه المشاعر التى تجعلنى أقول ان شكشير أو جين أوستن ، أو ديكنز يمثلون الشخصية الانجليزية خير تمثيل ، فى الوقت الذى أعجز فيه عن التعبير - باللفظ - عن هذه الاشياء التى تجعلهم يظهرون على هذه الصورة . وجميع هذه العوامل التى نرجع اليها معنى القومية - كالجنس ، واللغة ، والولاء السياسى المشترك - هذه بمثابة افراط فى التبسيط يفضح جمود الاسلوب العلمى . ومن الحق أن نقول أن القومية تنبثق من التراث التاريخى المشترك ، كما تنبثق من المشاركة فى النجاح والفشل . ومن الحق أن نقول أيضا ان اللغة والجنس ، بل الولاء السياسى المشترك ، لعبت دورها فى تشكيل هذه القومية . ومن الواضح أن هناك نوعا من الخاصية يميز القومية ، وأن أفراد دولة من الدول يحسون بانفضالهم عن شعب آخر وهذا يجعلهم

يشعرون بأوجه الاختلاف ، وبالتفرد ، وهذا من شأنه أن يجعل تحكم الآخرين فيهم أمرا يشعرهم بعدم الرضا والقلق . وقد يؤدي هذا في نهاية الامر الى مقاومة هذا التحكم ، ولهم الحق في ذلك . غير أن الحقيقة ما زالت ماثلة ، تلك الحقيقة التي تقول ان القومية مظهر نفساني أكثر من كونه مظهرا تشريعيا . واذا ما أردنا أن نواجه هذه القومية فعلينا أن نتناولها من الزاوية النفسانية لا الزاوية التشريعية .

واذا ما مضينا بمبدأ مل الى نهايته المنطقية وجدنا أن لكل أمة الحق في التمتع بكيان الدولة . اننى أطلبكم بالتفكير في مدلول هذا كله . ان الدولة في العصر الحديث دولة ذات سيادة ، وفي ظل هذا التعريف لا تقوى ارادة غير ارادة هذه الدولة — على فرض سلطانها على أهداف تلك الدولة . ان المعنى القانوني للسيادة هو الكفاية في كل ميدان من الميادين . وقد تشن الدولة الحرب أو تعقد السلام كما تشاء . وفي استطاعتها أن تحدد الرسوم الجمركية الخاصة بها ، كما تضع حدا للهجرة — على سبيل المثال — او تقرر حقوق الاجانب داخل أراضيها دون استشارة جيرانها أو رعاية مبادئ العدالة . لقد ارتكبت الدول جميع هذه الافعال ، وصارت على استعداد لارتكاب أية جريمة للدفاع عن أراضيها أو توسيع مناطق نفوذها . وفي الجتهب

التاريخية تعود الناس أن يطبقوا على أعمال الحكومة قوانين أخلاقية تخالف تلك القوانين التي نص على تطبيقها بالنسبة للتصرفات الفردية ، ومن المؤكد أن القوانين الاخلاقية التي تطبق في مجال تصرفات الدولة تعاني من النقص . ان تاريخ الامة التي تصبح دولة تصر على الامتيازات التي يكفلها وضعها كدولة هو تاريخ يتعارض مع الشروط التي يتحقق السلام في ظلها . ان هذا الاحساس المطلق الذي أشرت اليه آنفا والذي اعتبرته أساسا للقومية ، معناه أننا سنفقد بعض المميزات الاخلاقية في مجال العلاقات الدولية التي تمس مسائل السلطة والنفوذ . ويكفى أن نتذكروا الجرائم التي أخذت كل دولة ترتكبها ضد الدولة الاخرى — خلال أعوام الحرب — بين تصنيف الرعايا والمواطنين لكي تتأكدوا أن الاعتراف بالوحدة القومية كدولة معناه اهدار الحرية الشخصية وانتهاك قوانين العدالة الدولية ، ما لم نحاول العثور على الوسائل التي تمكننا من وضع بعض الحدود لتقييد سلطات الدولة المكونة من أمة واحدة .

اننى مهتم — بصفة خاصة — بمسألة مباشرة هذه السلطات من الناحية الاقتصادية . ان الدولة المكونة من أمة واحدة مسئولة عن حماية نشاط مواطنيها الموجودين خارج حدودها . ان هيبتها تتوقف على مقدرتها على التصرف بهذه الطريقة . وهكذا أخذت ألمانيا تؤيد اخوان ماتزمان في مراكش ، بينما عملت أمريكا على

حماية مواطنيها في أراضي أمريكا الجنوبية . واذ ذاك تصبح
 للقومية استعماراً ، ومعنى هذا خضوع بعض الامم للنفوذ
 الاستعماري القوي . وفي البلدان التي حقق الاستعمار لمواطنيها
 بعض النفع (الاستعمار البريطاني في الهند - والاستعمار الأمريكي
 في الفيليبين) كان لابد من حدوث خسائر يفرضها وجود الحكم
 الاستعماري ، وتمثل هذه الخسائر في فقدان الاحساس بالمسئولية ،
 وفي فقدان الطابع ، وهذا الثمن الفادح ، لا يعادله بأية حال من
 الاحوال كفاية الحكم الاستعماري . لقد صدق سير هنري
 كامل بازمان في قوله : أن الحكم الصالح لا يعتبر بلايلاً للحكم
 الذاتي . وتاريخ الاستعمار يثبت صحة هذا القول . فالحكم
 الاستعماري - حتى ولو كان صالحاً - معناه أننا نفرض تجربة
 معينة على شعب يجهل طابع هذه التجربة - نفرضها لنحقق بعض
 الاهداف التي لا تمت الى هذا الشعب بصلة ، مستخدمين في
 سبيل ذلك وسائل تتجاهل العلاقة القائمة بين موافقة الشعب
 على اجراء ما وبين سعادته . واستطيع أن أذكر قضية ايرلندة في
 هذا المجال ، فلست أجدر ما يرر تصرفات بريطانيا في البلاد
 الايرلندية غير أن هذه التصرفات هي النتيجة المحتومة لما زعمته
 بريطانيا من أنها وحدها هي التي تستطيع أن تحدد مصيرها
 يديها .

يتضح مما سبق أن الجنسية - اذا أريد لها أن تتشئ مع احتياجات الحضارة - يجب أن توضع في إطار يرعى المصلحة العامة . ولقد أدت العلوم الحديثة والنظم الاقتصادية الى أن يتوقف بقاء العالم على اعتماد البلاد بعضها على بعض اعتمادا متبادلا . وينتج عن هذا ان تصبح الاحتياجات الكونية أهم من القومية . ومن المفروض ألا تكون الامة هي الحاكم بأمره على المسلك الذى تنتهجه . اذ أن هذا المسلك فى جوهره يهيم آخريين . ولذلك وجب اشتراكها معهم . كما يجب أن تبحث عن الوسائل الكفيلة بالوصول الى حل سلمى حول أية مشكلة من المشكلات . ولقد انتهى العهد الذى يمكن فيه لاية دولة من الدول أن تقرر حدودها حسب هواها دون استشارة دول أخرى . وهذه هي الحال بالنسبة لمعاملة الاقليات العنصرية ، ودرجة التسليح . واعلان الحرب . وابرام معاهدات الصلح . غير أنه لا يمكن تسوية أى أمر من الامور ما لم تتعاون الدول تعاوناً صادقاً مبنياً على أسس يوافق عليها الجميع .

ويرى معظم الافراد أنه يمكن تطبيق هذه الناحية من حيث المبدأ على النواحي العمالية ، لاسيما فيما يتعلق بالامور القانونية . كما أن المؤرخ الذى ينعم النظر فى تاريخ الاستثمار الدولى لن يستخلص من كل هذا وجود مبادئ يمكن تطبيقها

على تقييده ، بغض النظر عن جنسية المستشر أو سلطة الدولة .
 أما أهمية امداد الحياة الاقتصادية الدولية بالمواد الخام فتدفعنا
 حتما الى النظر في تحديد هذا الامداد . وكذلك في الاحتفاظ
 بمستوى الاسعار الثابت في العالم ، والذي يرمى الى سد
 احتياجات البشر أولا ، ثم الى الكسب القومى ثانيا .

ان الحاجة الى التحكم العالمى هى المبدأ الذى أصبح ظاهرا
 للعيان . والشئ الذى يمكن الاستفادة منه هو أن حقوق الدولة
 دائما ما تخضع للحقوق الضرورية للمجتمع العالمى . أما سيادة
 الدولة بالمعنى الذى استخدم فى القرن التاسع عشر ، فقد غفى
 عليه الزمن وأصبح له خطورته فى عالمنا هذا . فهى تبيح السلطة
 للدولة ، وهى سلطة لا تتفق - على ضوء الحقائق
 الموجودة - مع سلامة العالم ورخائه . وهى تعنى أن المشاكل
 التى يمكن حلها عن طريق تحكيم العقل يجب أن تجد الحل وسط
 بحر متلاطم من المشاعر المتقدة .

ويقع الاختيار - فى مجال الدولة الخارجى ومحيطها الداخلى -
 بين استخدام العقل ، والنزوع الى التصارع . أما استخدام
 العقل فهو قانون الحرية ، وأما الصراع الدائر فهو السوس الذى
 ينخر فى عظام الحرية . فاذا أشرفت الدول على جبيع ما تقوم
 به من أعمال وقد أيقنت من أن ثمن الخلاف والمشاحنات هو

اشعال فتيل الحرب ، فسندرك مدى ما يتمخض عن ذلك من نتائج . كما أن الخوف سيفت من عضدها في المسائل الدولية ، والخوف سيصبح نظام التسليح ونظام المحالفات - وهذا نتيجة طبيعية ومنطقية شهدتها الحرب العظمى . كما أن هذا هو الثمن الذى دفع لمثل هذه النواحي التى تنادى بأن حق الدولة القانونى ليس محدودا . كما أن دفع الثمن لقاء تأييده لكل شعور بدائى وبربرى من شأنه أن يمهّد للقومية سبيل الحط من كرامة الانسانية .

لن يخالجنا الشعور بالخوف حين نؤكد أن سيادة الدولة - فى المحيط الدولى - تعنى حق أية أمة قوية فى اتاحة فكرتها عن المصالح الذاتية لمعارضها . انه المذهب القديم للمساعدة الذاتية التى تصاغ فى قالب قانونى ، انه المذهب الذى أصبح القانون يتنافى معه فى شكل احتجاج باسم النظام والادراك السليم ، وكما أننا لا نعترف بحق الانسان فى وضع قانون لنفسه يسير بمقتضاه فى حياة المجتمع الداخلى ، فانا لا نبيح لدولة أية أمة أن تسن لنفسها القانون الذى تسير بمقتضاه فى حياتها فى المجتمع الدولى . وهذا ما يقصد من سيادة الدولة .

واستخلص من هذا أننا اذا ما حولنا للدولة الحق فى أن تحكم نفسها بنفسها فان ذلك يعتبر أمرا تحدده مطالب مصالح

أعم وأشمل . ولذلك فإن الاعتراف بها كدولة - إذا اختلط الامر بين هذا الاعتراف وتلك السيادة - لا يتفق مع نظام العلاقات الدولية العادل ، كما أنه لا يتفق مع فكرة القانون الدولي الذي ينظر اليه على أنه يوحد بين الدول الاعضاء في المجتمع الدولي . ولا داعي لان أهرع الى المصاعب المستحيلة التي واجهت بعض المدافعين عن هذه الفكرة وبهذه الصيغة المتطرفة دفعوا أحد المحلفين الى أن يكتب عن الحرب على أنها تعبير سام عن ارادة قومية . غير أني لا أومن بهذا الرأي ، اذ عندما تشب الحرب تطوى صفحة الحرية ، وعندما تبدأ تتضاءل فرصة الوصول الى حل عادل لمشكلة من المشكلات . ويجب ألا يغيب عن البال أنه بالرغم من أن الامة - في ظل الظروف الراهنة - قد تتورط في الحرب بعد نشوبها ، الا أن ذلك يختلف عن الاستعداد للحرب أو اعلانها . فذلك من صميم شئون عملاء الدولة الذين تختلف مصالحتهم اختلافا كلياً عن مصلحة هؤلاء الافراد الذين سيقوا ليقوموا بهذا العمل . فهم يخدمون مطامح خاصة أو يخدمون حزبا معينا . ولقد أغوتهم تلك المذاهب الخاطئة وضللتهم تلك المعلومات الزائفة . غير أن ما أرمى اليه هو أن هؤلاء العملاء يسخرون سلطة الدولة لاهوائهم - وعندئذ لن تحدها أية وسيلة أو تكبح جماحها ، اللهم الا وسائل الثورة غير المحتملة . وبذلك فإن ما تضمنه السيادة القومية يعتبر بمثابة موافقة على هدم

الحضارة والقضاء عليها • رانى لارى أن ما تتضمنه هذه السيادة ليست بالامر الجوهري لوجهة نظر صحيحة عن الحرية القومية • وعلى ذلك فانى لا أقبل القول الذى ينادى بوجود اختلاف نوعى بين مصالح الدول وأحقوقها ، ومصالح الهيئات أو حقوقها أو الافراد أو حقوقهم • وأما الاهداف فهى أهداف عادية بشرية ، فهى تعتبر وسيلة من وسائل تحقيق السعادة لأعضائها • ولذلك يجب أن تقومها نفس المبادئ التى تقوم بها أية ثقافة أو كنيسة أو جمعية • بيد أنها لا تكون شخصا له كيان ، يعيش على مستوى يختلف عن مستويات الافراد الآخرين • وأنى لأومن ايمانا راسخا بأنه يجب ألا يتخذ أى قرار لم يشتركوا فى اتخاذه • كما انى أومن كذلك بأن القيود التى تفرض على نواحى النشاط التى يقومون بها يجب أن تدخل فى اعتبارها تلك الحقائق النفسانية التى يتألف منها كيانهم • وانى لا أنكر مثلا أن قرار تقسيم بولندا كان جريمة فى حق بولندا ، أو أن النتيجة الحتمية لذلك كان من شأنها أن تنقذ ملايين البشر أن الحرب من أجل انتعاشهم تعتبر مغامرة أدبية لها مبرراتها • غير انى لا أرى أى اختلاف بين قرار تقسيم بولندا وحوادث القمع فى أية هيئة من هيئات الحزب الشيوعى • فكل منها فى نظرى يعتبر هجوما على خبرة مشتركة خاطئة لانها لا تدفع هؤلاء الذين يشاطرون فى هذه الخبرة الى التخلي عما تتضمنه •

وما أرمى اليه هو أن وجود الامة ، لا يبرر لها الحق في أن تكون دولة ذات سيادة • فاسكتلندة وويلز أمتان • بيد أنه ليس بينهما من تتمتع بالسيادة ، كما أن انعدام وجود هذه السيادة لم يؤثر في نواحيهما النفسانية أو الاخلاقية • والذين يغتصبون السلطة يعرفون طريقهم عن طريق ابراز نواحيها وكذلك وسائلها في تحقيق هذه النواحي • ويستطيع الملك ذو السيادة في البرلمان أن يحرم طبقات العلماء من حقهم في التصويت في انجلترا ، وذلك من الناحية القانونية • أما من الناحية العملية فاننا نعرف أنه لا يجرؤ أحد على اتخاذ مثل هذا القرار • ويمى كل فرد في انجلترا القيود العملية الصارمة التي في ظلها تؤدي السيادة البرلمانية عملها •

وما يحدث في هذا العالم هو شيء من هذا القبيل • فميثاق الامم المتحدة يعتبر محاولة لتقييد السلطة القومية ذات السيادة التي لا يكبلها أى قيد •

وعندما نستعرض تاريخ الامم المتحدة في أية ناحية من نواحيه ، كالتصويت للمجلس ، وما يقوم به نظام الوصاية من أعمال ، والقرارات حول نزاع دولي : نجد أن المنظمة في ليك سكسس قد ترددت في القيام بما يتمشى مع منطق الحقائق في العالم • ولقد رأت الامم الكبيرة عند مواجهتها لهذه الحقائق أن

المنظمة قد تخشى أن تظهر هذه الامم الكبيرة غضبها ، فربما أدى ذلك الى طمس معالم هذه المنظمة ، وبذلك يسير كل في طريقه وحسب هواه . وهكذا نجد العصبية القديمة قد تعرضت للريبة والشك ، وحاولت أن تتفادى كل ذلك الى أن انهارت . ولقد تحكمت فيها الدول الكبرى ، بيد أنه خيم عليها منذ البداية شبح الحرب العالمية الثانية .

وبالرغم من ذلك فإن أية خبرة تمر بها حكومة دولية يجب أن تبث فينا الامل ، ولا تدفعنا الى اليأس . ونحتاج الى ثلاثة قرون لبناء دولة قومية ذات سيادة . واذا أفعم أى جيل بالحقد والذكريات كما حدث فى الاعوام الثلاثين الماضية ، فسيكفى ذلك للاطاحة بأية سلطة . ولقد أدركنا ما للمسائل الاجتماعية من أهمية . كما أن حل هذه المسائل لن يكون مناسباً بالنسبة للدولة القومية أو مشكلات السلطة التى تنظر فيها الدولة أول ما تنظر . ولقد تمكنا من وضع الموضوعات التى تتناولها الحكومة حيث أن التحكم القومى لن يكون الوسيلة المتاحة لتأدية العمل . ولقد وجدنا أنه يمكن تكوين سياسة أو خطة فى نيويورك - وهذه السياسة بطبيعتها ستواجه أى معتد على الناحية الدفاعية . كما أنها توحى بتكوين أية منظمة ممكنة ضدها . وانا نحاول جاهدين بذل مجهودات لايجاد الوسائل التى يمكن بها أن نوصل

رأى المواطنين فى دول مختلفة الى رؤساء الحكومات ، كما أننا نحاول دفع المواطنين الى أن يلفتوا الانظار الى التوصيات الدولية . وفى الواقع لم نكن نحلم بذلك منذ خسين سنة . ولقد أظهرنا - ويعتبر ذلك اكتشاف عصرنا الحاضر - أن الافراد من جنسيات مختلفة يمكن أن يتعاونوا للقيام بواجب الحكومة الدولية بطريقة يمكن أن تقضى على مساوئ النظرة المحدودة ، فى سبيل العمل المشترك وانى على يقين أن آرثر هندرسن مواطن انجليزى عظيم ، غير أنى أو من بأن هذه الصفة قد كملت لانه مواطن عظيم فى المجتمع العالمى .

لا أريد أن أبالغ فى الآمال التى تراودنا لتحقيق الأعمال الجسيمة التى تنتظرنا ، اذ أنه بخطأ تافه من موسكو أو واشنطن يمكن أن يتلاشى أى أمل . ولكنى أريد أن أشير الى أن فكرة الدولة العالمية تتشكل أمامنا ، وان اعتراضها البطء والتردد . كما أريد تأكيد منطق الدولة فى المجتمع الدولى . وأود أن أستخلص أن السيادة القومية والمجتمع الدولى يواجه كل منهما الآخر ولا يتفقان ، فهناك بعض الدول التى تنظر الى الامم المتحدة بعين الشك والريبة . ويبدو أن هناك ناحية واحدة من النواحي التى تقوم بها الامم المتحدة ، والتى لاتزيد من صعوبة الدفاع عن الاستقلال ، وان ما تقوم به روسيا من الحاح يعتبر أكثر ضمانا

— في فلسفتها الخاصة — من انكار الحاجة لزيادة الحدود القومية •

ولذلك ، فاني أعتقد بأننا نستطيع أن نحافظ على كل ما هو جوهرى بالنسبة لحرية الحياة القومية ، كما نعترف بما يتضمنه المجتمع الدولي • ويمكن أن تترك لانجلترا مثلا استقلالها الثقافي ، ومعالم مؤسساتها الداخلية ، واتصالاتها الخاصة مع الدومنيون الذي قد أوجده •

ومن العسير أن نجد في التغييرات التي طرأت على سياسة القانون والنظرة الاستعمارية المختلفة والاستعداد لتحسين مستوى العمل ، وقبول تحديد القوات العسكرية والبحرية على أساس سلامة العالم بدلا من العدوان القومي — من العسير أن نجد في ذلك كله ضربة موجهة الى الحرية للقضاء على كل أمل يهدف الى تحقيق السعادة القومية • وما من شك في أن لهذه النظرة أسسها، حتى أن السلطة الدولية التي تمنع تدريس اللغة الفرنسية في المدارس الفرنسية أو تغيير الحدود الفرنسية أو تحاول الفناء قانون فرنسا المدني دون قيام فرنسا بذلك أول الامر — كل ذلك ربما ينظر اليه على أنه اعتداء على حقوق الامة التي يجب أن تقرها الامة ذاتها • وأعتقد أنه ربما تشعر الدولة بأن السلطة الدولية ما هي الا عامل لقمعها أو محاولة لتغيير آداب السلوك

في هذه الحياة • فلا ينبغي أن تفرض الهجرة اليابانية على كاليفورنيا • وأرى أنه ربما ساد الشعور بالاستبداد حيث يسود الشعور بأن هناك فارقا أو تمييزا •

ويجب مراعاة الحقيقة التي تقول ان السلطة الدولية يجب أن تستوعب ولو قدرا متوسطا من الادراك السليم ، وأن المجال الدولي في هذا الميدان أشبه بمهد له تفوذه ، والخلاف القومي سيزعزع من كيان السلطة التي تحاول فرض ارادتها فرضا لا يتسم بالحكمة • وهذا الموقف قريب الشبه بحياة الدولة القومية الداخلية • ولا نكاد نجد هيئة من الهيئات لا تستطيع الدولة القضاء عليها اذا ما بذلت جهودها لتحقيق ذلك • غير أن معظم الدول من الحكمة والتعقل بحيث تكتشف أن مثل هذه الانتصارات جوفاء ، وأن الحلول التي تفرض بالقوة تؤدي الى عواقب وخيمة لا تشيع شعورا بالرضا • ان المعاهدة أمر له أهمية في المجال الدولي ، والمعاهدات تحمي الحقوق القومية وتزود عنها • وقد يقال انه مع اختفاء السيادة القومية يعظم أثر عامل المعاهدة ، ويتصل أكثر من ذي قبل بحقائق هذا العالم ، فالمعاهدة بين دولتين مثل أمريكا ونيكازاجوا ، أو بريطانيا والعراق لا تسلم من طابع السخرية ، فهذه المعاهدة ستمت بينما يعرف الجميع أن عدم الاتفاق لن يغير من واقع النتائج التي ستحدث •

والامم تستطيع أن تسير في طريقها وهى تحس بمزيد من الحرية اذا ما تحققت من أنها لم تعد تعيش فى ظل المظالم الدولية .
ان دراسة لموضوع الحرية بمثابة دعوة الى التسامح ، وكل دعوة الى التسامح هى دفاع عن حقوق التعقل •

والعالم الذى نعيش فيه ليس بالعالم الجامد ، وليست هناك وسائل من شأنها تحقيق هذا الجمود ، ان حب الاستطلاع ، والاكتشافات والاختراعات ، كل هذه الاشياء تهدد بالخطر أى أساس لهذا المجتمع الذى ينكر وجودها • ومن ثم فان التسامح ليس مجرد تصرف مرغوب فيه فى حد ذاته ، وانما يعتبر أيضا من قبيل الحصافة السياسية فليس هناك ما هو أكثر من التسامح ملائمة للتكيف السلمى •

ان عالمنا فى تغير مستمر ، وهو متعدد النواحي ، والطريق الذى يفضى الى السعادة ليس طريقا واحدا ، والرجال لا يستطيعون التخلي عن عمق تجاربهم ، ووضع هذه التجارب فى يد الآخرين ليروا فيها رأيهم بناء على الاوامر الصادرة • ويجب أن يقتنعوا - بطريق المنطق - بأن هذه الرغبة أكثر صلاحية من تلك ولا يجب أن تفرض التجارب عليهم فرضا ، بل علينا أن نستخدم طريقة الاقتناع حتى نضمن قبول الناس لمدلولات هذه التجارب قبولاً حسناً •

تلكم بطبيعة الحال نصيحة لا تشوبها شائبة • ان الرجال يستمتعون بممارسة النفوذ والسلطة ، وهذه العاطفة تسيطر على دوافعهم أكثر مما تسيطر عليهم عاطفة أخرى • ومن النادر أن يعترف الجنس البشرى بوجود وجهات نظر مخالفة ، ومن العسير على الفرد أن يستجمع أطراف شجاعته ويتحقق من أن الحقيقة التي يؤمن بها وحده ليست كل شيء وانها لا تعادل الحقيقة الكاملة • من أجل هذا نجد أن أصدقاء الحرية قلة في العدد أينما وجدوا في أى مجتمع من المجتمعات • ومن أجل هذا أيضا نجد أن المحافظة على الحرية وصياتها أمر يقتضى النضال كل يوم • ومن العسير أن نحدد المجالات التي يسمح فيها بمزاولة الحرية • والذين دافعوا عن حقهم في حرية التفكير في المسائل الدينية وفي العلوم الطبيعية هم أنفسهم من رواد الحرية السياسية • وما كان في استطاعتنا أن نحصل على روسو أو فولتير ما لم يكن هناك برونو ، وجاليليو •

وليس بوسع الحرية الا أن تكون مظهرا من مظاهر الاقدام الذي يحس على مقاومة مطالب أصحاب السيطرة في الامور الحاسمة • ان الحرية تنذر أصحاب السيطرة بأن انكار التجربة أمر غير مرغوب فيه ، وهى تؤكد دائما أن الذى يتعلم من الحياة درسا يؤمن به سيعمل يؤمن به ما لم يقنعه أحد بزيغ هذا الدرس •

ان العقاب قد يدفع الناس الى التخلي عن جهودهم ، وقد يجعل الآخرين يسدلون على دوافعهم ستارا ليتصرفوا وفق آرائهم • والاضطهاد مهما امتد به الاجل لن يخمد أنفاس الحقيقة • لقد أثبت التاريخ أن الاضطهاد يحط من شأن المضطهد ويقوى من عزيمة ضحية الاضطهاد ، عن طريق تحويل الانظار الى مطالبه ومطامحه • والوسيلة الوحيدة للتصرف ازاء الجديد هو بذل المحاولة لفهم الجديد ، والوسيلة الوحيدة للقضاء على المظالم تتلخص في العمل على معالجة الشكوى التى تتجسد فيها هذه المظالم • واذا ما حررنا حق التعبير عن الشكوى وعن كل ما هو جديد ، فان هذا بمثابة اعتراف شرعى بالحقائق التى تتضمنها الشكوى أو المسائل الجديدة •

ويبدو أننا مضطرون الى تعلم الدرس من جديد كلما مضى جيل وأقبل جيل آخر • انا تسامح في ميدان من الميادين بينما لا تسامح في ميدان آخر • انا تسامح في مسائل الدين على سبيل المثال ، ثم اذا بنا لا تسامح في مسائل السياسة • واذا ما تسامحنا في الميدان السياسى تخلىنا عن هذا التسامح في المجال الاقتصادى • كما أننا نجد أن كل جيل يكتشف أن مجال الحرية له دلالات وأهميته فى مسألة من المسائل ، ومن ثم يضطر كل جيل الى تعلم درس الحرية من جديد •

« تم الكتاب »

مجموعة "اخترنالك"
تصدر نصف شهرية باللغات العالمية
ويشترك في تحريرها وإعدادها

محمد مصطفى عطا
الدكتور سهير الفلماوي
الدكتور محمد أنيس
الأستاذ علي أدهم
الدكتور عبد الحميد يونس
الدكتور محمد يحيى عويس

الناشر شركة توزيع الجمهورية

مستودع بوسنة رقم :

Bibliotheca Alexandrina



0397509